۹۳۶۳ ن

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: نتایج الافکار فی شرح الجهر الاسرار

مؤلف: مصطفی بن حمزه

موضوع:

شماره قفسه: ۷۰۶۴

شماره ثبت کتاب

۱۵۸۰۱

۱۳۵۴

۷۰۶۴

۳/۱۰۰

۳

۳/۵۰

بازدید شد ۱۳۸۰

ف/٤

بازدید شد
۱۳۸۰

۵۷۵

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: تاریخ الاوکاف فی سنج الهداد الکبری
مؤلف: مصطفی بن عزه
موضوع:
شماره قفسه: ۷۰۶۳

بازدید شد
۱۳۸۰

خطی - فهرست شده
۷۰۶۳

ق/ع

بازدید شد
۳۷-۷۶

۵۷۵

بازدید شد
۱۳۸۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تاریخ الاسلام ذهبی قسم الخلفاء العباسیین

مؤلف: مصطفی بن حمزه

موضوع:

شماره قفسه: ۷۰۶۴

شماره ثبت کتاب
۱۵۸۰۱
۱۲۳۵۴

۹۴۶۳ ن

خطی «فهرست شده»
۷۰۶۳

نعت شریف

باغ فضل ایجنده کلمدر افاضل جودی ولی
کلستان فضلنك اما بزکولیدر بزرکلی

فوله فهرده رساله

المقاله فیها خمسة ادعه الاولی ان یکون واحداً مثل هذه نقوش والالفاظ
ومعانی وادراک وملکة والثانی ثلاثة نحو هذا نقوش معانی نحو هذا نقوش
والفاظ ونقوش معانی ونقوش ادراک ونقوش ملکة والفاظ معانی والفاظ ادراک
الفاظ ملکة معانی ادراک معانی ملکة ادراک ملکة والثالثة ان یکون اثنتا نحو هذه
نقوش الفاظ معانی ونقوش الفاظ ادراک ونقوش الفاظ ملکة ونقوش معانی ادراک
نقوش معانی ملکة ونقوش ادراک ملکة والفاظ معانی ادراک والفاظ معانی ملکة
والفاظ ادراک ملکة ومعانی ادراک ملکة والرابعه ان یکون رباعیا نحو هذه
نقوش الفاظ معانی ادراک ونقوش الفاظ معانی ملکة ونقوش الفاظ ادراک
ملکة ونقوش معانی ادراک ملکة ونقوش الفاظ معانی ادراک ملکة
والخامس خماسی نحو هذه نقوش الفاظ معانی ادراک ملکة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حبا الانسان بالنطق والبيان وفضله على سائر الاحياء بتنظم الحروف والمباني وفضل لغة العرب على اللغات بالاعراب والمعاني وخص من بينها لغة الضاد بالايجاز والبلاغة وجعلها مفتاح الخطاب عن الامة تعاهدوا ونكبوا عنه كالافعال ناكبة ولا يسع فروع الكتاب تعريف وجوه الخطاب الا بالاشارة اخبارا مضمرات الابيه والصلوة والسلام على افضل من تكلم بجوامع الكلم من بين المرسلين محمد الذي هو فخر الدين للعالمين وعلى آله الجاذبين العالمين بزمام احكامه والمختارين من نوع اهل الحضر بالاضافة الى مصنوعات اعلومه اللهم جعل صدورنا مصادر صفات الكرام وامرنا فيها جوابا عما منه في الاسلام وابدا معتذرا عما جنيناه غلطا واجعلنا مع المخلصين يوم القيامة يكبن نستطلعا

اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الضرير به الغدير

الشيخ مصطفى بن حمزة اسكنه الله بفضله الجنة ان
كتاب اظهار الاسرار الفاضل صاحب اسعاد الابصار بديع
الفضل في الاعصار مارات مثله الابصار
خلق الله الاخيار سنة لخلق الاخيار مولانا الشيخ
الخفيف الخفاجي والخبير الجليل فريع الزنباقي الشهير
المعروف بالبركي الفائز بالنوال الوفي اسكنه الله
في الجنة مفتحة الابواب واركبه في كتيبة تحوي فتحها الابصار
محكمة مشتملة على مسائل دقيقة وتحقيقات
واعتبارات لطيفة ورموز خفية ومرتبا بالترتيب
البديع ومنكبا في الاساليب البديعة ومقصودا على
احسن الفوايد ومحققا ما هو كالفرائد مع غاية
الاقتصار ونهاية الاختصار ولهذا في الابصار وصار
كالامثال في الاعصار وتالى في الافاق خطاب الاشهار
الشمس في نصف النهار وكاع اظهار اسراره والتعمق في
الانوار قد اوقد في افئدة الطالبين النار تسلى بعض
الاخوان واحض الخلان ان اكتبهم ثم اجمعهم عقد الفاضل
وصابه وبيتي ما له وما عليه وما فيه تم الاعتذار

ورموز خفية مواجن غايت الايجاز ايراد اخلال
تسهيلا للظبط وللحفظ بلاد املال فقلت لهم انى قد
وبان العظيم متنى ووهنت الطبيعة والقوى وفاظ
القطيعة والجوى وجئت ولا دين بعدة العلل وقد
وقاربنى عدلة الاجل مع الكدار اولنى وانتشار حبالى
من بيا وخول وابن الصفاء هيهات ابقاء الامل وقد
صدر منى الوعد بمنزلة العهد فى اثناء هذا الكلام الذى
ربى والمذكر الله عنا الهمة تحو هذا المرام ثم لما وهب
لى ربى ولدا اسميته فخر الانام اعاد والاقتراح على وجه
الاهتمام فنظرت لوكرة الاعتذار والالتماس لوصل
الى خامس بادس فلاح الى ان ليس فيه فلاح سوى اهمال
حاجتهم وانى نظرت على ما عندى من البضاعة فوجدتها
مزجاة وتاملت ضعف بساطتى فوجدتها غير مرجاة
فخيرنى الى الهمة بالضرورات تبيح المحظورات فشرعت فيه معونا
بل شروع مثلى فى مثل هذا من القضايا عما ان كتاب الاشكال
من الصناعة ولكن تضرعت الى من هو عليم حين يسير وما
ممكن عليم بغير وتوكلت على الحى الذى لا يموت وهو حى غير يموت

يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه صدقا فهو يجيبه ثم
لما وهب لى شقيقة عبد الرحيم الكريم بقوله ولئن شكرتم لازيدنكم
بفضله العظيم لزم على الاقدام على هذا الاهتمام فما يتيسر
الاتمام بعون الله الملك الغفار سميته بنتايج الافكار
سائلا منه ان ينفع به هذا الولد وسائر الطلاب
وبين لنا زخر الى يوم نقوم الحساب ثم اقتفى الحكمة الالهية
انتقالها الى دار الاخرة انا لله وانا اليه راجعون لا يسئل
عما يفعل وهم يسئلون جعل الله بفضله جنة المأوى لها
ونورى وجعل كلا منهما فرطا سابقا وذخرا لنا مشفعا
فى العقبى فالرجو من اخوان الصفا لما ستوبتهم من
الدعا الانهما كالعلة الغائية لهذا العمل يسعى فى عمد
الاستجابة تلى دعا لمن ادركت فى نظمى فتورا ووهنا
فى بيانى فالتمس حقصى ان رقصر معذرا تنشطه الزمان
ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب كتاب
المجيد وعيد الاجماع فى دفيء العتيق والجديد صيانة
لنا ليفيض عنى الاقطعية والاجرميت عما يفيت المقاصد
القاسمية فاتلوها الصلوة الاحدية والتسليمات الابدية فاقول

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لغة هو لغوي وهو الوصف
بالجميل المنبئ عن كمال المتصف على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل
ينبئ بتعظيم المنعم فصدق الانعام على الحامد وغيره والشكر اعم
من لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم فصدق الانعام
على الشكر وعرفي وهو عبد جميع ما انعم عليه لاجله خلق
له والمدح هو الوصف بالجميل منبئا على الجميل مطلقا والثناء
ينبئ التعظيم فهو اعم مطلقا من المحمل لانه يكون باللسان وغيره
وبمقابلة الانعام وغيره واختياريا او غيره والحمد اللغوي
اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي
واعم منهما من وجه وبين الشكر العرفي بحسب المحل اعم مطلقا
منه بحسب الوجود والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي
والعرفي وفي المدح واخص من وجه من والشكر العرفي
مباين للمدح بحسب المحل واخص مطلقا منه بحسب الوجود كذا
في الامعان شرح للمصنف والمقصود واللام للجنس او استغراقي
واياما كان فتعريف المسند اليه تخصيصه بالمسند كما في التوكل
على الله والكرم في العرب فيثبت لجميع افراده متصفا بالمسند
اما في الاستغراقي فظ واما في الجنس فلان المسند اليه هو الحقيقة
من حيث هي هي لا بشرط شيء ولا بشرط لا شيء وهي من حيث هي هي
لا موجودة ولا معدومة ولا كلي ولا خارجي ولا خاص ولا عام مادة الشيء وهي
التي يحصل معه بالقوة الماهية النوعية هي التي تحمل على افرادها على السوية
وان الماهية النوعية تقتضي في فرد ما تقتضي به في فرد آخر كالانسانية
فانها تقتضي في زيد ما يقتضي في عمرو بخلاف الماهية الجنسية هي التي لا تكون
على السوية كالحيوانية تقتضي في الانسان مقارنة الناطق وفي الفرس مقارنة الصاهل
الماهية الاعتبارية هي التي لا وجود لها الا في العقل كالمعدوم المطلق وما يضاف عليه
للماهية في نفسها لا في فرد فرد فيثبت للمسند لازم للماهية كما في
قولنا الاربعة زوج فانه يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكيفية
للدنة كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية وفي
لخبر الحمد ظاهر فراجع الى الله تعالى في الحقيقة والخصوص الحمد اختار
الثاني في الامعان الظرفية في اداة اللام ولان معنى الاستغراق يدل
على وجود الحامد وحصوله له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له في
الخارج فيلغو في الافادة او في بعض الشائعي فان قلت في
اي معنى الحمد اعتبر الجنس والاستغراقي بين بعض افراد الاخر خارجا
عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس والاستغراق
فلو ثبت حمد الخصوص في الكل قلت فائدة الاكمال فعليكم
بعموم المجاز اعلم ان الحامد في حمده تضيف اما حامد لغة فقط
ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكرا لغة فقط ان قابل به
او حامد لغة وعرفا وشاكرا كذلك ان جعل جزء من شكر عرفي باز صرف
سائرها انعم عليه الى المنعم له كما صرف لسانه وذكر الى امر الخالق
للدة اللام للاختصاص لا للاختصاص من عندي يفرق بينهما بان يعتبر
الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني بين
الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين والاختصاص عند

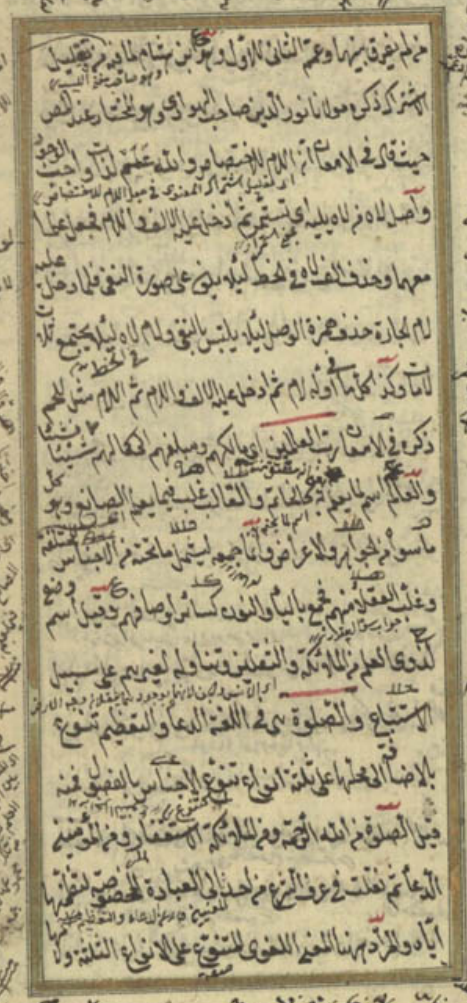

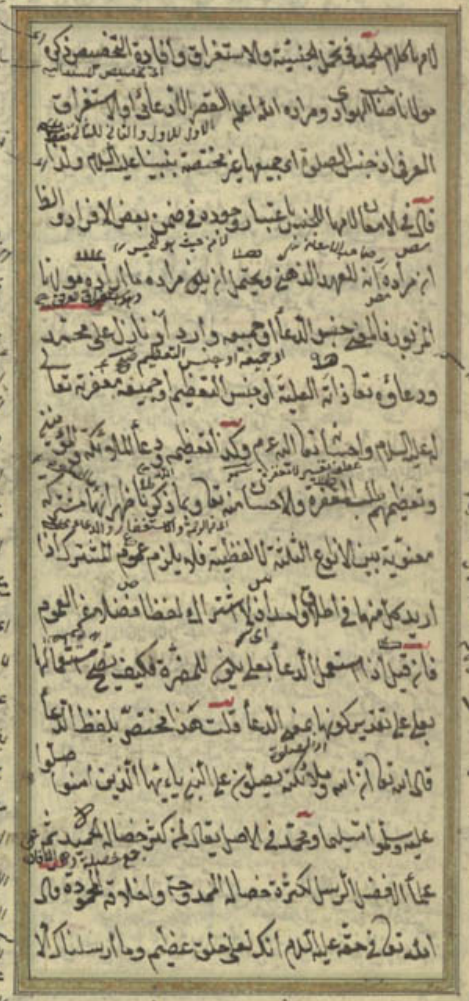

رحمة للعالمين والد اى اتباعه صحابة او غيرهم فلذا ترك
عطفها او للتركيب م وتعليم كيفية التصلية على اللهم هيت
قالوا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى انشاء الله
والثانية على رسوله وكلاهما خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين
تاكيد للاول لدفع احتمال ان يراد منه البعض بجعل الاضافة
على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق وبعد اى بعد النوع
عن البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية فاى شيء تقام
اما او مقام مع ما فيه على الجملة السابقة بطريق عطف العقيد
على القيد فهذه الغاء موابية اما للقيدية او الموهومة اجرا
لها مجرى المحققة رسالة وهي الوسائط بين المرسل والمرسل اليه
في اوصال الاخبار والاحكام ثم اطلق في العرف على العبارات المؤلفة
المشتملة على المعاني العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني المفيدة
كاطلاق القضية القياسية ونظما ترجمانها على القسليتين لما فيها من
كلام المؤلف ومراده الى الملوك فعلى الاول لكونه مدة اتاتا
الى الالفاظ والعبارات التي تتلى بعد او الى بين الريفتين
وعلى الثاني فهي اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن او نحو

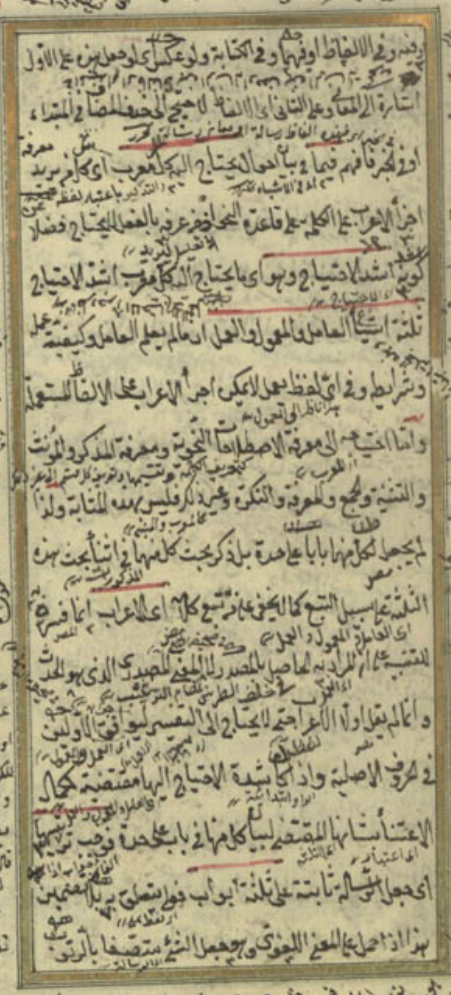

ذهنه وفي اللحاظ او فيهما وفي الكتابة ولو عكس كما هو معهود من عهد الاول
اشارة الى المعاني وعلى الثاني الى الالفاظ لا هيجي لحفظ المعاني في المبتدء
او في الجر فافهم فيما يأتي المحتاج اليه الكلام العرب اي كلام يريد
اجزاء الاعراب مع الكلم على قاعدة النحاة فخرج عربه بالفعل المحتاج فضلا
كونه اشد الاحتياج وهو اي ما يحتاج اليه الكلام العرب اشد الاحتياج
ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل اذ العلم بعلم العامل وكيفية عمله
وشرائطه وفي اي لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة
وانما احتيج الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث
والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغيرها لكن فليس بهذه المثابة ولذا
لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها في اثناء بحث هذه
الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على ذوي التتبع كلا اي كل العرب ايما فسره
اي العامل المعمول والعمل
المتكلم المراد به الحاصر بالمصدر والمخبر بالمصدر الذي هو الحدث
واتما لم يقولوا ان العرب احتيج الى تفسيرين ليوافق الاولين
في الحروف الاصلية واذ كل شيء الاحتياج اليها مقتضية كحال
الاعتناء بشانها المقتضي لبسط كلامها في باب على حدة فوجب ترتيبها
اي جعل الرسالة ثابتة على ثلثة ابواب فعل يتعلق بترتيب المضمرين
بهذا اذ اصل معنى اللغوي وجعل الشيء مستصفا بالرتبة

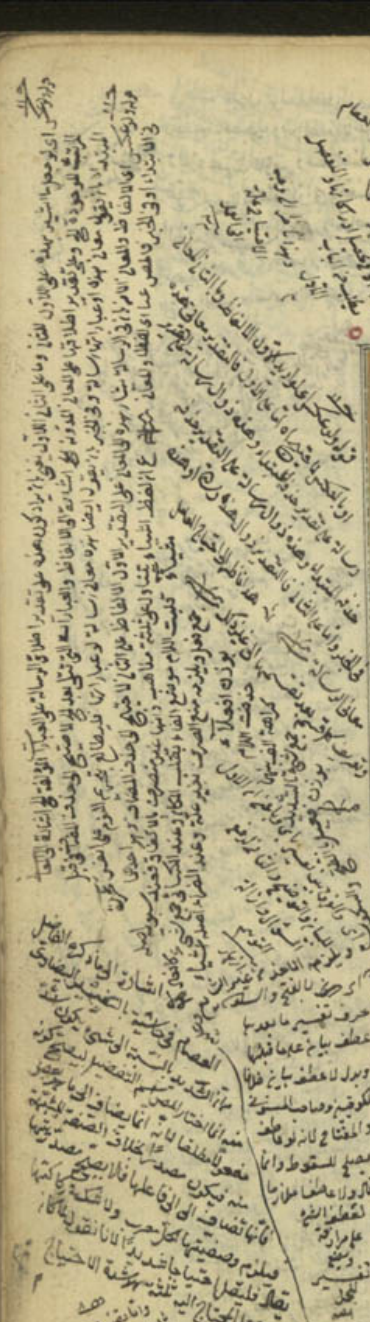

الافراد والوضع المطلق تعيين شيء متى ادرك الاول
فهم الثاني ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي
هو تعيين لفظ معين بنفسه اي بمادته وجوهره لمعنى وجعله
بازاءه ونوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر
عند الاطلاق هو الوضع التحقيقي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع
ليفهم معناه او مناسبته فهو فرع الوضع ذكره في الاحتراز
عن ادراج التحقيري لان استعمال الوضع باللام دون الباء او باء
وليشمل التعريف وضع المشترك والمراد قوله للعالم به بالتعيين
زيد على المتبوع والا يبدو منه متعلق ليفهم قوله هيئة افرادية
كما في الافعال وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى
والمجموع قوله او تركيبية كما في المركبات كلامية اي غير ها وخرج
بهذا القيد المهملات كالديز والميز ومقتضيات الطبع كالي
والحرف اغير الوضع غلطا كالمشوم فانه للمشؤوم فانه للمخوف
الا اذا لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به بتوهم انه مجعول له وفي
الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لان التعيين
والجعل المذكورين فيحتاج اليهما المستعمل لا الواضع واما
المجاز فلا وضع فيه لما شخصيا ولا نوعيا ثم قد يقال ان

انه المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع بمعنى يجوز استعماله
في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع
ولو غير تحقيقي وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع
يختص بالحقيقة والاستعمال يعمهما والمجاز والكناية لمعنى هو في
مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد
بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليهما او اسم مفعول وفي الا
معنى كرمى ثم خفف ونقل كما قال الفاضل العصام وهو اقرب
الوجوه بحسب المعنى لكن يغير تحقيقي خرج بهذا القيد حروف
التهجي الموضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد
الوضع مع كونه داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما
لان دلالة الالتزام مرجوحة في التعريف فعلى هذا يرد عليهم
انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها
التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها
عليها الذكر في مفهومه كما سبق والمصنف في هذا المقام يحقيق
مذكور في الاحتجاج وغرار التفصيل فليرجع اليه لكن نتبع
في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لان لكل مقام مقال
مفرد صفة للحق وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فان قيل

هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس كذلك فان الاتصاف به بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يقدر مضاف اى باعتبار وصف المعنى بالافراد او بالمعنوية فيه نظر لانه يجوز ان يقال ان الوضع للمعنى المتصف بالافراد او بالمعنوية زعما ووقوع نسبة الوضع وانتفاء المعنى بالافراد او بالمعنوية واحد فيلزم حقيقة وانما يلزم مجاز لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذهني على الافراد او المعنوية وذلك غير معتبر في المجاز نعم زمان الفصل والمعنوية واحد لا يخلو عن تجوز لا يقع على الحي حين يوحى بل على المقتول بذلك القتل فالقتل حقيقة كما حقيقة الخمر فيما علق على الاتخاذ في بحث المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها ويشمل قاعدة ويشمل ما له معنى يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كما دلت تدل على معنى فالاولى مفردا مع انه كلية اتفاقا فينتقض تعريفهما جميعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المحققين كالحركات لان المختار عند مذهب فيجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية له كالهواء مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلي ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه في هذا المقام

تحقيق وتفصيل يطلب في الامتحان ثلثة وفعل سمي باسم مدلوله المتقدم وهو الحدث قدم على الاسم عكس ما في الحكاية لان الكلام في العامل وهو الاصل في العمل لانه كلما عمل يجلب الاسم كما سيصرح به وهو اي الفعل ولما كان الفعل في الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لان المقترن لا قائم مع انه ليس كذلك ولذا احتيج الى التاويلات التي ذكرت في الامتحان او مفتقرا اقتران المعنى في صيغ اللفظ ان يراد المعنى المعنى الذي هو الحدث وهو تكلف لا يشهد به عدل عنها وقال ما دل وما عبر بها كالكلمة تعبيرا عنه فتذكير الضمير في ما دل باعتبار لفظ ومعنى كما حققه الفاضل العصام اللفظ احتراز عن التذكير باعتبار لفظ كما زعم الفاضل الجامي هيئة وضعا اي دلالة وضع زمانه او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والاستقبال باز وضع هيئة الافرادية لوضع نوعي كما وضع مادة الحدث لوضع شخصي ولكن لم يذكر دلالته عليه بتنصيص الوضع كما ذكر القوم لعدم الاحتياج اليه للتنصيص عليه كما ذكره يخرج نحو لعدم دلالة على الزمان اصلا كما يخرج الاسم لانه مما لا بد له

لحدث الفعل او تقليله او توقيعه او تقريبه لحدث الماضي المحاكم
وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذكر معلوم من الخصائص
اذا لم يخبر به الواضع ولو عرف الاختصاص به لزم الدور قلت
ذلك معلوم بالاستقراء لان الاختصاص فلا دور وافهم والتبين
اي تبين الاستقبال بقرينة سوف وسوف وسيما ظاهر في
لكنه في الثاني زيد وجه الاختصاص كونها لتخصيص الحدث
الفعل بالاستقبال المعلوم بالاستقراء وان لا ينافي تعلق الطلب
بالحدث الفعلي فلم ولما لا نهما ينفي الحدث الفعلي ولام الامر لانه
لحدث الفعلي ولا النهي لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منهما الا في
الفعل ثم انه انما يلاحظ بتنكير المضاف والا يلزم تعريف الحرف
لانه علم للنفي وبتعيين نحو زيد الشجاع كما يورد اي الوصف او
الوصف والبيان بتأويل الدال على المعنى كذا في الاتحاف قال السيد
السند في حواشي الكشاف اذا مثالها اذا اريد بها انفسها قد
يزاد في اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسما وقد لا تزاد
فاحفظه وكلمة عامل على ما يجيء في بحث العامل القياسي وان
مأخوذ من السمو وهو العلو سمي به لاستعلائه على الحرفية في جهة
كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه ومن يخلفهما وهو ما اي

اي كلم بقرينة جعل قسما منها دالا على معنى وضعا اذ المتبادر
من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة باعتبارها
وعلى الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكر في تعريف الفعل وما كان
مرجع ذكر المعنى في نفسه او في نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا
بالمفهومية وكأنه غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه بل في غيره قوله
مستقل بالفهم اي بالمفهومية تصريح للمقصود وايضاحا للمراد بمعنى
يفهم ذكر المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظ
الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق ويخرج بهذا القيد
الحرف فانه غير مستقل كما سيجيء غير مقترن وصفا تركيبا اكتفاء
بما ذكر في تعريف الفعل فيه اي في الفهم عادة على ما هو المتبادر
الازمنة والظاهر المناسب لما سبق ان يقول بمادة تدل على معنى
الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول بمادة تدل على معنى مستقل
بالفهم غير الهيئة على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن
اصلاح عبارة المتن في مجلة بذكر قيد اجماله كما اصلح الفاضل الجامي
عبارة ابو حاجب يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران
عند فهم ذكر المعنى من لفظ الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران
كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب والقتال

معان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن به في الوقوع
لكونه عنه مقدرا في الفهم ولما كونه مفهوما قبل فهم الزمان
من لفظ امس او بعده فلا يخرج مثل ضارب في قولنا زيد ضارب
امس او في الماضي زيد ضارب وفرق بهذا القيد الفعل
ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وغلام وامس
وزويد وفرق خواصه تذكر ما ذكر في الفصل دخول التنوين
وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتاكيد وللمراد ما سوى
الترنم والغالب انها غير مختصتين بالاسم بل يستعمل كما
استشى البيضاوي لانها لكونها في غاية النذرة لا يراد
عند الاطلاق ما يعرض به في الامتحان اما اختصاص التنوين بالمكن
فلانه لتمكن ما دخوله اي لتقرره واصالته في الامر الذي لا
يوجد في حرف اصلا وفي الفعل اصالة واما اختصاص التنوين بالتنكير
فلانه لتنكير المعنى المطابق المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت
ان ذلك معلوم بالاستقراء واما تنوين العوض عن المضاف اليه
فلاختصاص المضاف به وسيجيء وجهه واما اختصاص تنوين
المقابلة فلان مقابلة تنوع الجمع للمذكر السالم الذي لا يوجد الا في
الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلته

في جمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليتنوع الفرع عما وقع
الاصل فلا يوجد الا في جمع المؤنث السالم الذي لا يوجد
الا في الاسم بشهادة الاستقراء هذا على راي ابن الحاجب واكثر المحققين
تنوين المقابلة وعن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان
وحرف الجر لانه لاقتضاء معنى او شبهه الى الاسم او المؤول به
يدخل الآيا ما ورد بانه هذا ممنوع بالهمزة وتضعيف
الغين الذي للتعدية فانهما مع كونهما للاقتضاء يدخلان الفعل
فلا يصح جعل الاقتضاء وجها للاختصاص وكونهما جزء في
حروف المباني وحرف الجر كلي لا يدخل هذا كما لا يخفى لوجود الاقتضاء
في كل منها وتوهم ذلك فالاقتضاء انما يوجد في البعض دون الكل
كالجر والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم
التقريب والكل المختار عند المصنف في وجه الاختصاص هو في اثباته
الاستقراء ليس كما صرح به في الامتحان ولام التعريف وهذا
من قولهم اللام لانهم اردوا به لام التعريف وعتمد وا في
ذلك على الشهرة وقد بينه في الامتحان انه للدليل قرينة المبتداء ثم
ان في هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من
ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل للتعذر الابتداء

بالتاء كما ذهب اليه المبرد فانه الهمزة وحدها زيد عليها الالف
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام والا فما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما
وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابق المستقل بالمفهومية
بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا في الاسم وبما ذكرنا المراد بقولهم
الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التي هي مجازي او الحقيقة
او اظهر عدل عنه لما قيل وكونه مبتدأ وفاعلا وانما لم يقل
كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واحصر لتنبيهه على ان الاصل في
المسند اليه المبتدأ والفاعل والبواقي فروع قدم الاول لاشارته الى ان
حق التقديم وحق الثاني التأخير ثم الظاهر راجع الى
فيرد عليه ان الاختصاص معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من
خواصه وان معرفته بحد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم
بالحد كما سبق الا ان يقال المقصود تعريف الاسم بالحد
الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشيء فح لا يلزم المحذور
وانما يلزم لو رجع اليه باعتبار خصوصه للنوعي فالمعنى ان الشيء
مبتدأ وفاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم
مصدره الى شيء والمسند اليه مبتدأ وفاعلا ليس الا ذاتا
فلو كان مسندا اليه بانه كان مبتدأ او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ

اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا فان جهة الحرف
لا يصح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه كما يجيء فثبت الاختصاص الاسم
ضرورة ومضافا اذ كون الشيء مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة
للمعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص الذي ليس بتعريف استقلالا
المعنى ومطابقة لشهادة الاستقراء وما لا يوجد الا في الاسم و
في المعنوية فتختص بما يختص به وبعضه عامل كاسم الفاعل
يسمى بالعمال القياسي وبعضه غير عامل كالمأوات والذي وحرف
وهو في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام وغير
جزء منه وما استقل بنفسه في الاصطلاح ما دل على معنى غير
مستقل بالفهم ولا مقصود بالذات بل آلة وتابع لفهم حال
غيره وهو للتعلق حتى اذا قصد بالذات صار معناه مستقلا وصح الاسم
مثل معنى في قولك سرت من البصرة ابتدأ مخصوص ملحوظ ثم حيث هو
حال بين السير والبصرة والمتكلم عرفه حالها ولذا لا يصح ان يحكم عليه
وبه واذا لوحظ ذاك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية
قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتدأ سيري من البصرة
وقع في يوم كذا فما لزم ان معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم و
في غير قصد لزم ذكر المتعلق ليدل لفظ معنا قصدا ومعنى الحرف وضعا فيحصل

وهذا هو المراد بقولهم علم معنى في غيره لكن العالم يكن بهذا ظاهرا
من ظاهره عدل عنه لما ذكره ايضا واما باب المراد وخرج بقيد التقييد
الاسم والفعل فانه قلت انه اريد بالدلالة المطابقة لزم دخول الفعل
التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع
غير مستقل لا بد في دلالته على ما يذكر الفاعل كما بينته الشريف وان
اريد التضمنية لزد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى
غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى يقتضي غير مستقل وهو
الفاعل معين وان اريد الالتزام لزم ما لزم في المطابقة قلت المراد
الالتزام لفظا فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح به
الامخاوي فيما علقته عليه ان مجرد ورود الاسم اصلا بلا قرينة
وبعضه عامل كهل وبعضه غير عامل كهل وقد تم اعلم ان بعد
ما عملت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل الذي
هو المقصود فهم التراخي الزماني او الرتبي مع ان الصحيح ان الصلاحية
لسبق المرجح لبعده لفظا والمتبادر على المغايرة انما المراد بالاول
ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا عيدت معرفة
عين الاولى فليس على اطلاقه بل اذا لم يوجد صارف وههنا قد وجد لما
عرفت هو ما اي شيء لفظا او غيره او جب بوسطة بالتنوين زيادة

علما الغير اي النسبة الزائدة على
معنى كما هو المشهور وراما النسبة الى
فاعلها كما يجوز الى المفعول منها ويكون
تستعمل تتعلق فاعلها ويجوز منعه بل
الفعل هو مجرد الذكر الفاعل العالم
مستقل الحدث ذكر الفاعل العالم

هذا اي دلالة ما ولو تضمنية بناء
دل الفعل فيه حيث المطابقة
والتضمنية

فانها لا يكونان عاملين والمجموع
فظهر من هذا التقسيم والتمثيل
ان المراد بالحروف حروف المعنى
لا حروف التهجي والفرق بينهما
ان الاول كلمة بذاتها والثاني
جزء منها كالباء من زاد

تجره حرف العطف العامل
منصوب معطوف على الكلم
او هو ضمير الفصل لا محل لها
والاعراب او مرفوع محلا متبدأ
محذوف

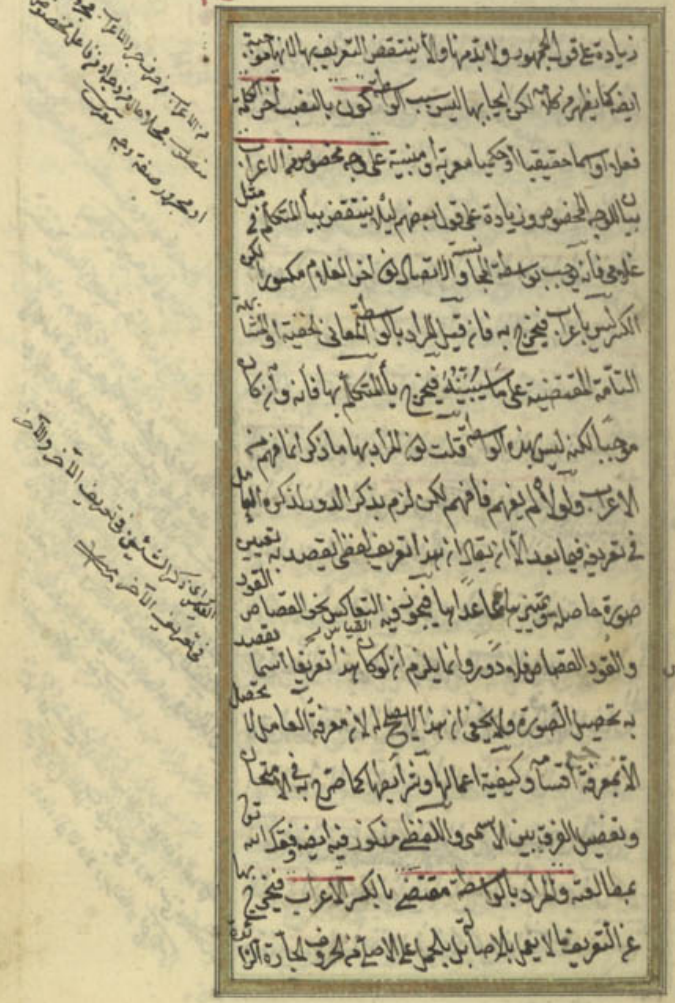

زيادة على قول الجمهور والا بد منها والا ينتقض التعريف بها لانها جزئية
ايضا كما يفهم من كلمة الكل ايجابها ليس بسبب الواو كون بالنصب اخر الكلمة
فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية على وجه مخصوص في الاعراب
بناء المبني المخصوص وزيادة على قول ابن هشام لا ينتقض بيا المتكلم في
غلامي فانه يجب بوسطة الجار والاتصال كما في غلام المكسور لكن
الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالوجوب المعاني الخفية او المشابهة
التامة المقتضية على ما سيبينه فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان
موجبا الكسرة ليس بهذا الوجه قلت لو اريد بها ما ذكوا لما فهم من
الاعراب ولو الم يفهم فافهم لكن لزم بذكر الدور ما ذكروه العلماء
في تعريفه فيما بعد الآتي ان يقال ان هذا التعريف يقتضي ان يقصد به تعيين
صورة حاصلة يتميز بها عما عداها فيخرج عنه التعاكس نحو القصاص
والقود القصاص فهذا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد
به تحصيل الصورة وليس كذلك اذ يجوز ان يكون هذا تعريفا حقيقيا لا
لمعرفة اقسامه وكيفية اعمالها واثرابها كما صرح به في الامخاوي
وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا فتدبر فيه
بعطفه والمراد بالوجوب مقتضى بالكسر للاعراب فيخرج
عن التعريف ما لا يعرى بالاصالة بل بالحمل على الاصالة من الحروف لجارة الزائدة

قود
وقصاص

الفعل والحرف الاخر في تعريف الاخر

والاحتمال الاخير يسهل البدل عند اعتبار التعميم التابع في كلامهم السيد
اذ لا عموم حقيقة في كل منهما والحمل على الشيوع بعيد والتقريب به
اولى والخصوص فان الاسم اي اسم الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد
الشيوع بين الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه يختص
اما قال حرف التعريف لم يقل عند دخول بالفهم الراجع الى اللام
مع كونه اخصر على مقتضى الظاهر المتبع على اعتبار المشابهة
لاسم الفاعل عند دخول عليه مبني على اعتبار ان اللام حرف تعريف
وكوصورة المستلزم اعتبار ان المدخول عليه اسما وكو صورة
والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل وفضلا عن المشابهة له بل فعل
في المعنى والتحقيق على ما مر هو كما يجيء وانما لم يقل الا
حرف التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد ثم اتى في اختيار
اللام اشارة الى ان الاختلاف الجاري في حرف التعريف انه الالف واللام
او كل منهما جار في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام والمختار
عند مذهب سيبويه كما في حروف التعريف نحو ضارب فانه يحتمل
عمرا وغيرهما والضارب فانه يختص بمعين سوى كما اللام
حرف التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يوصل صلة معلومة
عند المخاطب كذكر المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال وهل

اي اسم الفاعل كما يجيء التصريح به وبني في المضارع فقط
لان سياتي الافعال وانما لم يقل وفي المضارع او احتى لا يحتاج
الى البيان ثانيا ليحسن المقابلة بل سما انما اتى بصيغة الجمع مع ان
المناسب للمضارع الافراد لمشاكلة او للتنبيه على تنوع المضارع
المطلق والمستغرق المعين ذكرا او للنظر الى الافراد فانه شابه
لاسم الفاعل وبوصورة كما في صورة دخول اللام عليه فانه في فعل
معنى كما يجيء لفظا ومعنى واستقبالا اما الشبيه الاول وهو
الشبه لفظا فلي ازنته اي المضارع له اي اسم الفاعل في حركات
اي في مطلقها وافوق في نوعها اولا والسكنات في عددها
وترتيبها وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او لمشاكلة قال المحقق
واما التصغير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فليس كعفيديهما
اذ ليس معنى الاضمحلال ابطالا اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز
ان يقال رجيل اذا جأ واحد بل معنا بطلان معنى الجمع فيما
اليه وكونه بمعنى كل الافراد في ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه
غيره نحو ضارب ويضرب مدخج ويدحرج مثل بمثالين من
الاصليين واما الثاني وهو الشبه معنى فلتضمن كل منهما
اي المضارع واسم الفاعل التشوع والانتشار بين المعاني والاحتمال

فقط الفاء جواب الشرط محذوف وقط اداة للازمة او عاطفة وقط اسم من الاسماء الافعال بمعنى
يكفي مبني على السكون لا محل له على القول المختار وتحته ضمير هو يجمع الغائب اسم الواحد مبني على الفتح
مرفوع محلا فاعله وجوبا فعليه مخزومة المحل اولا محل لها جواب لشرط مقدر اعاذنا الله من ذلك او اذا كان قط
اولا محل لها عطف على جملة تجر على الاختلاف فيما بين النحاة واما على قول غير المختار فهو مبني على السكون مرفوع
محلا مبتدأ وفاعله المستتر سادا مسد خبره او منصوب المحل مفعوله مطلق لفعل مقدر والجملة الفعلية على وجوه التقدير
او قط اسم بمعنى حسب مبني على السكون مرفوع مبتدأ وخبره محذوف اي حسبها الاسم الواحد حسبها والجملة اسمية
على وجهي التقدير وقط اسم بمعنى انتهى لا محل له وتحته انا فاعل والتاء حرف دال على تانيث
الفاعل مبني على الفتح لا محل
وفاعل ساد مسد الخبر او منصوب
محلا مفعوله مطلق لانه للمقدر
والجملة الفعلية على هذا جواب
شرط محذوف او الاستينا فيه
ولا يجر العطف كما لا يخفى

الفرق بين المشابهة والمشاكلة: ان المشابهة هي الموافقة في اللفظ والمعنى. والمشاكلة هي الموافقة في اللفظ دون المعنى

قدم الاول للاحتياج اليه بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا حالة
الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما
بخلاف الحال فانه للتبادر فلا يشتد الاحتياج الى حرف الحال ويحتمل الحال والاستقبال
قدم الاول لانه الاحتمال اليه اسبق لتبادره بخلاف الثاني نحو يضرب
وعند دخولهما اي دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال او الحال
نحو سيضرب وما يضرب ولتبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن
حالية او مقالية وهي حرف الاستقبال في المضارع وليس في الاسم حرف الحال
والآن وهذا فيهما الى الحال لاقتضاء مفهومهما الوقوع والمتكلم
وهو الشبه استعمالا افلوقوعه على هيئتهما صيغة لتكونه بحسب النظر والمباشرة
التحتية جزء او امرها نحو جاءني ضارب او يضرب فانها في الاول
مركبة وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليها مبني على المسامحة لظهور المراد
او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء عليها نحو
ان زيدا لضارب او ليضرب فهو هذه المشابهة اي المشابهة لفظا ومعنى
واستعمالا لتضمنه تلفظا للمضارع اي تبعيته للاسم فيما ذكر
هو اي الاسم اصل فيه وهو اي ذلك الشيء الاعراب والمراد به هنا
استحقاقه والاخر الحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا
ويقابلها البناء اثر العامل كالاخير كما يتضمنه تلفظ اسم الفاعل للمضا

للمضارع فيما هو اصل فيه وهو المعنى ولهذا اعتبر هذه المشابهة منهما
والقوم اعتبروا التشبيه الثاني بينه وبين اسم الجنس ونظر للصدارة وبالتقول
احق لانها لو كانت اعتبر ولم يكن مشابهة لكلامهما تامة كما اعترفوا
بها لاشتراط احرازها معاني في عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن
للمشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت في كل الجانبين ولانه
ح لا يفهم من هذا التشبيه الا شبه اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه
الجمع بين الشبهين في امر غير قصد الى كل منهما بالكمال فيجوز في مثله
التقاطع كما يظهر لذكر في تتبع كلامهم فاعرفه ليس بالاصالة فاذا قلنا الى يضرب
فلو اوجب ان يضرب مضعفا بوسطه للمشابهة لاسم الفاعل ثم علم
ان يجعل ان علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ام العامل المراد به ما يعم الاقتضاء
وما يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد به فيما سبق
المفهوم وهنا الافراد على ما مر بين لفظي ومعنوي فاللفظي ما بين المسامع
فيه حظ والبين معنى يعرف بالعقل وهو اي اللفظي على ضربين سماعي
وقياسي فالسماعي في الاصطلاحي هو الذي يتوقف اعماله بخصوصه
على السماع فالمراد به اللغوي فلا دور ولا يمكن ان يذكر في علم قاعدة
كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهر بحسب اللغة
في سماعي صيغة اذ قد يبين ما صيغة سماعية قياسيا يذكر قاعدة كلية

مستنبط منه

العامل ما به يتقوم

هنا بحث يجيء للاتيم السماع والمذكورة
للعلوم والاقتضاء بيان وجهه اقتضاء من
الشرح بالاسم وجه تقسيم بكلمن نا قسم
مسلم

في عملها الصفة المشبهة كما سيجيء وانما قدمه على القياسي عكس ما في التصريح
لشرفه بضبط افراده معرفة ما يجري الاحكام على علتها والحصار بخلافه
افراد القياسي فانها اكثر فلا تحصر ولانه من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته
على معرفة بعض اقسام هي حرف كالفعل المستقبل وبعض اسماء الافعال
معنى والاسم التام بالاضافة والفعل وشبهه معنى وقد يختلج في الذهن
بعض المعاني الحرفية بلفظ وهو من تمام العامل اللفظي كما سيجيء فلا بد من
معرفته قبلها فان قيل ان الحرف بحر يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق
كما سيجيء كما يحتاج اليه فلا يتم معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث
الماهية معلوم ما سبق ومن حيث الصيغة من الحرف الذي ينبغي معرفته
قبل النحو وكذا شبهه بخلاف الحرف فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل
وان كان غير معلوم منها الا انه آخر المراد واما تقديم سائر الاسماء
فللاحتراز عن الحرف لكونه وهو اي اسما ايضا كاللفظي على نوعين
عامل في الاسم وعامل في المضارع والعامل في الاسم ايضا اي كالاسماء
على قسمين عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعني المبتدا والخبر
في الاصل اي قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول العامل اسما
وخبرا له اي يسمى الاول اسما والثاني خبرا له والعامل في الاسم واحد
قدمه لكونه سمعيا واحدا ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما

من ان تقديم غيره على القياسي للاطراد لا لخروج نحو اي اسما واحدا اسما
لنيابة عملها اللفظي عملها المعنوي في الاصل والحمل عليه في غيره تسمى حروف
الجر والاضافة لوجودها في مفهوم ما وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه
الى الاسم او المؤول به او حمل عليه وهي عشرة وهي الباء هو للالصاق اي الافادة
لصوق امر الى مجرور وهو اما حقيقي نحو به داء او مسكت بحبل
بيدي او مجازي نحو مررت بزيد اي التصق مروري بمكان يقرب منه
زيد وهو القسم ولذا لا يذكر باؤه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس
فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يبيع السرج ويلصقه
حال الشراء كذا في المغني ولما كان الالصاق اصله وغالبا كما ذكره
فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر سائر معانيه ولان
المقصود الاهم بيان العامل لا بيان معانيه قدم لبساطته وكثرته في الاستعمال
وعدم خروجه عن كونه حرف جر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف
اللام فانه يخرج عنه ويدخل الابتداء والامر ولذا لم يكسر في المضمر الا
في باء المتكلم ومن وهي للابتداء في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند
الكوفيين كقوله انا من اول يوم قتيل غلامته صحت ايراد الى وما بعدها
فائدتها في مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اي التجئ اليه منه فيه انه
لا يقتضي في نحو التفصيلية ذكره في الاستعاذة واجاب عنه بعض الفضلاء

كان بعضهم الافضاء الوصل والمعدى بالباء
صار بعضهم الايصال

مُلصقاً

بانعدام التمشي ممنوع اذ مشى زيد افضل من عمرو في تقدير التوقع الفضل
منه اليه وأقول المنع مكابرة والتقدير المذكور ثابت كما يهدي اليه غالبا
فيها حتى قال المحقق ان الاصل في الباء ان يكون للالصاق حقيقة او
الكثير ذكره وقد عرفت ان مقصوده بيان العامل لا كيفية العمل وقد تقدم البيان مفصلا
في الجملة والى هذا يرجع الانتهاء في الكشاف خرجت الى السوق والرماح اخذت
الى الليل بالغلاوة وغيرهما مخالفا لما قبله البيكاوي منتهى مسافة وشوقة الذكر لم يذكر كونها
بحيث مع كعقلة تلا ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم لانه ذكر ممنوع بل الحق
محل معناه بتضمين معنى الضم كما ذكره في الانتصاف ولو سلم فلقائل ان يقول
عن لمقابلتها الى ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها الكثرة بحيث شاعت بحيث صح
لانه دخل الاعم للظهر فلا تستحق التقديم بما ما قدم عليها وعن ابي البقاء
لم يذكر البصريون لها معنى سوى ذكر الدماميني في شرح التسهيل والمجاوزة
اي لمعدية شيء عن شيء الى اخر وهي انما تتوخى حقيقة بزوال الاول عن
وصول الثاني فمتى ذكرت البهم عن النفوس الى الصيد والاولى لعدم لهما ولما
يا الوصول بلا رفق كما اخذت عنه العلم او بالزوال وحده كما ديت عنه الدين
كما ذكره في الانتصاف وذكر ما بعده للاظهار وعاد ذكره وان عرفها للاخرين فانما
هو بالتقويم بما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام فرقها
لمناسبتها المزاد فتجوز استعمالها في محل دلوبي الاعتبارين نحو سقاه عن

والتقدير المذكور كما سبق ان الاستغناء
ان يجعل المفعول مشتركا بينهما
الفضل منه على التفصيل عنه وتقصد
وانتهى اليه طرف الاعلام فهذا يفيد المطلوب
فضل زيد للازيدية وان الزيد ان
التقدير ترقى الفضل فهذا زاد في فضل
عمرو فان كان المراد بالفضل المترقي فضل
زيد بلغ المنع فضل زيد ترقى الى الزيد
وان كان المراد فضل عمرو فيه بحث المتن
فضل عمرو ترقى الى زيد وفسادها
اظهر من ان يخفى كما لا
يخفى

عن الغنيمة اي بقوله منها بالارواء ويجوز عن بمعنى سقاه من جهة الغنيمة
قال مولانا مروي يقال خرجت من البلد اذا اريد الخروج اليه ومن
البلد اذا لم يرد وعلى هي الاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء حقيقة كزيد
على السطح او مجازا كعليه دين فان قدر يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من
البسائط لمناسبتها لعن في انها قد تكون اسما من نحو من ثم يميز وهو عليه
ومجيئها بمعنى كقوله اذا رضيت علي بنو قشير اي عني لهم ابن المجيبة
رضاها واللام هي للتعليل اي لبيان علية الشيء ذهنا كضربت للتاديب
او خارجا كجئتك لخافتك لم يذكر كونها للعاقبة كقوله ليكون لهم عدوا
وحزنا ومثل المدوا للموت وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل
كما ذكره في الانتصاف والتخصيص اي لبيان اختصاص شيء وارتباط
للجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد
او الاستحقاق نحو الجوا للفرس او النسب نحو الابن لزيد فليس هو الاختصاص
المحصر كما قيل فقيل الحمد لله مشعر بالحصر لحمد فيه بناء على ان اللام للاختصاص
كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه
يفيد اختصاص المسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه الحصر اما التزام
التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص هذين معينين بالذكر تنبيه على
الاصل والغالب فيها قدمها على ما في بساطتها وفي هي للظرفية اي

ظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق
ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق انها للظرفية
فيه على سبيل الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في
الظرف وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض اكمل العلماء ان كل موضع وقع فيه معنى
الاستعلاء والاستعلاء يصلح لمعنى في وعلى منه قوله تعالى اذا كنتم في الفلك
وقوله تعالى ولاصلبنكم انتهى وفي معركي على الفلك قد تجيء بمعنى مع كما
لانه لا يتعدى على المضمر الا على قلة والمرفوع نحو ان كان ويكن اسما جعفر المنذر
ولذ لم يكن ابوا بجلدتي وفي نحو هو المتنبي زيد كالاسد قدمه على خبره
لبساطته ولانه خبر لا يتعدى على المضمر اصله وجيء هو للغاية نحو اجملت السمكة
حتى رأسها ونحو فتحت الباب حتى الصباح ولكونها عاملا اصليا قدمه
على رب وربت هو للتعليل اي لمشابهته نحو ربت وجه اكرمه لقيته
ويستعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو ربما تندم الفتى
قدمه على واو القسم وتاءه لزم الواو بدلهم الباء والتاء الواو
ولوجود الخط اثر تبعة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظ
والتا بلفظ الله ولذ لم يكن ابو او واو القسم تاؤه ولم يلزم
باء ما عرفت فزاد معنى وهو بيان العامل المعنوي وانه داخل في
الاصالة قدم ما على حالتي لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما وجاز

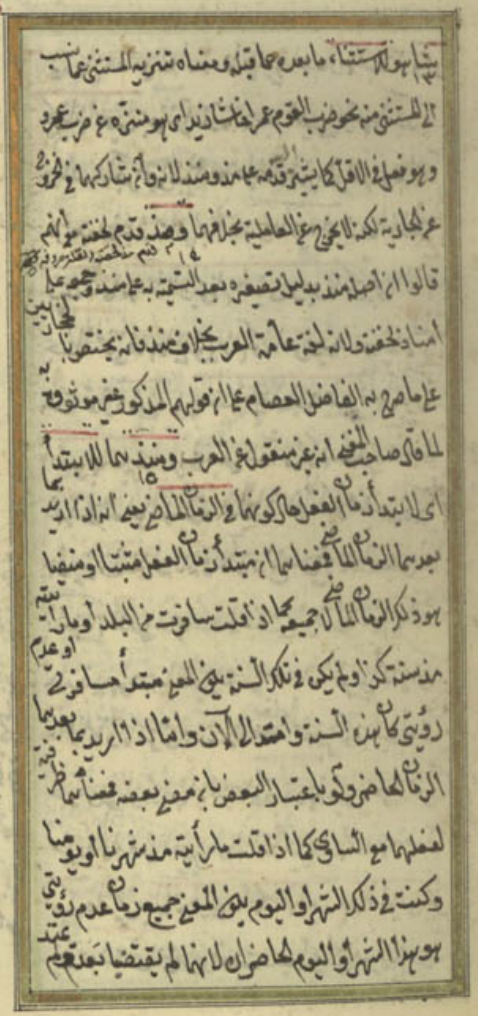

شيا هو الاستثناء ما بعد حما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا الا شاتين اي هو منزه عن ضرب عمرو
وهو فصل في الاقل كما يتبين قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما في الجر
عن الجارية لكنه لا يجر عن العاملية بخلافهما وضد قدم لحقته مو انهم
قالوا ان اصل منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منذ وجمع على
امناذ لحقته دلالة لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه يختص بالزمان
على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير موثوق به
لما قال صاحب المغني انه غير منقول عن العرب ومنذ بهما للابتداء
اي لابتداء زمان الفعل اما كونهما للزمان الماضي يعني انه اذا اريد
بعدهما الزمان الماضي فحسبما اذا تبتدأ زمان الفعل مبتدأ او منفيا
هو ذكر الزمان الماضي جميعا حما اذا قلت ساوتك من البلد او ما رايته
منذ سنة تكرا ولم يكن في تلك السنة بين المتعين مبتدأ اصلا في
رؤيتي كما بين السنة والحال الآن واما اذا اريد بهما بعدهما
الزمان الحاضر وهو باعتبار البعض بان مضى بعضه فحسبما ظرفية
لفعلهما مع الساعي كما اذا قلت ما رأيته منذ شهرنا او يومنا
وكنت في ذلك الشهر او اليوم بين المتعين جميع زمان عدم رؤيتي
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر ان لانهما لم يقتضيا بعد علم

الى زمان الفعل الذي وراءها فلا يصح اعتبارها مبتدأ له وقد
يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ له
وما بعدها خبر فمن للابتداء باستمرار في قدرها من اخلاء وعدا لا
خروجها عن نهاية اول بخلاف خلا وعدا وحاشا قد يجر المتقدم نحو
وعدا بعضهم للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر يجب النصب
بحذف المستثنى قدمها على الواو لانها كونا حرف جر تختلف فيه مع قبلها
في الاستعمال ولولا هي لاستثنى بشيء لوجود غيره فانها يجر بها
اتصل بها ضمير نحو ما مر في بعض اللغات ولولا كونها للاستثناء لم
تصرف في العامل لئلا يلزم التأويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف
جر يعني نزل منزلته لانه في الحال واقع موقع لام التعليل فانه
المعنى به هاهنا وجود كل لا احتفش تصرف في الضمير لان الاشكال
جاء قبل فهو واحد بالتأويل فجعل مستعار اللام فرع كما في قولهم
ما انا كانت والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف
خبره وجوبا والكثر نهابا بالنسبة الى كي قدمها عليه لانه كونها حرف
مشروطها باتصال الضمير بها ولم الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية
وكي فانه يجر به اذا دخلت على ما الاستفهامية نحو التعليل نحو
كيمه فعلت اي لاي غرض فعلت وبدليل على كونه حرف جر حذف

الف كما في لم وعم قال الدماميني في شرح المغني ان فيه ثلثة اقوال
احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول
اخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول
البصريين والحق هو الثالث فانه يجر به في لغة حكيت قال ذا اخر بضم
العين مصغر ذكى الدماميني المقول فعلت ذا اخر حيا في الصورة
لعل ابا المغوار منكم قريب ولا بدائي لاقوى حاصل لهذه الحروف
اي الحروف الجر متعلق بفتح اللام والظاهر لا بد الظرف وتعلق الجار
وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب صرف شبه غير الظرف مستقرا
متعلقا بمحذوف وكل مصدر تعدى بحرف جر فحرف الجار يجوز جعله
الجار مع مجروره جزء ذلك المصدر لانه في معنى المصدر لتضمنه ضميره
كما في قوله تعالى لا تفريق بينكم اي حاصل بينكم وحكى ابو علي الفارسي
جواز تعلق الظرف بالمعنى المبني وفي نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف
وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف
هذا كلامه ملخصا هو فعل او شبهه وهو ما دل على الحدث ثم الاسم المتعلق
بالفعل او بمعناه والمراد بمتعلقه كون فرد من افراد كلي لفظ يفهم منه معنى الفعل
كاسماء الافعال والفرد الحقيقي هو الذي لا يتصور فيه الشركة بوجه
استثنائي من الحروف نحو كي نابدة مثال الفعل او بحسب كدرهم مثال

والا رب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فانها لا يتعلق
فانها اى هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشئ من الفعل وشبهه بمعناه
اى لا توصل ذلك الشئ الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشئ بنفسه اليه فعالة
الزائد اما التاكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب للتقليل
او التكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد في الحمل على غيرها هو الافضا للا
في الصورة ورب اما على الزائد لاشتراكه في عدم الافضا او على ما يجر لاشتراكه
في افادة المعنى او على الاستواء لاشتراكه في افادة التاكيد وذهب ابن
الزماني وابن طاهر وتبعهما المصنف وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها
كسائر حروف الجر وردّ بانه ان اراد وبه العامل المذكور فهو متعد بنفسه
وايضا قد يستعمل معدى كما في مشربت رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية
وان اراد وبه المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير
ما يستغنى عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكر لما
لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز في الفصيح كما يقال
ربّ رجل وأخيه أكرمت او واخوه اكرمتهما ولا يجوز زيد واخاه
او واخوه مررت بهما المجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولها
من كونه فاعلا او مبتدأ كما مرّ او خبر كما زيد بقائم او مفعولا كلقيته
فلا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومشربت رجل صالح لقيته اى لقيت

مجرورها مفعولا في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعولا كما في مثل زيدا
مررت به لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان رب مصدر الكلام والمجرور
حروف الاستثنا وهي حاشا وخلا وعدا كما يستثنى بالا على ما سيجئ
في بحث المستثنى في وجوب النصب فيه محلا في كلام موجب تام وفي جواز
النصب واختيار الرفع وفي محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور
وغير ذلك مما يذكر في بحثه وذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشئ كرب
المصنف واستحسنه ابن هشام وقال لانها لا توصل معنا الى الاسم بل هي
كالا فحمل على الزائد في الحمل على الاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني
معنى التعدية ما ذكره هم بل معناها جعل مجرورها مفعولا به ولا
يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصال الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه
الحرف وهو ها هنا يفيد انتفاءه عنه وانتفاء المنع مكابرة ولا
تغيير في جر ما بعد اداة الاستثنا لوجود التعدية والافضا على
المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر حروف الجر
ومجرورها لا محل لها وما بعدها منصوب لفظا كما في
الثاني او تقديرا كما في الاول واخبره فيهما غير متعلقين بشئ ومحلا
في الحمل اما على الزائد او على غيره مما يسوغ تحمله لاكن موجبه لكن
ولعل زيدا قائم ومجرورها بعد هذه السبعة منصوب المحل على انه

والحرف ونصوا معانيه فيه يضرب
من التاويل
صح

مفعول به متعلقة اى ما عدا هذه ان كان الجار فى او ما الجار
بمعناه كالباء نحو مررت فى المسجد او بالمسجد هذا على رأى ابن الحاجب
واما على رأى الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط
بتقدير فى او على انه مفعول للمتعلقة اى كائن الجار لا ما او ما عناه
كلمة نحو ضربت زيدا للتاديب وكيم عصيت وهذه للمفعول
فى الامثلة او على انه مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عدا الباء نحو
مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور اى يسند
الى المجرور بواسطة الجار فى العبارة مجازا لان الجار آلة ووسيلة فيه
افضا معنى المتعلق الى المجرور فيكون فى جملة المتعلق الذى هو العامل
فكيف يكون فى جملة المسند اليه الذى هو قسيم المعمول اى احتقب
الاتهام فيكون اى مجموع الجار والمجرور على ما هو المناسب للسياق فيكون
يكون فى قوله مرفوع المحل تسامح او يجوز تسمية الكل باسم الجزء
او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه ولا تسامح ولا يجوز
فيه على انه نائب الفاعل لكونه بزيد ويجوز تقديم ما عدا هذا
اى ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه لانه معمول
يعمل فيه العامل ايما وجد ولانه من قسيل الظرف وهو كالجهم لم يدخل
فيما لا يدخل الا اجانبا واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجئ فى بحث

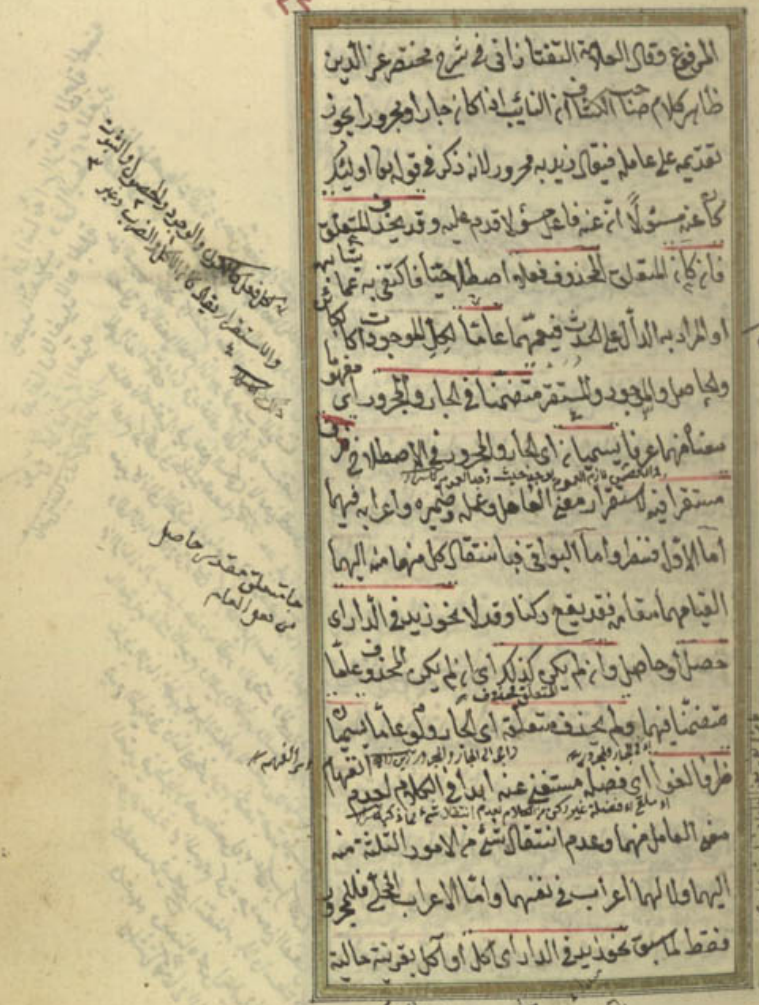

المرفوع وقال العلامة التفتازانى فى شرح مختصر عز الدين
ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز
تقديمه على عامله فيقال زيد به مررور لانه ذكر فى قوله ايوا ولئكر
كاعنه سؤلا انه غنه فاعل حسوا قدم عليه وقد يحذف المتعلق
فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا فاكتفى به عما به
او المراد به الدال على الحدث فيهما عاما لكل الموجودات كما هو
والحاصل والموجود والمستقر متضمنا فى الجار والمجرور اى
معناهما عرفا يسميان اى الجار والمجرور فى الاصطلاح
مستقرا فيه لاستقرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيهما
اما الاول فظاهر واما البواقى فباستقلال كل منهما بالنسبة اليهما
القيام مقامه فقد يقع وكما وقد لا نحو زيد فى الدار اى
حصل او حاصل وان لم يكن مذكورا اى ان لم يكن المحذوف علما
متضمنا فيهما والا لم يحذف متعلقه اى الجار ولو علما يسمى
ظرفا لغوا اى فضلة مستغنى عنه ابدا فى الكلام لجميع
معنى العامل فيهما وعدم استقلال شئ من الامور الثلثة منه
اليهما ولا لهما اعرابا فى نفسهما واما الاعراب المحلى فللمجرور
فقط لما سبق نحو زيد فى الدار اى كائن او كائن بقرينة حالية

ان كان فعلا كان كذا والوجود والحصول والثبوت
والاستقرار ونحوها كان الضرب ونحوه
حال متعلق مقدر حاصل
من ضمير العالم

او مقاليته وما حرف بها فكالمذكور والظرف مع المذكور بين
فضلة ولغو بلا شبهة فقد امع لها في المحذوف بها هذا مسلك
الجمهور وقيل انه مع لها في المحذوف بين مستقر او مرتب بوجود زيد
في الدار وقيل في الجار وهو اي هذا الجار عينا وعين قياسي اي مضبوط
بضابط كلي بحيث اذا وجد جزئي لم يحتج الى السماع فيه
بخصوصه وسماعي اي غير مضبوط بضابط يحتاج الى السماع في
كل جزئي فالقياسي ثمانية مواضع للوضع الاول المفعول فيه
فانه حقيقة في لما بعضا ان لا يقدر الا الشايع لتبادره
وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا منه فيما سيجيء اي قياسي
كان للمفعول فيه ظرفي فيما يبهما كان او محدود اذ الاول
جزء مفهوم الفعل فيتعين انتصابه به بلا واسطة كالمصدر
وانما انتصابه بشبهه ومعناه وان لم يكن ذكر جزأ مفهومه
فالحمل عليه والثاني محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية نحو
سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما الاول للاول
والثاني للثاني او كان ظرفا كانا مبهما للحمل على الزمان المبهم
لاشتراكهما في صفة الابهام وهو ما ليست له حد يستعمل من غير
داخل في مسماه بل اخارج وهو مبهم وهو ما له حد يتعين الا

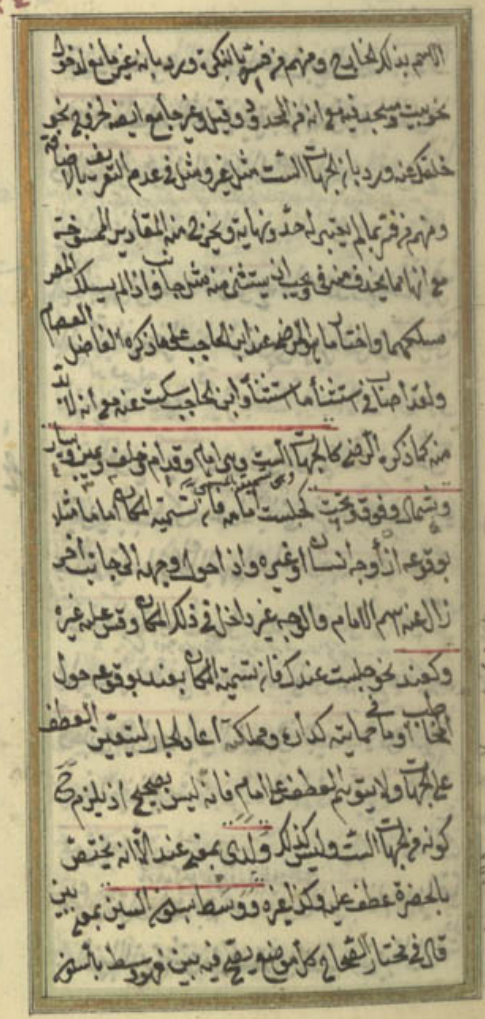

الاسم بذكر المحايل ومنهم من فسرها بالمكنة وردها بانه غير مانع لدخول
نحو بيت ومسجد فيه مع انه ظرف محدود وقيل وغير جامع ايضا لخروج نحو
خلفك عند ورد بان الجهات الست مثل يمين وشمال في عدم التعريف بالاضافة
ومنهم من فسرها بما يقبل لاحد ونهاية ويحوج منه المقادير المعروفة
مع انها مما يحذف ويضاف ويجاب بمتى ويستثنى منه متى جاز واذا لم يسلك المصنف
مسلكهما واقتصر على ما هو المرضي عند ابن الحاجب علله بما ذكره الفاضل العصام
ولعل اضافة في مستثنى مما استثنى ابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد
منه كما ذكره الرضي كالجهات الست وهي امام وقدام وخلف ويمين ويسار
وشمال وفوق وتحت لجلست امامه فانه تسمية المحل امام امثلة
بوقوعه ازوجه انسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب اخر
زال عنه سمة الامام والى وجه غيره داخل في ذلك المحل وقس عليه غيره
وكعند نحو جلست عندك فانه تسمية المحل بعند بوقوعه حول
المخاطب او ما في حمايته كداره ومملكته اعلم ان المجار ليتعين العطف
على الجهات ولا يتوهم العطف على الامام فانه ليس بصحيح اذ يلزم ان
كون في جهات الست وليس كذلك وقولي بمعنى عند الا انه يختص
بالحضرة عطف على ذكر غيره ووسط بسكون السين بمعنى بين
قال في مختار الصحاح وكل امر ضوي يقع فيه بين فهو وسط بالسكون

ترجمة كتاب الصحاح

تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم وبين وإذا
وحذاء وتلقاء والثلثة الأخيرة بمعنى تجاهه وبحيالها بالمهملة ظ
وكالمقادير المحسوسة أي المعلوم بالمساحة أعاد الحابر إشارة إلى أنها
نوع آخر غير المبهم حتى فرق البعض بأنها أجناس عند حيث قال
إن كان مبهما أو محدودا نحو فرسخ فإنه مقدار في المسافة يعرف
بالمساحة بأنثى عشر الفرسخ وهي أمر غير داخل ومميز
فإنه أيضا مقدار في المسافة يعرف بالمساحة بأربعة آلاف خطوة فهو
ثلث الفرسخ ويريد وهو أيضا مقدار في المسافة إنما يطلق عليه
البريد باعتبار كونه مقدارا بأنثى عشر ميلا إلا أجانبا يعين
بحذف في قياسا مع الحكم المبهم الأجانب وجرمة ووجها كلها بمعنى
ووسطا بفتح السين وهو محدود على الأفضل الثاني لأنه اسم
لما بين طرفي الشيء ومبهم على الغير المحض لكنه خرج عن حكمه
وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت والمالك اسم لمكان
هو غير الظرف فارق مشتق بزيادة المبهم في أوله لا يبين ملتبسا
بمعنى الاستقرار بل لا يبين مشتقا جاء بمعنى الاستقرار والذي في
مكان القرار وفي الجملة نحو المقتل والمضرب فإنه كلام العقل
والضرب اللذين مشتق منهما المقتل والمضرب بغير فارق الذات فلا

سامة
أو لبح سلمه
بكسر السين وسكون الباء
ح

فلا يظهر غرابة المضمون بما أفضلا عن كونهما العاملين في الظرفية
في الشيء مستقر الآخر فلا بد فرق المتصف على الظرفية وذكر أي كما
يستثنى كلامهم مكان لم يكن بحفظ الاستقرار يستثنى أيضا أن كان بمعنى
أي الاستقرار لم يكن متعلقه بمعنى نحو يقوم ومكان فإنه في الظهور كون
ظرفا للمضمون ما لكن لم يظهر كونه ظرفا لعاملهما مع أنه المقصود
لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد فرق المتصف على ظرفيته ما
فإن هذا مستثنى لا يجوز حذف في هذا مع أن كلا منهما مبهما
أما مثل جانب فلأنه ما ثبت له اسم بسبب الإضافة إلى شيء خارج
عن المسمى وأما اسم المكان فلأنه إنما ثبت مثل هذا الاسم المكان
بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذكر معلوم بالاستقرار
وقد عرفت سره في اسم المكان ولعل سره في مثل جانب أنه كمثل خارج
ليس بأصل في الظرفية بل ظرفيته إنما حصلت بالإضافة إلى المحدود
ويرشد إليه قول جانب الدار ويؤيد قول بعض الكمال ويستثنى من
حكم المبهم ما أضيف إلى المحدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف
البيت وكذا جرم الدار وجرمة البناء هذا كلام فيلزم في حكم المحدود
ولا يلزم أن الإضافة إلى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه
ذكره بلا إضافة في مثل الخارج فالسر فيه أنه ليس بأصل في الظرفية

بل يستعمل كثيرا في غير ما فلا بد فيه من التنصيص على الظرفية لا يقال
اكلت جانب الجدار اي جهة البيت او وسط الدكان بالنصب
كما نص عليه سيبويه في مصدر يزيد في مقامه واما انه كما عامل القسم
الاخير وهو ما يبين به عدد الاستقرار مع اسم المكان يعني الاستقرار كما
نفسه بعضا سوى كما مستقرا لحدث الواقع فيه اولا يجوز حذف
في منه لان الكون متضمنا لمصدر بعضا شيء يكون ظرفا لحدث بعضا
فلا يقال الذي ذكره في وقت كذا مكانه الاول للاول والثاني
للثاني واما كان ظرف مكان محدود او هو ما بنيت لاسم بسبب
داخل في مسماه نحو دار وبيت وبلد فانها اسم لتلك المواضع بسبب
اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار
والسقف في البيت فلا يجوز حذف في منها لان ذلك يوجب ان ما
للبهم الداخلة فيها ذاتا وصفة وعلى المحدود لعدم احالة فلا
يقال صليت دار بل يقال صليت في دار الا اذا اريد في مكان محدود
وقع بعد دخل ونزل وسكن نحو دخلت الدار ونزلت الخانة
وسكنت البلد فانه يجوز حذف في منها لان الحذف والايصال بعرفين
التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة ما بعدها بالمفعول به
وليس كذلك لمجيء استعمالها بقلة على ان مصدره على مفعول وهو في الاغلب

أومصحبا زيدا ومقابلا لفعال كلمت
في جانب الدار

عامل القسم الاخير

ظرف مكان

حذف الشيء مع فاعل عامل حسب
العوامل فعل تجوز او الايجاز ونحوه

لشدة اقتضائها اياه
حتى ظنته الجرمي انه
مفعول به
صح

غلب مصدر الازم كالخروج وما قيل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه
الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول لم يتم الا بخوالدار فجوابه منع ان تمامه
بالمحدود بل اذا تم عقلا بعد دخل كما تم جلست بمجلس عقلا ولا بعد
متعد يا عرفا والوضع الثاني للمفعول له فانه يخدمه لام غنيا سا ادا
كان فعلا او بحدثا الا عنا كجئتك للتميز للفاعل المعلل اي
عليهما ومقارنا له اي للفعل المعلل في الوجود بان يتحدا زمانا ووجود
كما في مثال المتن او يتزمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر
كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد الفاعل
فلا يرد انه مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقعهم الشاهد
فالمقارنة ليس مما لا بد منه لوجودها في قصده وجه الاشتراط حصول
المصدر سببها فيتعلق العامل به بلا واسطة فتعلق المصدر نحو
ضربت زيدا تاديبا اي ايقاعا الادب عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب
واحد لكن التاديب يحصل بالضرب ويترتب عليه فاتا قيل التاديب
عين الضرب فكيف يحصل به وجاب بعضهم الفاضل المحصاء بان هذا
مدفوع
بل هو احد الادب وما يليق بالشخص والضرب سبب وسيلة له
كالشتم والنميمة وغيرهما ذكر بخلاف الكوفيين لكراهتهم لعدم الاتحاد
في الفاعل وحينئذ لا يرد ما ذكر امس لعدم المقارنة في الوجود

اتحاد الفاعل

بعود ضلت الدار ومرت
الحانة وسكنت البدل

يبقى عاما كان بالاستحباب بقرائن كانت الابقاء فيما ظهر شذ اذا قبلوه وقيس عليه
ما لم يظهر فيما تبع آخر نحو بعض النحاة وهو السفه المعنوية او الرفع على النائب
ويسمى اي ما ذكر رفع الجار ايضا متعلقه المجرور واظهار الاول المحتمل
فيه حذفا وايضا الاول التقدير ظاهر مثال المنصوب التمر نحو قوله تعالى واختار
موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم مالك مشتركا بظرف مستقر
اي مشتركا فيه ومستقرا فيه حذف الجار وبقي المجرور واثبت نائب الفاعل واستتر
ومثال السفه ثالث التمام من ومثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت او انك
تقديم المجرور بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ واذا كان
الموافق للقياس المنصوب او الرفع وهو المختلف عند البصريين يلفظ الله قسما
قاسوا عليها سائر المقسم به وان اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح
التسهيل نحو الله بالجر لافعلن اي والله والا يجوز تعلق الجارين لفوت
الواحد دون حال كونها عاملين بحرف واحد بدون العطف والابدال اذ
بالتبعية يحصل نوع مغايرة بهذا من قبل كلت ثم تجرد من تعاضدهما وقال
بلا تبعية لكان اسم واحد اعمل عاملا واحدا اصالة بقرينة المقام فاكتفى
عن شبهه به ضمنا والمراد به الدال على الحدث فيعمهما لان مبنى العمل على الاقتضاء
واذا اتفق احدهما به اشتغل بالعمل في مجرور مع غيره وقضى حاجته ولم
يبق له اقتضاء لشيء بخلاف ما اذا لم يكونا بحرف واحد لاحدهما

وفي هذين الموضعين اي في المفعول فيه والمفعول له المذكورين
اذا اخذ فجار ينتصب المجرور ان لم يكن نائب الظاهر او يرفع ان كان كذلك
يعني لا يبقى مجرورا لا اقياسا ولا شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة
وقوعي في الاول اغرضه في الثاني اما تقرر عندهم انهم لا يتوسعون في الفاعل
والثالث من المواضع الثلثة ان يا التي واذ يا التشديد ويفتح
فيهما فالجار يحذف منهما قياسا بتخفيف النقل الحاصل بالحذف
لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير الاسم نحو قوله تعالى عيسى وتوفي
ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله فلا
تدعوا اي لان لله والسماعي فيما عدا ان الثلثة مما سمع
في الشعر فيجحف ولا يقاس عليه ثم اي بعد يا مواضع حذف
القياس بعد الحذف قياسا او سماعيا في غير الاولين من السماعي
والثالث القياس انه في الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق
كما مر ان توصل متعلقه الى المجرور فان تعذر الاعراب المحل فيه لزوال
كونه مدخول الجار وهو المانع من المفعولية وان لم يتعذر ففي الثالث
لمانع اخر منه ثم ان في القياس فيه فلما ذهب سيبويه لان
في حذف فجار نسبقي ان يحمل عليها ما هم مالا وذهب الخليل والكسائي فيه
الى ان القياس بعد الابقاء عاما كان المجرور لانها ما هم مالا ينبغي ان يبقى

ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الخبر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء الثاني
مع عدم موافقته لكلام يحل المقام قاصر عن افادة هذا المرام في
هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كناية بمجرد المغايرة على تقدير العموم مع انه
لا يكفي لانه لا يجوز كلمات متغايرة في نحو معمود وجود المغايرة المذكورة اذ لا
تخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولانه مخرج لما يصح للمعلوم
والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما في غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد
معنى العامل بمدخوله وتخصيصه كما حققنا والعامل في الحين يعني المبتدأ
والخبر في الاصل على قسمين ايضا اي كالعامل في ٣٤ قسم منهما منصوبة
قبل مرفوعة وقسم على العكس اي مرفوع قبل منصوبة القسم الاول ثمانية
احرف والاحسن في اختيار القلة ستة منها ستة حروفا والاحسن
الاسبب الاخر فكنه اريد التنبيه على انه يزيد ايضا وجها باعتبار ان
الحرف منها مركبا وهو ما شابه الفعل في عمله المعنوي وهو افراده ذ
كثيرة تلاحظ معه اجمالا او بأعيانها اذا الوقفت مع فروعها بتبلغ الكثرة
منتهية لفظا بالفعل المكون منها على ثلثة احرف فصاعدا اي لكونها منتهية
الى الثلاثة كان وان وليت والرباعي كعلم وكان ولعل ولكن وليت
او اخرها اي لبنائها على الفتح وتعرف واستعمالا بالفعل مطلقا لوجود معنى
الفعل وهو الحدث في كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمني

لا يخفى على الاخرى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو وكذا
بدلا لكا بدل الغلط وهذا لا يجيء في كلام الفصحاء بخلاف مخرج مررت بزيد لا بل
وكذا نظائرها الفلك الحقيقة ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل يقال
ويوم السبت فلم يصلح البدلية حاصلا الاول لقائل ان يقول الجارين ملغوين
ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثاني كون ما تحدث فيه ومدخولهما
مفعولا فيه على عكس ما يأتي في المثالين فيلزم ان يلزم في الاول الصوق مرور
في حالة وحدة بشيئين وفي الثاني وجود واحد في حالة وحدة في زمانين وهما
فيقال انه اريد بالوحدة الكثرة وهو لبس بعيد لولا الفصل وانه اريد به الجنس الذي
يوهم دخوله فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد اكلت
في تمرة في تفاحة فان الجارين في كل منهما واردان على امر واحد الا ان
بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول
في الاول ويكون مبتدأ وما شابهه الاول وفي الثاني كالاول متعلق عام
يخاصر فلو اتحد المتعلق هنا بخلافه للمثالين الاولين فانه الثاني فيهما لو تعلق
بالمطلق كالاول فيتحد متعلقها وذا لا يجيء لما مر بيانه المستفيد من كلام
الكشاف والبيضاوي والعلامة التفتازاني وغيرهم في تفسير قوله تعالى وما
رددنا فيها من غير الآية وقول الشارح الاول ان يكون الجارين لعدم اتحاد
الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية الزمان وفي الثاني ظرفية المكان ومعنى

والترجي والملازمة الاسما او بالمقدر خاصة في دخولها الا ترى انك اذا جعلت
عمل الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل ان ولم تعمل تنبيها على فرعيتها له في العمل
ونبه الرضي بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس بعدم انه لم يجز بقاؤهما
انه ما شابه الشيء يجذبه الى نفسه في التاكيد ولذا سمي جعل مسد يا لها في العمل
عملها الفرع وايضا ما شابه الشيء يحمل على اصله في الفرع مشبهها فاذ عمل فيهما
بها لا شبهة ليس ولم يعكس لان المشابه ان يقع على الاول لكونها فرعا فقلة الثانية
ولكونها مشبهة ليس ولم يعكس لان المشابه ان يقع على الاول لكونها فرعا فقلة الثانية
الاصل
ولكونها مشبهة الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم ح مزية الفرع على الاصل
انتهى وحمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام
وقال الرضي الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول او انما رفع الفاعل ثانيا
لانه عمدة اخلا مقتضاه وذا غاية في العمل فاعطى ذلك لما يشبهها على كمال شا
افتقت
له وقال الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها اشبه بالمتعدي
اولا ما هو فرع في عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل
الرفع ان وان بما للتحقيق اي لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الاول
وسوف كما سيجيء وكاين حرف يرأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولانها في الاصل عوام
هو للتشبيه اي الانشاء تشبيه اسم بخبر مجامد كما في الخبر نحو كان زيد الاسد
مشتقا نحو كان زيد قائم او تقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كما في المثل لا تخبر
قائم
ح عبارة عن الاسم والا يجوز تشبيه الشيء بنفسه اجيب بان التقدير كانك شخص

قائم او يقوم فلما حذف الموصوف وغير الصيغة الخط والاتحاد انما كان بعد التشبيه
ادعاء وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم انما
كان غير الخاطب على صحة التشبيه وانما غيره ذلك ويصح جعل ضميره لزيد ادعاء الاتحاد
ينافيه ذكر اداة التشبيه لان موصوف المجمل لا يحذف الا برز طريق وجوده نهارا والمحذوف
كالمعدوم فلا يتعرض لكونه للمذكر متابعة للجمهور او حملا على التوسع ويكون ايضا
مفردا عند البصريين ما مر هو للاستدراك اي لكن فم تو تمم يتولد من الكلام
المتقدم
دفعا تنبيها بالاستثناء ومن ثم قدر اداة الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت
جاءني زيد فكانك توهم انهم لم يجيء ايضا جاء كما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمرا لم يجيء ذكره الرضي في القاموس مستدركا الشيء بالشيء
حاول ادراكه فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلب ادراكه ما فاته
الفاضل
في الافادة حيث اوهم الكلام السابق بمقتضى طلب افادته بما بعده وذكره
المعصم وفيه الفاضل المهندي بطلب ادراك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم
ورده الفاضل العصام بان المستدرك هو المتكلم هو في طلب ادراكه ما فاته
لا في طلب ادراك غيره ما فاته وبين بقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
فقط نحو زيد عاضر لكن عمرا غايب او لفظا ايضا نحو كانك زيد لكن عمرا ايجيء
وليت هو للتمني اي لانشاء وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل على
المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن البعيد المرجو كقوله
الرجاء

كان زيدا قائم او لا كقولك زيدا ان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة
انه من اى قسم من اقسام الكلام تاكيدى ام تشبيهى ام غيرهما واما قول
الفاضل المحشى فى وجه جواز صدارة ان ان الجملة فى المثال فاعل المحذوف
لانها نحو وتحقيق فانه زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل
لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه غير ان المفتوحة لما لم يفد بنفسه
الاستئناف قطعا وجب بعدم الصدر لها الذى هو للمقصود افاده
فلا تقع فى الصدر اى صدر كلام اصله اى لا بالنظر الى ما دخلت عليه لانه خرج
عن الكلامية وصار فى حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام جعلت موضع منه كما فى
عندى انك قائم لاتباسها بالمكسورة لاشكالها الذى هو لغير التفتح لخفائها ونحو
لحملها على سوء المسألة لان الصدر موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان
خبر آخر او فرع الخبر ها وتلحقها اى الحروف المذكورة ما المجانبة فتلغى
عن العمل اى يبطل عملها وقد تخرج على الاصل كما يتحقق بالاسم كما
بها بدونها اذ لا يلزم من ترك ما هو من خواصها الملحق بها نحو انما زيد
ونحو انما زيد قائم فان المكسورة لا تغير معنى الجملة التى الخبر فيها مفرد بل
وان المفتوحة مع جملتها اى اسمها وخبرها والتقدير بها اعتبارا للكل
قال الفاضل المحشى والاضافة ليست لادنى ملابسة بل لحقيقة عرفية فى تكرير
المصدر وفى خذف خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما فى نحو لولا فظاهر نحو

نحو اعجبنى ان زيدا انسان اى انسانيته كذا فى الرضى قال الفاضل المحشى
هذا ليس بجيد فانه قد لا يكون الاخبر بل يقدر صفة مصدر اى ثابتا مثلا فتأمل
احدهما الى الآخر وهو الكلام كما فى قولك ذكرانهم قوم لا ينفرون اى بانتفاء
وقد يحذف جزء مصدر مضاف الى الاسم مثل بلغنى ان زيدا ان يسقط شكرك
ابوه اى شكرا ثابتا كائنا ابيا كما فى تقدير اعطاكه اياه وقد يحذف جزء مصدر كذلك مثل
بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه وغرضه اى وغرض المصدر تعيين المكسورة وتعيين
المفتوحة وجب الكسر فى موضع يحتمل الامرين اما جمع المفرد او افراد المجموع على طريق
والفتح فى موضع للمفرد فكسرت ان ايما وقتا بعد اخبر فى موقع الامر وبلغ
كما تقرر فى محله قال الفاضل المحشى فى الابتدا اى حال كونها فى الابتدا الكلام ولو
بان يكن استينافا نحو قوله ولا يخفى لك قولهم ان العزة تدد جميعا وجب الكسر
فلا نحو ان زيدا قائم وفى جواب القسم لانه جملة مستقلة لا يحتاج الربط الا لفظا فانها للكيد
والمفرد اذا لم يكن فى خبرها لام فانهم يجوزون الفتح فيه حملا لتاويلهم بالمفرد
واستبعده الرضى بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فيكف يؤول به نحو والله
ان زيدا قائم وفى الصلة لانها لا تتم الا بجملة كما يجوز نحو قولهم ما وانيتنا
فى المكتوبة الا ان صفا لحق المستوى بالمعبة وفى الخبر فى اسم عين لانها لو فتحت لكان
الخبر بجملة فى الخبر فى اسم معنى فانها تفتح فيه نحو ماعنى انك قائم نحو ذيانه قائم
وفى جملة دخلت فيها على خبرها اى حالة كونها لام الابتدا لانها للتاكيد وهو بالجملة

عما استغنت كما يجيء غير مفصولة عنها اى لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل
مثال للفصل نحو لا غلام رجل عندنا فانه لو لم يفصل عندنا فانه لو لم يفصل عندنا فانه لو لم يفصل عندنا
لتقدم الكذب شيء لجاز ان يجعل غلام رجل واما اذا لم يجعله جزء يجعله مستقرا فيفيد
والرفع في خبرها ليفيد ان يكون خبرا بعد خبر فيفيد اشارة الى تعدد الخبر
فرقا بينه وبين الشبيهة بها والاعتبار بدرجاتها الاول والقسم الثاني وهو ما
قبل منفي حرفا ما ولا الشبيهتان بليس كونها للنفي الحال مشابهة ما الكتبة
لانها النفي الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق او النفي الاستقبال والدخول
اي دخولها على المبتدأ والخبر قال الفاضل العصام وفي قال في وجوه مشابهة
الباء في خبره كما في خبر ليس يرده ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بليس
ما واعتبر شبهها بليس وشرط عملها ان لا يفصل بينها وبين اسمها بايجاب
ذا ترك عند البصريين وتميم عاملة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا فنفي
اثبات وفي هذا الحد كما نقله الفاضل العصام خلل لان ليس انه قال ينبغي ان يزاد على
في عمل الا الشروط المعتبرة في عمل ما بليس فالا ولى ان يقال انها ضعفت عنها
وتنبيه على قصور الحد حيث لم يذكر وجها في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم
في عمل لا لا يفهم منها دلالة والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن
انه ان لا تزاد مع لا فاستعمالهم فليس بوجيه لانه الشرط عدمها فلا
يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان على ان عدم الوجود لا يستلزم عدم

عدم الوجود ولذا مر فيه ولا يجيء بها مطلقا خلافا للبعض
ولا خرق في الفرق قياسيا على انا ولا يفيد بها اى انه لو خبر نحو لا خبر
وانه لا ينقض النفي اى نفي الخبر لا نفي البدل مثلها زيد شيء الا شيء
اذ انتفاضه لا يفيد وجوده قبل والحكم الايجابية المحال بالا تنبيه
لانه لو انتقض يفيد بمعناها لا يعمل عملها بل يعمل ما يجيء نحو ما زيد قائم
بعمرو الا قائما ولا رجل في خير جاهر قالي الفاضل العصام واعلم ان هذا الحمل لم يكن
لانتقاض بحسب الظاهر ثم قال انه منقوض طردا وعكسا فانها مثلها في بطلان
الحمل وقوله تمكن لعدم وشرطه في لا مهما اى مع عدم الفصل وعدم
ان اسمها نكرة لانها لكونها اضعف عملا مما لا تعمل الا في النكرة التي اضعف
من المعرفة بحلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاصل لنفي الجنس وقد عرفت
انها لا تعمل الا فيما لا يهدر عليها في عدم العمل الا فيها وانما يصح وقوع
النكرة مسندا اليها نحو ما فانه لا نفي الجنس منتفض فيه لا يحتمل غيره ولا يهدر
فيه فتحمل عليه عند عدم القرينة الصارفة واما عند ها كلا رجل جبان فلكونها
بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا مرفوعها اظهر فانه لم يجب احد الشروط للنكرة تعمل
اى ما ولا لضعفهما في العمل الا مع الفصل بان نحو ما انه زيد قائم ولا بخبرها
نحو ما قائم زيد لا حاضر رجل ولا يفيد بها نحو ما زيد بعمرو وقائد ولا مع
انتقاض النفي الذي هو الجزء في المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر

لتحصيل البيان اولا اجمالا وثانيا بتفصيل بذكر المخصوص ثم العامل فيه
التمييز للمضمر لانهم للابهام في حكم اسم مكرر ثم بالنون ويذكر بعده ذلك
الفاعل الموصوف بما ذكر فيه حيث انه موصوف لما هو متضمن اسم الاشارة ولذا ذكر في موضع
الضمير المخصوص بالمدح والذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده
ما هو الغالب وهو الجنس بالجر معطوف على الجملة الاسمية لا على خبر ان فافهم وبها
فرات الاشارة الى ان زعم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد باطل فتدبر
لا بعد القائل قال الخ الى ما ذكره العلامة انه المراد ذكره بعده وكونه بالنون
حال ان ذكر المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
والجنس للضمير الذي هو الموصوف بما ذكر ولذا اضمر وهو مضمر لان المشار
منه الذات باعتبار الموصوف فلا يرتفع نعم رجلا الا زيد ونعم امرأة هند بالنصب
فيهما غير مطابق للفاعل الذي هو المضمر المفرد المذكور لانه وان كان غير مطابق له
للوجود الذاتي لكنه مطابق له من حيث انه مفسر به والمؤنث الوجودي الاتحادي بين المفرد
والمضمر وهو لم يظهر كما يأتي اسم الاشارة كما سبق لانه يشير بعينه الى الوصف المذكور والحكم
للعلة وعلة الاتحاد الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه واخذ الحسن
في الحد وفسر قول ابن الحاجب مطابقا للفاعل فافهم وهو اي المخصوص مبتدأ
قبله خبره مقدما عليه وجوبا محذوف هو هو مثلا ستأتي علة اتيانه هو فعلى هذا
جملتين وعلى الاول جملة نعم الرجل زيد مثلا الخ الفائدة معرفا باللام فذكر

بعد مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلام الرجل الزيدان مثلا الخ كان
مضافا اليه بلا واسطة مخصوص مطابق له في التثنية ومثال المضاف اليه بالنون قوس
غلام الرجل هذا قيل العائد اللام اما باعتبار المعرف باللام او مع
ورده المصنف بانه لا يتمشى في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء واجاب عنه
بعض المحققين بانه وان كان المميز مبهما غير عائد الى شيء لكن في حكم اللام فيلزم الرابط في الجملة
العصام الرابط دعوى الفاعل المخصوص ونعم رجلا زيد مثلا كان
مضمر مميز انكره والمخصوص مطابق له في الافراد وهذا الضمير للمبتدأ الاعرف
مذكرا ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مر مثالهما لان الابهام في
المذكر اكثر مما يدل على العدد والتأنيث وابهام الفاعل مقصود وايضا
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة كقولك انا وجدنا صابرا نعم العبد
اي ايوب بقرينة ان الكلام في ذكره وقد يتقدم اي المخصوص
على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدأ التقديم وتأخيره في الاكثر بمنزلة البيان
والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدأ كما لا يخفى وهذا الختام للمدح والذم
نعم الرجل وساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم
فصار ساء ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو مثل بئس في افادة
الذم والشرائط والاحكام مثل قوله ساء مثلا القوم الذين كذبوا
مثلهم وحبذا يتألف من حب كظرف اي صاحبا الكائنة للمدح وفاعله

وفي نسخة الكبير ومضمون ما في بعض حواشيه ان ما ذكره المصنف
فيها ذكر اذ الباء في المخصوص
فتدبر
قوله ذكر المخصوص
قوله ذكر المخصوص
قوله ذكر المخصوص
قوله ذكر المخصوص

بحصل لها وانا فائدة حتى تتكرر فهذه الافعال عند التعليق لا تبقى عاملة في اللفظ
لوجوب ابطال العمل اللفظي اولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجري العطف
على المحل نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا واشار الى الفرق بين الغاء والتعليق
فرجح بينهما ان الالغاء جائز في الابتداء وقد يجب التعليق وجاز البتة والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمحل على احد الاحتمالين الذي صرح به
والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط فيقع خبر التعليق بهذه الافعال
افعال القلوب نحو علمت ان زيدا عندك ام عمرو لاختيار هذا القسم لانه اوضح امثلة
وابعد عن الاشتباه لان الاستفهام كما قال البعض انما يقع بعد فعل القلب استفهام
جوابهم نعم او لا فلو قيل علمت ان زيدا قائم او بل زيد قائم لم تفد المقصود
العلم بجواب هذا السؤال فكأنك علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو
المجموع توجب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس جملة يجاب بها جواب زيد
عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي فلو بدئ من وقوع ما يكون
جوابا بالتعيين فهو السؤال بالهمزة وام المتصل لان هذا امر وعد بانه لا يخفى
على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو موضوع للجواب وجواب
زيد قائم عليا انه لو قال اليه لقال بهمزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان
هذا مثال للعلم الحاصل بالجملة ومثال الذاهل عن الجزء الثاني نحو علمت زيدا
وابطال العمل في لا تذهب الى المفعولين وفي الثاني الى انا

يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان
وصف بحال المركب الذي هو المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث
فانما يدل على الزمان فقط فخرج عنه الحرف الدال على فعل مرفوعه
وردبان التسمية لكانت لهذا كالاسماء المنسلخة عن الزمان حين
تسمى افعالا وجعلها في قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصها الدلالة
لانه انما يدل على معنى بنفسه للنسبة بين الزمان والحدث الذي قد
وتفهم لا يفهم بدونها ولا يخفى ان النقص بهذا المعنى حاصل لا وضعي حتى
يلزم كونه حرفا وسيجيء موضحا مع اسماء ومنهم من جعلها اسماء بالمخطاهما عن
حكمي الفاعل والمفعول ولا يدل على الفعل الناقص الا على التلبس والخبر في الحال
وضوابطه معنى اخرجه عما سواه كالاستقبال والاستمرار وغير ذلك وهذا لا يحصل الا
بالوجود
عليها ويسمى الخبر حينئذ بالمفعول به في نحو ضرب زيدا لتوقف الفعل عليه فهو سببه
المتعدي في اقتضاء معنى شيئين وهو اي الفعل الناقص من القسم
الاول اما لا يدل على معنى في الخارج وهو الثاني المتبادر من اطلاق الفعل
نحو كان وهو بالنسبة جزء لانه اما دال على الزمان نحو كان زيد فاضلا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر ونحو صار وصار للانتقال اما من حالة الى
نحو صار زيد عالما اي في حقيقة نحو صار الطين خزفا فاقدمهما لنسبتها
واصالتها ولغلبة الاولى فقدمها على الثاني وكذا الى ورجوع وجاء بمعنى

والتجار اكثر ايام العداق تحمل مودة وتحول ايام تدخل فيها
وان تدبير اوزاد بعد السنة ابن ماكر ابنه في هذا وما يأخذ اللواحق
على الافعال الناقصة مخصوصة فيها ذكر وكما غواحيث عدد هم السكاكي وقال
العصام انها وما يلحق به قد يكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر وجاء
قال في الايضاح بعض كان وقد اذا كنت اي المذكورات الى الماضي فقد يجيء صار
ولكون الحقة بصار قد تجيء بها عما السابر واخر الاخريين لحقة تجيئهما
حتى قال الاندلسي لا يتجاوزان الوضعية الذين استعملها العرب فيها عاما
ما جاء منك وقد تجيء بها عما اخر بها كما اشار اليه وقال الفراء تجاوزان
لحق ولم عند الكسائي والبصريين فكالفراء واصح قد يدل على انها
على اول انها وامسى قد يدل عليه لا اولا واضحى
ولو قد يتعاقبا فيقال الكلام اي حين لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون
اضحى انسب بما بعده لان المتجاوز من اول النهار الى زيد لما بعده وهو
ولد اقد يتعاقبا ما بعده وهو بات قد يتعاقبا لكونه من الاضداد بخلاف ما بعده فانه من
اللواحق وهو ظل لكنه لا تتم الحضري لجعل تاي قالها المدلول عليها بمواد وقد يتعاقبا
بمعنى صار لا دالا عليها او امر من يعاد يقال اغد زيدا اي صر زيدا غدا اي
يقال غدا زيد اي صار غدا وهو اول النهار الى الزوال وراح
يقال راح زيد اي صار في وقت الزوال وهو ما بعد الى الليل وما بعده

ورده المصباح بهذا بعينه الاولية لا الامتناع وان كان الفعل لازما
لكونه فيعمل المصدر عند سيبويه المصدرية ولكن مقدرا بان مع الفعل
مقام الفعل على حد قوله تقدم محمولا عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل
الفعل المقدر عند أثيرا لانه لولا ان ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز
المحول نحو ستجاريزيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لانه النسبة الى المرفوع غير
ما خوذة في وضعه لان الوضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لان الام قام
به فاقتضاه للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة لا يجوز هذا
الحذف في غير المصدر من الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في
وضعه فيحتاج الى ذكره البتة ولا يصير فيه ما يستتر في المصدر فاعله كما
في الفعل والصفة فلو ورد مثل ضرب زيد لوجب ذكر ما ذكر في الحذف وقيل
لو ضمر في مفرده لضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلاف ما اذا لم يضمر في مفرده
في الاتيان بما لا مرية عليه ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور وقد
عامله متقدما في مثل قولك اتعاقا ولا تاخذكم بهما رأفة وفيما بلغ مع السيوطي ذلك
لان مقدرا بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكونا في حكمهما
لكنه المرضي عند الرضي والفاضل البيضاوي والمصنف ما يجيء في بحث المفعول فيه
جواز تقديمه ليظرفا اذا قدر مثل ما لمولى بشيء لا يطلبه ان يزين في حكم ما جاء

والموصوف لا يقدر انهما مع ان الفعل لا يصغر ولا يوصف بمجرد المناسبة
لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضريبكر زيدا وضرب شديد بعمرا ولا تقدرنا
بدل الجار لانه لا يؤتى بان مع الفعل الا في المضارع اذا دخل عليه ان خاصة كما
ولا احتمال له تاتي للحال فلا يقال اعجبني ضربكر زيدا الآن ولا معرفا بالام الجنس
الماتي بالمذكور فيه لاختصاص الام بالاسم عندالاكثر فيعمل الجمل واما عند
فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المحول بشيء لا يلزم ان يكون في حكمه كل
ومنهم من قال ان المقدر بالجار مقدر بما مع المضارع لكونها في لا تاتي الا في هذا
لكن المرضي عند الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر ولكثرة استعمالها
في يحتاج الى الذكر وهو الجواب فيصح عند ذكر البعض عليهما فيما ذكرنا فالا
وشاذ عمل المفرد كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل
عن الضرب مسمعا فانه مسمعا مفعول الضرب نصبه وانما لم ينصب غيره فيحتمل ان
مفعول كررت او بدلا من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اي تقدم ذلك
الفاعل وتعديته ثم للعدد اولا نوعا ولا تاكيدا لجواز كونها مع الفعل او بدونه
اي بدون الفعل فالفعل مراد غير لازم لحذف بيانا وتوضيحا لان المعمول
ان في حيلولة العامل لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم
اقامة مقام اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربا ضربت ان ضربت
ذكره في ريب التاب واختاره للعود وقيل لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي

عمل مقام الفعل لانه اوفى وابلغ بالفعالة تقديم
معموله عليه كزيد ضربت فيه كما تقدم في المبتدا والخبر وقال السيرافي العامل المستتر
حقيقة الا ترى انه تعتبر فيه ما تعتبر في العامل الظاهر من التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع والتعلق بالغير لانه مشتق مسند وضعا لان وضع
والمشتق والمسند والمتعلقات العقلي لا وضعي
فلا يحتاج الى اثبات شيء من ذلك في البتة

قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك الطائفة
وجيشهم قاله بعض اكمل قوله مفعول
كررت بالخفض على الجر وحذف وحذف
اي صلت وحملت على الجيش فكشفتهم وقيل
على قليل الجيش فانهزموا وقيل على الخيل
الخ عبد القاهر تقدم على الفاعل
قوله وحذف الفاعل اي حذف من ذكر
للمبالغة واثبات اكبر او مفعوله وحذف
اي حذف من ذكر للمبالغة واثبات اكبر
قوله بدلا اي من الضمير المستتر
اي من الضمير المستتر في كررت
قوله اي مقدم اي على الفاعل
قوله اي تقدم ذلك اي على الفاعل
قوله اي بدون الفعل اي بدون ذكر الفعل
قوله اي بدون الفعل اي بدون ذكر الفعل
قوله اي بدون الفعل اي بدون ذكر الفعل

معاني الظرف كالحيم للفعل لما مر في محله فما لا يقبله لا اجانب وقد عرفت
انه معمول ضعيف بكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه تقدم في المفعول نحو قولك انما انت
بنفسك بخيل والقيا التابع الاسم المضاف مطلقا قدمه على الاسم
التام لانه تمام فقد يكون بالاضافة فيتوقف تمامه عليه وهو يعمل الجر لانه اصل
خبر فجر او محمول على ما بتقدير الكونه فرعه وشرطه اي شرط كونه مضافا
ان يكون اسما مجردا عن تنوين ولو مقدرا بمعنى اذا لو وجد فيه تنوين
عنه للجمل الاضافة نحو كم بلدا وجل بيت الله لمنافاة الاتصال الذي يقتضيه
كون معمول تاما ونائبه وهو نون التثنية والجمع وظاهر لفظ الماتن
في الامتحان يجب المثنى اخذ في الاضافة تنبيها بالتنوين لالقيامها مقامه
لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب بالجملة كتنوين المفرد وليس كذلك
بل صيغتها موضوعة قبله كما حققته في بحث المعرب والمبني مراده بنائه
على ما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن بناؤه للوجود بالفعل كما
يشعر به عبارة التعريف حيث جعلوا احتمال آخر هو اذا بنيا فاعترض عليهم بانه ليس
كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق بالكف او التجريد فذف اللام لانه
لانها تستقيم على الاضافة اللفظية فانظر صحتها في الوجه الذي لم يجد التجريد لاجله
ويبقى ان يزيد والمحكي عما جاءني ليلا يريد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع
عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجله وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه

كما يجيء ولا يخفى ان نهوض الفعل غير مفيد في المحل عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل
فيلزم الجواب بذكر الشرط كما ان عدم المناعة التنوين كذلك في الامتحان وفيه تحقيق
فراد فيلزم عدم الصدق لا يقال مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص بالتراد كليث
واسد اذ كل انسان ناطق ولا انعكس فليس مطلقا كليا او انسان والا فاقا
تكون الاضافة بيانية اي اضافة مطلقة وليس كلاما يتغير بين اللفظية بتقدير
حرف الجر كما في البيضاوي وابن الحاجب نوعين معنوية مفيدة شيئا في اللفظ
كغلام زيد وكما في البيضاوي وابن الحاجب نوعين معنوية مفيدة شيئا في اللفظ كما
ولذا سميت بها وتبعه كابن الحاجب لتعرف المعنى ومقصودية بالذات وتقدم
الى المتكلم المحدث اذا وعكسها البيضاوي لتعدم اللفظ بالنسبة الى الناسخ مع
المقصود بالكلام ولغفلة عفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا استثنى بها
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف غير صفة اي اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها الذي كان فيه على فعلها والا يخرج عن هذه المعنوية
بالاضافة لو جوز فعلها اي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا
نحو غلام زيد او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو
امس واختير بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن
الوجه وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف اذ كما مر في التعريف لئلا
يلزم تحصيل الحاصل او الجمع فاركان اللام حذف اللام وان عجلا نكرة يجعل
واحدا من يسمى بذلك الاسم نحو زيد اخير من زيدكم وانما للمضمر والمبهم

قائد المعنوية تقييد معنى المضاف بكونه موجودا في المضاف اليه
واضافة اللفظية اي تعيين الملفوظ فقط
دون اللفظ لعدم تأتي الاضافة الى الملفوظ
حاكم

بالانتساب المذكور ولكن اخذ فيها رائحة الاضافة ومنابه وجعل عاملا
بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا
كما صرح به نفسه بانيب الاضافة منابه الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة
بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة لم يلزم ادراج
وحصول شيء بشيء لانه يمكن حصول شيء آخر كما في الالفاظ المترادفة
والمتساوية فحق القول بان التخفيف حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها
بالمعنوية للباء اللفظية بخلاف نحو ضارب زيد فانه اضافة لفظية كما مر وجود شرط
العمل فيه المذكور في المفصل والنسبة الى المفعول لما انتسب اليه ايضا
لم تستحق الاضافة مزاياهم الحيثية المذكورة فلا يحق القول بان
التخفيف مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بالنظر الى اللفظية فالقوي
فيما يراد التحرير بمثل هذا الفتح الاذكياء ايانة ايهم اسرع الى استنباط
الحق وتمرن بدقيقة ومادارة الدقيقة ولطائف الانيقة و
علة اللفظية ان يكون المضاف صفة قرنت في نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها في نحو خالق السموات وكريم البلد ولا تقيد اللفظية
التخفيف في اللفظ فقط فلهذا بنى على ما كان عليه قبل الاضافة
لوجود شرط العمل وقد قيل انها في تقدير الانفصال واما التخفيف في
نحو ضارب زيد وبابا فقد عرفت انه حاصل بالمعنوية لا بالاضافة ثم التخفيف اما

اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو عمرو وضارب زيد
الان او غدا وصاحبي بيتا ثم اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف
الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه
اصبح حسن وجهه وجيء باللام بدله لكونه اخف منه مخرجا ووصفا
غير مفر للتخفيف مثل الصفة المشبهة المضافة الى فاعلها ومعمول الدار
اي معمول داره ثم اسم المفعول المضاف الى نائب الفاعل واما بحذف نائبه
وحده نحو الضارب يا زيد والضاربو يا زيدان ويا زيدون مع الضمير نحو ضاربا الغلام
وضاربو الفرس واضحا نحو الضارب زيد لعدم التخفيف وسقوط
التنوين باللام كما سبق وجاز الضارب الرجل مع عدم حمله على
مفعوله الا لفعل دل عليه جاز وهو اجيز او لمحولية على المختار في نحو الحسن الوجه
لاشتراكهما في لزوم المضاف والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب
ذي الحلى فانه نحكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضمير نحو الجميل الضارب غلامه
اصله الحسن وجهه والتخفيف بحذف الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف والتاء
في السبعة الاسم المبهم التام باحدى خمسة الاتية اذ لولا تم يشبه الفعل التام بالفاعل
فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد الاسباب الخمسة
الآتي ذكرها بعده حقيقة او حكما كالضمير المبهم التام بالفاعل الذي يذكر بعده
حقيقة او حكما كالضمير المستتر ولذا لا ينصب التمييز هذا واو وجيه

ثلثة غير منصرف علة منع صرف سبب علم تانيث

٥٩

من قال ان تمييز عن اسم الاشارة للعدد ذي بالتنوين اما لقطا نحو
رطل زيتا او تقديرا نحو مثليه ذيتا واحد عشر رجلا فانه كلام غير المنصرف
والعدد المركب كذا لم وكاين وكذا انما يمتنع عنها التنوين لفظا
لا تقديرا لاستحقاقه في اصل الوضع في غير هذه الثلثة الاخيرة
ذا التماسك كالشيخ عبد القاهر ومن تبعهم لم يصب كذا في حاشيته وهاكا
لتمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام توفية
للمرام فقال وتمييز ثلثة وما يدعى بها منتهيا الى عشرة بل عشرة
لا ينصب بل هو مجرور بالاضافة للتحقيق مجموع ولو معدودا نحو ثلثة
رهط وتمر ليطابق المعدود العدد نحو ثلثة رجال بسقوط التنوين
الا في ثلثمائة الى تسعمائة فان التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع لا
لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكالقياس مئين او مائة
وما لا يجوز انما الاول فلعدم جواز نوع جمع المذكر السالم تمييز
للعدد فلا تقول ثلثة مسلمين مثلا لانه انما وصف به وقاصر عن
افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات
مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات وانما علم دالا بدخول من اللام
والتمييز نكرة ما عرفت واما الثاني فلعدم جوازه وتوع جمع المؤنث
السالم بعد الثلث ولغواية لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع

لا تنوين غير منصرف
نكرتها علما لفصرها
او في حكمه ح

أسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة
فالاكثر للمشار به ذا وذه وذي وذه وتي وذي وتا وتي وتيك وتيكما وتيكم
وذي وتيه وذه وتيه وذي وتي وتيك وتيكما وتيكم
تال وتيك وتيكما وتيكم

اسما ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص التمييز بما عاد عليه
المبهم بين لكفاية تامة في ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التمييز بخلاف
للكوفيين على التمييز بيانين اي على التمييزية تشبيها له بالمفعول في نحو
بعد التمام وما وصف الاسم المبهم بتمام اراد ان بيانه تمام وتام
ثم ما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء الثاني جزء من الاول وهنا
ليس كذلك اراد ان بيانه تمام المراد به هنا ما هو المعنى اللغوي فقال اي كونه
على حالة يحتاج اضافته معها الى شيء وانتسابه بين بالحقيقة شيئا
بان يدل بكلمة استقلالا وامتناع اضافته اليه وانتسابه فان ذلك قد عد في العرف
من تمامه بنفسه لا باخر وهو في حكم النكرة وذلك اي اتمام بنفسه بين في الضمير
المبهم في الاكثر بان لا يبقى لم مرجع اذ لو لم يكن مبهما مشبها في ذلك
رجلا فلا يبقى التمييز عن المفرد بليغ النسبة كما مثل بالزيد رجلا وذكر
في الالفية بعض البلغاء والتفخيم كواضع المدح والتفخيم نحو ربه رجلا ولقيت
لقيت رجلا اي رجلا رديا علما فان ما لقيت رجلا اي فيه في المبالغة والتفخيم ما لا يخفى
ونحو بالله رجلا الام للتعجب وقوله بالله مراما ما ابعد ونحو نعم رجلا زيد
ولا يخفى ان التمييز هنا يبين عن المفرد النسبة اذ لو اريد المعين لقيل نعم
وكذا في ربه اذ لا يكن فيه ارادة المعين لما مر من اختصاصه بالنكرة وفي
اسم الاشارة لان غير المبهمات المعرفة فلا حاجة ارادة ذلك به هذا مثلا على رأي

ما هو في صورة جمع المذكر السالم لعدم استكمال شرائطه اعني عشرين واخواته
فلانه يلزم عند ذكر مميزهم الكاف ثلثمائة رجل مثلا ان يلي التمييز وهو
مثل المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فانه مقدر بحال المفرد مع كونه
فان بعض الكل لا يكون مفردا بل هو الكثير من لفظ الجمع ومميزه احد عشر
وزائد الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين منصوب كعشرين الا فيما
مثل عشرين فلكونهم ابقاء ما هو في صورة نون الجمع انما يحذف او حذف
نون غيره انما حذف واما في غيره فلكونهم جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد
يجلب اليه خمسة عشر كذا فانه للضاف اليه لكاف غير العدد كما مر على التعدد
ويجلب ثلثمائة رجل فانه اعراب الاولين يجمع الاجزاء مفردا ثانيا لكونه
اخف مع وقوع التركيب في الفضلة اولى ومئين مائة والف
ومئتين تثنيتهما ومئين جمعه او الف فانه جمع لمائة لا يستعمل مع المميز
الا نيابة على ما هو مقرر لانه قد يضاف اليه نحو ثلثة مئين فيحصل التركيب فيرجح لخفة
على المطابق وحمل المفرد على ارادة الجنس ومجرورة بالاضافة للتخفيفة واما
قولك ثلثمائة مسنين بلا اضافة ولا افراد فنحو كيلجة البر وحذف
اي ثلثمائة مرة نحو مائتي رجل ومئات رجال والعشرين والعشرات والالف
درهم وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في بعض هذين التفصيل

مائتم بالتنوين ومائتم بنون التثنية احترازا بالمضاف عن مثل احد عشر
لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه تماما بالتنوين الاضافة اي التمييز اضافة
بيانية لحصول الغرض مع التخفيف نحو طاب زيد ومنوا سمن وعندي
الا اضافة في غيرهما اي التسعين اما في الاول فلما مر من تعذر تجريد المضاف
الاشتراك التعريف وتنكيره الذي هو شرط الاضافة المعنوية واما في الثاني
فلما مر في المضاف من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما في الخامس فللاستغناء اضافة
وبنون تشبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخرين انما لا يحسن وجوها فانه
التمييز بعدها انما يكون نسبة في شبه جملة وهو اي شبه الجمع عشرون
وزائد الى تسعين بل تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو
مائة معسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه في العمل
جامدا والتاسع في التسعة مع الفعل ولما كان الظرف اضافة
المختص الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا وهو ليس بمباينها اظهر المراد
بانه كالمجاز تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث
لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق والمشتق منه
في الحال بقرينة ان يجعل قيدا لكل منهما وقيد به ما يشملهما كما في
الفاعل يفهم منه معنى الفعل اصطلاحي اي معنى المطابق كما في
الافعال او التضمن كما في سائر بعد اعلم ان ذكره الفاعل في هذا المقام

في هوى الكلام من غير تصريح به او تقدير لعدم شموله لاسم الفعل
والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثاني اماد اخر في الفعل او شبهه
عند ذلك للفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه
ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يتوقف صيغة نحو رويد فعال يجيء الامر
عنه كثيرا والوقوف انما عده معاملة واحدة لانه يجيء من كل نوع من
انواعه يمكن ان يعد منه لاخوله في ضابط كلي كالتالي يتعلق بكل لفظ
او بين في التفصيل انه يعد كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن
لم يعد منه العيا كالشيخ عبد القاهر وغيره تبعه لم يجعل فيه اسماء الافعال
اصلا اسما معانيها الافعال لانه لا يفهم منها الا فعل معناه فعل معناه فعال
نحو فاف للضجر اذ كره في الامحاخ وهو اي اسم الفعل الدال على
الافعال في اكثر الشيء وهي والاول اصح لما وافقته لغة مسمى ويعمل
ولانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل تأويلا الكلمة اذ لا يصح
رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي تدل عليها
صيغة فجعل التنبيه على تعدد الافراد من اول الوهلة ما اسم كان بمعنى
الامر قد به لكثرة او الماضي لم يذكر المضارع لعلة ما كان بمعنى كلمة
بمعنى انتجو واتوه بمعنى اتوجع او صار بمعنى وضع الامر او الماضي
لم لم يقل ما وضع لمعنى اه لانه دال انتهاى هذا اللفظ ليست بجهة الوضع بل

ولو يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال
مثلا رويد اسماء الافعال
بل يقال انه اسم الفعل
وابدا صيغة الجمع

بل يجب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ضمار
بما ثبت ولا يرد نحو الفعال امثل فيقتضي على التعريف لخروجه انه فاعل
عن تعريف معنى الفعل الذي هو المفهوم ويعني اي اسم الفعل او ما كان عملا بالآل
مسماه على حذف المضاف او التجوز بذكر الدال واراده الدال ولو كان
مفيا قوله
ما كان بمعنى الامر او الماضي كما يجيء هو الامر او الماضي كما يجيء اعم ظاهره لكن
لا يسلم عدم تعلقه بالمضارع ولا يتقدم معموله اي اسم الفعل عليه
اذ كان المعمول ظرفا فانه يتقدم عليه في الفعل مطلقا كما يجيء في بحث المفعول فيه
وفي اكثر النسخ معمول له عليه والصواب هو الاول او تأنيث الثاني كالاول
الا اسماء الافعال كما لا يخفى على من له ادنى تأمل فقط
واما
المنقول فلان اسم الفعل اما منقول عن المصدر وقد يسبق ان معموله لا يتقدم
عليه او عن الظرف ولا يتقدم عليه معموله ايضا لضعفه ولو كان لا عن سببه
مطلقا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هاء بمعنى خذه ودونك
اي امهله ودهم زيدا ويجيء للازم بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله ها لم
بها التنبيه عند البصرية وبيل ام عند الكوفية وعند الجرجاني
يتغير في الاحوال كلها الا في بني تميم فانهم يقولون هلم هلما هلموا الخ
اي احضر من الافعال وهات شيئا اي اعطه وهبهل اصله
التردد اي ائته وحده بمعنى اقبل ويعدى بنفسه نحو هبهل الصلاة

اي احضروا من الافعال
فنحو له تعالوا هلم شهداءكم
اي احضروا لهم حتى
كما وقع في الحديث الشريف هلم الي
تعالوا هلم شهداءكم
هلم شهداءكم صح

اى اقتل جعلها وقد جاء متعديا بمعنى اتيت وقد يركب مع جاء الذى بمعنى
انزع وبمعنى المركب ايضا بمعنى ذهب الى نحو جاء بلا الى التزيد وبالباء
نحو جيء بلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى ابتدا فيعدى بعلى نحو جيء بلا
على زيد وبله زيدا اى دعه ولا يكاد زيدا اى اترك ويقال بكسر الهمزة ودونك
عمرا اى خذه وتركك زيدا اى اتركه ويغنى ذكر من نحو اتيت بمعنى استجب
بمعنى تلحق واما مكه بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح ويغنى ذكر والتالى واما
مالك بمعنى لماذا نحو ما بهك اى الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا وشتان
زيد وعمرو اى افترقا ويغنى ذكر مثل بطآن بضم الباء وفتحها اسم
وفتح النون اشارة بقوله ويغنى ذكر الى الموضعين الى انها غير محصورة فيما
ذكر وقال فى بعض تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكره واحصرها والاعتراض بقوله
لم نعدها اسماء على الانه لم يعب ومنه اى من معنى الفعل الظرف المستقر
وقد مر تفسيره فخرج الجر وهو لضعفه فى العمل لا يعمل فى المفعول
القوى بالاتفاق ولان عامله الذى هو مناب كوجد لا يعمل فيه المرفوع
ولا فى الفاعل الظ الا بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه اجنبيا
يعمل فيه بلا شرط ما ذكر فى بيان شرط اعمال الفعل والمفعول من الاشياء الخمسة
وجه الاشتراط امر او الموصول ليس نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل اذ
الفصلة لا يتم الجملة فيحصل لها نوع قوة فى العمل وهذا بخلاف الذى هو العامل

فى العمل لا نعمل لسببية ذاته لجموده
بل لنيابته مناب عامله
سهل

ما هو اى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما احتاج
اليه كما لا يحتاج اليه فى حسائر المواضع المقدر هو فيها نحو زيد فى الدار ابو
وفرت برجل فى كم كتاب وجائنى زيد وما كفة سيف وانا فى الدار احد وما
فى الدار احد وجائنى الذى فى الدار ابوه ويجوز فى هذا المواضع فى الظرف
خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا كما فى مثل قائم زيد وان لم يرفع
الظرف اسما ظاهرا فقائم ضمير مستتر فيه اى فى الظرف مستقل فى متعلقه
بفتح اللام المحذوف ويعلى تغيرها اى المفعول به والفاعل كالحال والظرف
بلا شرط اما فى الظرف فلانه امر غير مرة واما فى الحال والفاعل فلكونهما فى حكم
فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مأولا به نحو مررت برجل عالم نحوه اى
اى منسوب الى العالم وشرط فى عمله اى المنسوب ما يشترط فيه اى فى اسم
المفعول ومن الام المستعار نحو اسد فى قولك مررت برجل اسد علامه
واسد على اى مجترئ على الاقران فلذا اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل عمله
ومنه اى من كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظ الله فى قولنا لا وهو الله
فى السموات اى المعبود لمن فيهما اى يعبده فيهما لا انه الحاكن فيهما
ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اى
اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا وليت يعمل زيد يوم
الجمعة عندنا مرورا اى اتمنى او اقترح يوم الجمعة عندنا زيدا حال

نحو رأيت اسدا فى الحمام
مستعار
اسد لفظ
مستعار من
جبون المفترس
كالاسد

مستعار
مستعار من
شجاع
كالاسد

وانما جعلناه مستعارا او انما على اى جعله مستعارا
وانما لم نجعله مشتركا لان
وانما
عندنا مرورا اى
للحال والظرف
ركاكة
الفصحاء
اللفظ فى لا تقتربا
مهد

كونه مسرورا وقال الرضي ليس المعنى على تقييد التمييز بالحال بل على
تقييد خبر با افعل ليس بهذا القول ليس بهذا يقتضي بل محتمل الامرين وانا لم يقل وحروف
المشبهة بالفعل وانما لم يذكرها لانها يلزم منه نفي فعل كما قال وحروف النداء والتنبيه
والتنبيه على انه ما عدا ما ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو ما لا يدخل
ذكرها فانهم وحروف النداء تخوا يا زيد ركبا اي ادعوه وحرف التنبيه
لفظا مثل ذينك قائما كقولك اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد
صائلا وحرف التنبيه كما مر في اسم الاشارة الذي يقترن بانيه
وحرف النفي كما ولا نحو ما انت بنهم ربك بمحبوب وما انت بذي علم كما مثل
وغير ذلك مما شاء لك قائما اي تصنع فيه هذا المذكور ثم قوله وهو
كما اسم المفعول غير ما يعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل
كالحال والظرف والمفعول معه كما شاء لك زيدا وعند البعض الحال في
المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والحال داخل في ضابط كلي فلا وجه لا
في بيان النقيض كما اسقطوه والعامل المعنوي كما لا يخفى للسامع في جعفر
وانما هو معنوي بالتعدد اثنان فصاعدا فخلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة قائلا
عاملا التضمن وهو كونها صفة لمتبوع مرفوع او منصوب او مجرور وبالسلب
لحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانا لو اعتبرنا العامل لما اختلف
لحركة كما مر وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قال

قال بعض المحققين والاشبه ان هذا الرفع مثل جر بحواي ورفع
للملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر المتشابهة والاتباع ليس بجائز
والابناء والتشبيه بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه بالوصف
الجزء للوصوف العامل يشتمل عليهما في للمعنى فيكون عاملا فيهما قائلا
بعض الكل الاول رافع للمبتدأ والخبر اي ما يحل فيهما على الرفع لانه
الاسناد في نفسه كما يجيء يقتضي المسند اليه والمسند اللذين يشتملهما
الكلام فالاول لكونه مسندا اليه والثاني لكونه خبرا ثانيا وقد مر ان
معنى العامل الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بانه لا يكون
له عامل لفظي اصلا وعما هو المفهوم بحسب النحو كما يقال تجرد زيد عن
فانه يفهم منه عرفا انه لا شيء له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي الحال
اظهر واخصر ثم انه بهذا مبني على تجريد التجريد فمقتضاه الذي هو سبق الوجود
فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبره لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن ان
يقال انه بهذا مبني على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او الامكان
منزلة الوجود كما يقال ضيق فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء
او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظي وحذف اي للمعنوي كما يجيء عنه
او عن التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا معنى اليه بل لا يمكن
بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة بانه يعمل في اللفظ ولا يسلط لهما غير

هذا وفي النسخ التجرد اي العري
والخلو وهو الاظهر والاول
اوفق لما في تعريف المبتدأ
ومخالفه لما في شرح الجامي

ويجوز نيابة لا يعرف فيه ناصب لا جازم أصلا فانه اذا
لم يتجرد عنها يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل
وجازم على الاسم وانما ارتفع بهو بذكر لانه يكون كالاسم فاعطى
اسبق أعرابه وهو الرفع وذكر مذهب البصريين وأورد عليه
انه يرفع في مواضع لا يقع فيها من وقع الاسم كما في الصلة نحو جاء الذي
سيقوم وسوف يقوم وفي جزاء نحو كأن زيد يخرج وفي نحو ظننت أن زيدا
واجب عن الاول بالاجماع بانه فيها واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب زيد
على انه ضارب يجيء بمبتدأ معدم عليه وكذا في نحو ظننت زيدا ويكفينا في
موقع الاسم وان كان المراد الذي مع تقدير اسم غير الاعراب الذي
مع تقديره فعله وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم سيقوم مع السين
لا يقوم وحين وصلت السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه
بعضا وعن الثالث بالالتزام الاسم وعدم خروجه عن كونه اسما وعند الكوفيين
فالعامل هو ذكر المجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى
يحتاج الى ذكر التكلفات في التفصي عنه لكن يرد عليهم ان المجرد
عاذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم فلو بتدم فيد يخرج غير
المركب كما في توفي العامل المعنوي في الاسم وقد يخرج عنه باب الفعل
فهم منه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب بعد فافهم فجموع

ملحقا بغيره فالعامل فيه دخل في الجملة عامل مثل زيد وبكى في مثل ان
زيدا قائم ويجيء كذا سيجيء لعدم صحة التجريد عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور
عليه اذ في الاول فيه ابطل السكيسون عمل ان في اللفظ وابطل في المعنى
ليس
باصل فيها الثاني اثر نحن بالاصل كذا فهم من الاشتقاق لاجل كان
الاول اسم الشيء ويخرج به تجريد الاسماء المعدودة وان ليس بعامل
قيل
التجريد يعدي فعدم مؤثر السيوطي في لعدم صحة في العامل الفعلي
ان
عدما فلا يحسن تشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيل منزلته قال الاولى
يفسر بمن الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل امارات
لتأثير المتكلم لا مؤثرات والعدمي لها ان يجوز ان يكون علامة ويرد عليه ما
اجيب
او ايضا انه اعتبار فعدمه مؤثر السيوطي في لعدم صحة في فاعل
الوجودي لها رجح اعتبارا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم
والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه لا بانه ناصب ولا جازم
موقع الاسم كوقوعه خبر انحو زيد يضرب او صفة او حالا نحو جاءني رجل
او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل في هذه المواقع
وقوع المفرد لا يقال ان ذكر الوقوع يوجد في لما ايضا فلا
يصح فيه
قلت لانه ينفي الاصل فلا يكون محل الا في الوصفية كما سيجيء وذكر الوقوع
اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم

المذكور من المفعول واسم باب كان وان وخبر ذلك نحو زيد قائم جملة
اسمية اى هذا اللفظ ونحو تتبع زيدا قائم فاعل وجعل زيدا قائم نائب
ومنه اى مما ذكر من الجمل الى اذا يدل بالفظه او بمعقول اللفظ نحو قولنا ان
واذا فانها استوا الكوفيون فيها ليس بوقف المبرد بشدد الكسرات
كما سبق واذا فمعناها قيد بعد وكذا اى كاذكر من الجمل الى اذا يدل بها
لفظها فانه اى الدليل من الجواب الجملة ان اذا يدل بها معنى مصدري اتاكما
ان بالفتح والتشديد وان بالفتح والسكون وما للمصدر بين صدقة
للاخيرتين كقولك بلغني انك قائم اى قيامك وكقوله تعالى وان
تصوموا خير لكم ونحو اجلستك وانك جالس اى مدة دوام جلوسك
او بغيرها اى بواسطة احد هذه الثلاثة نحو الجملة الخبرية اضيف اليها
فالجملة التي استند اليها بانا يدل بالجملة المطلق لهذه المدلول الجملة
بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستلزم التقاسيم الاتية ان المراد ليس
مطلق الجملة بل الجملة مع النسبة وارادتها فقط امتناع ان الجملة
مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتها مع الزمان حاضرة في
الفعلية في مثبتة اعاد التنزيل لان المقتضي للامتناع انما
لا المطلقة كقولك يعجبني ينفع الصادقين صدقهم اى نفع صدقهم
المجاهدين قال الفناري اختلفوا في ان للفعلية اذا فهمت الفعل

او الجملة مع الاتفاق على ان المهملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا
اليها والصحيح الثاني في الايضاح والظاهر ان الجملة بلا تاويل كما اشار اليه
في تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه فيخالف ما ذكره ههنا ويحتمل ان الجملة
بتاويل الاسم فلا يخالف وفي كلامه في موضع اخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على
من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى الذين كفروا اسموه اسم جنس الاستواء
نسبة كانت بالمصادر مبالغة كما في قوله تعالى انا انزلناه قرءانا عربيا
وبينكم عليهم متعلق به اى يحضرهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله تعالى
اء انذرتهم ايهما تنذرهم مرفوع المحل لسد انتظار الهمزة مسد
خبره قدم عليها تأبيا فلما اجبر انا اعى ان الذين كفروا مستوعب
عدمهم لجميع افراد الانذار وعدم انذارك وفيه انا انما نراد
بالجملة نفس المصدر للفعل الى الفعل ولا نراد الهمزة وام مجردة عن
الاستفهام لتحقيق الاستواء بين وجوديهما كما جرد للامر والنهي عن
معنيهما في قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم وما بعد لها لفصلية لما
قبلها الجحد والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها ليصلا بالافادة تقرير
معنى الاستواء وتاكيده كما سبق الى الاثبات وفي قولها المنذر حينئذ اى للتعيين
والتخصيص وقد يلغى كما يجيء بتسمع بالرفع مبتدأ بانه خبر عن النسبة
والتوقان والمراد به معنى المصدر للفعل الذي في كلامه اشار به بالتفسير الاتي

الاصلية الخ اورد هم المعاشيون فهي ما ليس لمحل من الاعراب فيخ
اورد بها في هذا المحل فاعا فقد صرح في شرح الجمل تبعا لابن يعيش وتابعه
لا تخيل ما يتبادر مما اشترط في الاعراب او تاكيد الثانية اي الجملة التي
لها محل من الاعراب نحو زيد ابو من ابو من قائم ابو هو قائم او ابوه قائم
لها اي الثانية تخلفها اعلم ان اي اسم كاي ابي المعاني قال ابن هشام في مغني
اللبيب في بيان الفرق بينه وبين الذي انه لا يوصل حتى توالي بعائد لفظا او
وقال في موضع آخر منه يثبت الجمهور وقوع البيان بعد اي جملة فيقولون
على اعجب الشروح ان كان اعرابه رفعا فاعرابه رفع وان نصبا فنصب
وان جرا فجر وان جزما فجزم وما بين لحوال الجملة تبع تفصيل
فيه نحو جزم وشرار ادان بين فحصوص عاوجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه
بالعلم فعلا فنقول ان بين الجملة اي في قوله فاعلم ان يريد بالجملة التي اي
الجملة قسمان مفرد نحو اي يا للمفرد فيبنى لان الواجب في اي موضع كان المفرد اذ
الكلام في الالفاظ الواقعة التركيب في ذكر القسم ايضا اي بالجملة معلقة
الاولى اما ان يريد بها لفظ او التاء ما يريد به معنى مصدري فيسمى جملة وقوله
بما يليه نعت مقطوع مبتدأ محذوف اي هذا بيان ما يوقع من اول الاسماء بهذا قسم
القسم الاول منها الذي لا يبنى فتأويل المفرد بالتأويل المذكور ليصح
ان تأويله بغير فلا تبنى معوله في جميع المواضع لاستغنائها بالافادة

الا في خمسة مواضع مبنية اي تحريكا وبعضها تاما لو قالت وجواب
شرط جازم مع الفاء واذا وحالا وتابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب
ثم اي بعد ما عملت ما لا يبنى معولا وما يبنى معولا اعلم ان المعول
على نوعين معول بالاضافة ومعول بالتبعية اي بكونه تبعا وهو
بعض التابع ومشتركين النوعين الواو وجملة النوع الاول من النوعين
المعول بالاضافة اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم
اما المرفوع فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة
بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل فقدمه لانه اصل
عند الجمهور لانه في الاخبار بالجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لانها
امتنع اجماعا او لانجزئها الفعل وهو اول النسبة الى الفاعل او هو
في وضع يقتضي الارتباط به فهو اول الامر مخالفا للمبتدأ فانه اسم مستقل
لا يقتضي ذاته ارتباطا بشيء ولا يعامل اقوى لكونه لفظيا مثله
ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع فيبنى
اقوى في المرفوعية من المبتدأ لتمكنه في امارة الاصالة واذا ثبت
اصالته بالنسبة الى المبتدأ الذي لا نزاع في اصالته بالنسبة الى سائر
المرفوعات غير النائب ثبت اصالته بالنسبة اليها بالاولوية واما اصالته
الى النائب فمن فرع البيان وقيل اصل المرفوع المشبه له لانه باق على ما هو

مفعول مرفوع
٩

بالنسبة

الاصل في المسند اليه هو التقدم بخلاف الفاعل لانه يحكم عليه
بما مدلوله مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتدأ في الطرفية غير ظاهرة بل الظاهر
المطلوبية غير ظاهرة بل الظاهر انها افادة الاصالة وكونه مسندا
اليه وفي الثاني افادة الاقوية فيكون محكوما عليه دون ما فيه
مطلوبيتان بهما لا يخفى وهو اي الفاعل ما مر فيه وانما يحصل
بقوله المتقدم اسند اي نسب بتجريد قوله او ما يجعل اذ عنده ما ليس
نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحي خرج به وبقوله او ما يجعل
المبتدأ لان ما هو مسند اليه ليس الفعل ولا ما يجعل بمنزلته او مركب مع
سوء تقدم بخبر او اخر فلذا لم يذكر التقييم كما ذكر ابن الحاجب التام
خرج به المسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسما اليه
المعلوم خرج به النائب فيذكر المعلوم فيخرج عن التام لا تتزامه
اقوى دلالة الالتزام بمجردة في التقويتين حيث ان الاضافة للتشاغر
عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى او ما يلابس معناه من
المصدر واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت اندفع ما عبارة
مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان نحو مستقر ضمنا
لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة التوقوية التي نوع مطلق

النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الاقوية فان فيه
الصحيح ما سبب المعروف او نسبة وصفية فانه يشتمل ما مر مع فيه ايضا ان
ما عبارة عن المرفوع لا يفيد البتة فالصحيح ما مر فيه من الحد مع قيد
اخر مخصوص بالرفع هنا والمحدود به ايضا الدور وقلت نعم لكن قد
بين في هذا الكتاب ان المراد بالمرفوع ما يعامل معاملة ما سبب جميع الحوالي
اعلاه وشرائطها وان الفعل وما يجعل مرفوع معنى ثم ساق الكلام لتفصيل
بعض ما مر فيه فتأمل جيدا فانه يفيد هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا القيد
مرفوع او منصوب بسلامة اولى واحتاج الى التجريد معترفا بالاصطلاح
بخلاف المحقق فانه تحيث فيه بسبعة في هذا البيان فاورد عليه او ورده نحو ضرب
زيد مثال المسند اليه الفعل التام المعلوم وقائم الزيدان مثال المركب
اليه ما يجعل نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال المركب الجعلي نسبة
غير تامة نحو زيد قائم ويحتمل قائم ابوه وغير ذلك وجهت زيد اي قيد
المسند اليه ما يجعل ثم المرفوع اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية والثاني
في النسبة نائب الفاعل عدل عنه تفويما لما لم يسم فاعله لكونه احضر في
فهم السامع فانه لا يتوقف على تصور ما اصله بخلاف قولهم فانه يتوقف
على تصور الاصالة اللغوي مع انه ليس قيدا فيه ليلزم تقييم الفصل بين النائب
والمنوب وهو ما مر في قولنا اسنادا اي نسب اليه الفعل خرج بقوله

او بعناه المبتداء التام اخرج به ما اسند اليه الناقص كالمجرور
اخرج به الفاعل او ما بمعناه اى فى اسم المفعول نحو مضروب ابوه امقرة
الزيدان ويكون زيد مضروب ابوه مقرة ولا يكونان اى الفاعل و
الا يجعل او ما فى تاويله اى لا يكونان كالفاعل ليصير ما سبق اسنادا اليهما
غير الزمان النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قيد
اليهما فيكون مجرورهما فى الحقيقة النائب الفاعل الخ من يجب
او زاد عاملهما اى المذكور الذى هو جار ومجرور وقد ذكر هو لانه حيث يجب
لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلو جيء لتثنية عامله وجمعه وتانيثه
وان كان المجرور مثنى او مجموعا او مؤنثا لحمله الفاعل ونائبه الذى
ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا جمع
واذا كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديم ما عاد عامله عليه الا استقرارا
فى القائم ليلة يلتبس بالمبتدا وقيل لانه كالجزء الثانى عامل قوله
فى الثانى الاخذ حكم المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه فى هذا الكتاب
والاخذ فيهما معا اى النسبة ما اخوذة فى مفهوم عاملهما وضعا
سوى المصدر فلا يفيد وزنا الا من للمصدر وقد مر بيانه فخذ
منه وكل منهما اى الفاعل والنائب قسمان مضمر وهو ما وضع لمتكلم او
مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر

فالمضمر البارز اى كل منهما على قسمين مستتر اى منوى غير ملفوظ
حقيقة او حكما وجوده اصلا بان حكم بملفوظية لا يجوز فى اثاد
اللفظ فيه مذكوره فاعلا ومؤكدا او معطوفا عليه وبارز يستعمل
كما يلى فمر الشيء سيأتى وهو لفظ حقيقة ولا يجوز مستترا فالمستتر اما
اى كل من المضمر قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند
الا اليه لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار وجائز الاستتار بحيث يسند
عامل تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول اى واجب الاستتار فى التكلم
او مخاطبة او هو معطيقا ومعبرا مذكورا لتحاد الفرد المذكور ولو امرا
او نهيا بخلاف تحاد الفرد فانه ليس بمعتبر فاعتبر فى نحو انت
فرع للمخاطب فانه كلام مما يستوى فى التكلم والخطاب المفرد مذكرا او مؤنثا
من الماضى الذى هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتبع معه فلا يستوى
متكلمين ومخاطبا المفرد المذكر مع كونهما اصلا قويا الذى المتكلم
مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه اليه يسلم درجة الاثنين بستة ليحفظ
درجة عنها فانه البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد
وفصيلا فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون
فرعا ضعيفا فلا يفيد مرتبة وفصيلا فيما اعتبر فيه بل الخطاب
ونقيضه وقد لم يبالوا فى اللساد بين الاصل والفرع فى الاستتار

المفرد مذكرا او مؤنثا الذى يوفى بالنسبة الى التكلم والمخاطب
لعدم دخول تحصيل الحاصل ولا يظهر ليضمر لان المقدر كالملفوظ به
صيغة التكلم والخطاب وجب الاستتار لعدم المجال ليضرب نحو انا ضربت
المتكلم وحده ونضرب للمتكلم معه غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر
وفى اسم فعل الامر نحو تراك بمعنى اترك واصمت بمعنى اسكت و
وحكمهما حكم ضمائر الرفع المستتر وجوبا فلا يجب الاستتار فى اسم فعل الماضى نحو صه
زيد وزيد هيهات وفى افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل اذ قيم
الظاهر مقامه يجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفى اسم الفاعل
واسم المفعول لو وليا همزة الاستفهام او لا النافية او الموصوف وفى
الصفة المشبهة والفرق للمستتر اذا جرى على غير من هو له الفاعل
ولو مجازا فى اسم المفعول وما بمعناه الفاعل واما وجوبا فليجب لانه
تارة يجرى واخرى لا فالمستتر والبارز الجائز الوقوع
المفعول المحقق بالفعل بالوجه فيما يتبعه ليحفظ درجة الفرع عن
الاصل بخلاف هذا الضمير نحو جاءنى ضاربان او مضروبان او اسد
ابى يحتمى ناصراه او بما شى منسوب الى الهاشم او حسن نحو فى الدار
زيد قائم زيد مبتدأ مؤخر قائم فاعل الظرف لعدم شرط عملها انما اعتمد
بما وهم بقولنا الدار زيد معطفا عليها جاءنى الذى توهم ان زيد معطوف

فاعل ضارب والظرف لغو متعلق بجاءنى ثم ان فى هذا المثال
واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمل فى زيد عدم جواز
عمله فى ظاهر آخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخر الجواز فى الدار فعلا
زيد وما ضمنا قبل الذكر حيث ان تقدم زيد رتبة وجعل فيما سبق
مثل زيد فى الدار يمنع جواز الاستتار لجواز زيد فى الدار فعل والفرق
فافهم ويلزم فى تثنية اسم الفاعل والمفعول المذكرين او مؤ
وجمعهما السالم مذكرا ومؤنثا كونا اوزمانا مطلقا غير مقيد
بوجود شرط النحويين فيهما اولا بعدهم ويجرى فى كلامهما يجاء فى قائل
مذكرا او مؤنثا فقد بدع للرائم وهم يراع حق المقام كما لا يخفى
على ذوى الافهام واما وجب الاستتار فيهما لانه تثنيتهما وجمعهما السالم
كتثنية الفعل وجمعه فى الصورة فكما لا يجوز استتار تثنيته وجمعه لئلا
يلزم تعدد الفاعل على اللفظ او التأويل البعيد كذلك لا يجوز استتار
تثنيتهما وجمعهما اليدا يلزم ما لزم فى تثنيته وجمعه الشائعة
المذكورة نحو جاءنى رجلان ضاربان او مضروبان او جاءنى ضاربون او
مضروبون وهم يستغنون لمثال ما لم يوجد فى شرط النحو الظرف مما سبق
من مثل الزيدون فى الدار وفى عدا وخلا فعليين وهو الاكثر احترازا عن كونهما
حرفى جر التى لا يتصور الاستتار فى ضمائرهن الا بجواز وفى ما عدا

نحو نقم بنو العنبر ولا تقم لهند وانما للمظهر الذی هو الفاعل فی الحقیقة
فضلة غنیة عن البیان والتوضیح بالمسند والمسند الیه ای الی المظهر العامل
بحیث افراده ای المفاعیل المراد بها اللفظیة وما یوازنها تقدیرا فالاول مثل
مررت برجل معتوه غلامه اذ بالتنکیر خرج عن الموازنة اذ الفعل لا یکسر لکن
لا قرینة لهذه الارادة اللهم الا ان یجعل الاضافة الآتیة قرینة لها فلو
قال یجب افراده وان کان فضلة او موازنا له ولا قائل بالفرق لکان اظهر
لکان اظهر واسلم بکذا استفید من کلامهم فی مبحث النفت وهم
الافراد فی الفعل لزوم تعدد الفاعل بحیث لو مشی او جمع او انث
البعید کما مر وفی الموازنة المشابهة فی نحو اذا المتکلم والمخاطب
لا یصح اسنادها الی المظهر کما سبق ولو کان للمظهر مثنی او مجموع فوجوب
الافراد او مفردا انثی اذا کان لغیره ح لان الفعل یدل علی ما به
ولا تعدد فیها حتی یثنی الفعل او یجمع نحو ضرب الزیدان او الزیدون
وان کان المظهر مؤنثا مجیئا لا لاقتضاء ویجیئا من الاوصاف الآتیة
غیرهم کذا تعیین او مثنی او مجموعا متصلا بعامله فعلا او موازنا
لم لا منفصلا عنه بغیره فان نحو للمنفیات الآتیة تأنیث عاملها نادر
الوجوب کما یجب تأنیثه ای عامله ایجابا تأنیث العامل اول الامرین
کان العامل متصرفا ولا کنعم البئس والدم والمجب للتأنیث لانه

لو یبنی فلخ فاذ نم ویقرین ونقرین ولیقرین واما البون
فهما ذکرهم التثنیة والجمعیة ولم یستتر لان صیغة الفعل لا تدخل
علی فاعل مثنی او مجموع بل علی فاعل مفرد کان الفاعل مفردا والفاعلة
المفردة لذلیس فی صیغة تعالی التثنیة والجمع کما فی الصفة وفی الخاطب
المفرد مذکرا کان او مؤنثا والمتکلم وحده فی الماضی وهو ای البارز
المتصل الذی فیها التاء نحو ضربت ملیتا بحرکات التاء الثلث
والمتکلم مع غیره ایضا فی الماضی وهو ای البارز المتصل الذی فیه
نا نحو ضربنا وهذا الابراز فیه مفروض فی المخاطبة المفردة فی غیر
الماضی وهو ای البارز المتصل فیها الیاء عند الجمهور اما الابراز فیها
لیلا یلتبس المخاطب المفرد ولم یکسر مع ان البارز اصلا قوی منها
للذکر الاصل القوی لان الیاء وان کانت اصلا قویا من حیث کونه
بارزا لکنه فرع من حیث تجیئه للتأنیث فینافی التأنیث الذی هو
الفرع الضعیف ولیلی اعراب الاصل اصلا وهو الحرکة واعراب
الفرع فرعا وهو الحرف الذی هو النون هذا واولم یبن لم یکن الاعراب
والا لم یکن ضمیر المفرد مع کونه اشتمل الا الذی هو ضمیر المثنی مخالف
للقیاس اذ القیاس ان الاقل الخفیف التافه لیلیق بالاصل الذی
هو المخاطب المفرد ولذا کرهت الافتقر الا الیاء للمخاطبة فاعلم ستعرفها

يشبه الحرف في عدم التصرف فينبغي ان لا يلحق به ما هو علم التأنيث
كفاطمة المرأة هند واكرم بنته ويجوز فيه المرأة هند واما فعل
فعل التعجب فلا يتعجب امنه لكونه كالمشتق نحو ما اضرب هندا وبهند ان شئت لما
كان المظهر مؤنثا حقيقيا او الآدميا مفردا او مثنى متصلا بعامله
بعد الفعل
نحو الفعل وزيد ضاربة جاريته بالرفع مثال لما عامله معوض عنه
اي كما يجب تأنيث العامل اذا كان المظهر مذكورا يجب تأنيثه ايضا
عند العامل
الى ضمير المؤنث حقيقيا من الآدميين او لا او غير حقيقي لما مر في ايذا
تأنيث نحو اولى الوبلة حاذرن ذكر المؤنث غير جمع المذكر العاقل
قائمة اذا اسند الى ضمير مؤنث حقيقي من الآدميين نحو الناقة سارت او
مؤنث غير حقيقي او غير آدمي نحو الشمس طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير غير الحقيقي وقد
الاسناد الى غير ما ولي فاذا اسند الى غير ما اتصل به اضمير وانسب اجنبي غير
المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكور بعد ذكر الخبر ما كان مؤنثا غير حقيقي
او كان
حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان منهم ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا
او كان اعم منهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله ما كان ضمير ذكر الجمع يجوز تأنيث
عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الخبر شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما
يجوز تأنيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله اما كان ذكر الخبر مؤنثا وارجاع
الضمير المذكور فسأظهر كما لا يخفى على عارف بمقدمة الاظهار نحو طلعت او طلع

او طلع الشمس مثال الغير الحقيقي ونحو سارت او سار الناقة مثال الحقيقي
من غير الآدميين انما اخرت الاقسام عن العدد لاعتبار تأنيثها معنويا في المعظم
بحيث لا يظهر لعدم ما يشعر به ولذا وجب تأنيث عامله وجاز التأنيث نظرا الى
وجود مجرد تأنيثها نحو جاء او جاءت الومنا مثال جمع المؤنث الحقيقي من الآدميين
انما جاز الوجهان لان المؤنث الغير الحقيقي لعدم تأنيثه تأنيثا ولا لجماعة
من المؤنث الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل المومنات لان
التأنيث العارض بالتأويل استطال العباد كالمعتبر التذكير الحقيقي
ورجل ونحو جاءت او جاء الفاضل اليوم امرأة مثال المؤنث الحقيقي من الآدميين
المتصل فعلا وانما جاز التذكير فيه لكونه مؤنثا حقيقيا من الآدميين
لضعف استدعاء تأنيث العامل لانفصاله عنه اذا لم يكن منقولا من
المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تأنيث عامله
ولو منفصلا عنه لزوال الاشتباه كما قالت اليوم زيد لكن لم يتزوج له
والرجال جاءت او جاء مثال لضمير جمع المذكر العاقل او جاء او جاءت
الرجال مثال لجمع المذكر العاقل ويجب تأنيثه كونه تأويلا بالجماعة
تذكيره كونه من الغير الحقيقي وكيفما وجد تأنيث عامله الى ضميره وجميعه
فلما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام
الفاعل
بالنسبة الى عامله على معرفتها ومعرفة الاول يتوقف على معرفة الثاني لان الاعدام تعرف

كانت جنسي اخرو اعرف الاصل في انثت التاء للابتداء لا للتعويض
وانما العوض التأنيث الواو انما حذفت التأمر احمر عنزة وانثنا
مع عدم الاجتماع فيهما احمر على النظير ولا بتعيد اعرف التحقيق
نحو ثلثة عشر رجلا وفي الثنتي اي انثت التاء في الجزء الثاني فقط
في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة تحقيقا التمام المحل بهما وقيل
عدم الاشباه في الاول ابقاء لمحل الذي قبل التركيب في الاشباه في ان
لا تسقط المانع وهو التأنيث اي المؤنث لحقيقي او
تانيث ما بانها اي بان اسمها ذكر من لحيوان كحمزة فانها
وان كان بانها ذكر فيه لكن لجزء التاء لانه ليس من الحيوان فان
في تحقيق نحو فرعون بانها رجل وفاطمة بانها اجمل والتانيث
اللفظي ليس كذلك اي بتحقيق بعض ما ليس بانه ذكر من الحيوان بل كان
تانيث في لفظ فقط بدون العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا استحق لفظا
نحو عرفة مثل الهاء العلامة في لفظ العقار وتحو مثل الهاء في لفظة
وتطلق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتقدم في احكام الفاعل بالشبه
الى العامل اعم فيها وعم فيما يعرف بالمفرد لجمعا وبالملحة تفصيله اراد
بيانها ولكن سماها الكاتب اسم المؤنث قدمه وما يقابل على المثنى
قال والجمع المكسر مطلقا اي جمع تغيير للحقيقة فقط نحو مصطفون

لان تغييره للجمعية المتضمن بسيطة مفردة ولو كان ذكر التغيير فقد يكون لذكر فان
فخم مفرد لكنه تغير لجمعا لكثرة اسد وقد لا يسلم لم يذكر بهذا القيد ايضا
لكنه اجاد ذكره في نحو ثعلب لجمع كما ذكره الحوفي نرخص ويجيء في هذا ان شاء الله تعالى
حتى يكون فيه ان لا يرد هذا القيد في كتابه هذا والمراد بالتغيير جاء المتضمن
فخرج به جمع السلامة بجملة قسميه فان تغيير لا جزاء يقتضي عدم في تغيير الصيغة وان كان
تغيير الجمع الحقيقي والمراد بالمفرد ما يعم لحقيقي نحو رجل والجمع الجمعي كما سيرد
وكجمال بدليل قيد الجمعية وما اقترن نحو ثعلب المذكر لانه السالم عليه يتوقف صيغة
الجمعية تذكيره فيه وارد نحو فرعون تحقيقي نحو رجل والجمع المذكر السالم قد ذكر انه
للذكور فقد ما نحو فاطمة ما اي جمع لحقيقي اصل الوضع لمفرد مؤنث اعلما
اخر كما ان الكاتب لم يلتزم ان لا يصف الجمع بما على مفرده اذا لم
والمؤنث مثلا انما يلتقي الخ مسلم مثله لا آخر مسلم ولذا افتتاح الترا الى
تقدير المفرد فيما ثم ان المراد به ليشمل ما يقابل بالمثنى والجمع والا يلزم الدور
لتوقف معرفتها على معرفة وبالعكس وخرج ايضا جمع الجمع بلا انما الا
وانما الذي الجمع المفرد حقيقيا كسلمين او اعتبارا كايامين فانها
جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن مفرد حيث دلالتها على افراد من يمين جمع ومن
حيث دلالتها على ثلثة من مثله مأخوذة جملة معدودة واحدة مفرد فانها
فلذا قيل الجمع الجمع الجمعي ما افرد فيه نسمة كذا ذكره المقي مقرون مطلق

بأن يتصل به الواو العين الذي هو محقق بذكور العقلاء اذا كان
العامل فعله الذي يتصل به بعيد جمعا مذكر السلامة الامتزاج بينهما
كالجمع في الحقيقة هو بهذا الضمير الفعل وبأن يثنى جمعا بالواو والنون
الا بدليل بأن الضمير المسند اليه في ضمير جمع المذكر العاقل اذا كان العامل
غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الواو حقيقة عرفية
نحو المسلمون باقون او يجيبون او جائزون واما جمع المذكر المكسر العاقل
اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يتبع عامله مفردا ومثنى ايوانا
بتأنيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيما او جمعا مذكرا
سالما او مكسرا اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعله فيتصل الواو
الضمير والمراد بالتي تنابها التي تفيد هو الواو المبهم من الامرين ولا
ذلك جواز الواو المبين منهما واذ عطف بأو ونحوها وقد يتبع بحو
وعطف بالواو نحو الزيدون جاءت او جاؤا او جاءته او جاؤه ولو شذ
بالمكسر فيجاء كما أو فعد وغيرها اي غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر
المكسر العاقل فيجمع وهي جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او
من غيرهم او غيره وجمع المكسر الغير العاقل فيجيء او غيره مطلقا الواو
اذا اسند الى ضمير نائب الفاعل المسند لما غير ضمير او ضميره الى العاقل
يجب وجوبا لخبر كونه عائدها او ضمائر جمع المذكورة مفردا ومثنى

لما سبق من الايذان بثانيث الضمير او جمعا مؤنثا سالما او مكسرا
كاذ كان العامل صفة للايذان بأن الضمير المستتر في ضمير جمع المؤنث او
جمع المذكر الغير العاقل اجري المجرى المؤنث لعدم اصالته في الذكر
واما اذا كان فعله فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا
او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل فقط بادتصال هذا الضمير به بعد
مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو بهذا الضمير الفعل كالواو لكن وهن
كونه جمعا مؤنثا اذ المسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل فيجوز
كونه جمعا مذكرا مكسرا لما لا فرق بينهما به لو قيل او جماعة غير واو
اذ كان صفة كما في لبنات كاسيات واشبه بحو لبنات جاءت او
جئن او جائة او جاء بأن او جواء مثال لما مسند الى ضمير جمع المؤنث
السالم العاقل وقتال لما مسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل
لجواز كحمامات او جئن له ومثال لما مسند الى ضمير جمع المؤنث السالم
الغير العاقل نحو الجمرات ذهبت او ذهبن له وغيره مثل
الثمرات جفت او والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعة
مثال لما مسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل يفر لجهوا ومثال
لما مسند الى ضمير الغير العاقل قال يفر لجهوا نحو الافراس جاءت او والمرفوع
الثالث من النوع ما يطلق عليه لفظ المبتدأ وهو اكان مشتركا

تكلف لا يخفى ولما ثانيا فلان كون المسند مبتدأ مخالف للاصل
حتى قيل انه مبتدأ اضمر اذا جيء بما يصلح ان يكون مبتدأ ولم يجيء فهو واجب سواء
لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا نفى فى وجوده بناء على ان الحكم به يتحقق
وليس هذا مثل قائم زيد حتى ينتقض لان الخبر مقدما والمبتدأ
مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدأ كذلك فى المثال الاول
جعلت مبتدأ لوجود لا ضمار فى الحال وبالنقل الى الثانى جعلت
واحدا بالنوع لا آخر بخلاف ما نحن فيه كما مر فى نحو قائم الزيدان
وما قائم الزيدان والصفة فى ما شبهت بالمبتدأ وما بعدها بالفاعل
ولا يجوز كون الخبر وما بعده مبتدأ اذ للقطع بالاضافة بينهما وليست بينهما
بخلاف مثل قائم زيد فانه يجوز فيه الامران ولا يجوز ان يكون المسند
بحسب الصدر الاستفهام والنفى بالفعل او النفى بما او بما اعلم ساد
مسد الخبر ولذا بعد الجمع جملة فعلية كالسوال ولا يجوز تعدد
المبتدأ اى النوع الاول منه لان المتبادر عند الاطلاق الشخص تدبر
السوق اليه يعنى انه لا يجوز تعدد بالعد ما بتهادة الاستقراء واما
التعدد معنى او لفظا بما يقبل ثم ان كان احد جزئى الكلام الخبر
يؤتى بالواو او لا يشتو او يجىء نحو الزيدان فقيه وكاتب وشاعر
والزيدان على الدار او زيد عمرو وبكر كاتب شاعر وفقيه او على

والاصل فى المبتدأ ان لا يتقدم على الخبر لفظا لكونه كالجزء
عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغى ان
يتقدم ذكرا ليتوافق وتيرتها او تيرتهما تكون مبتدأ ان يبقى
معرفة لان التعريف الكلام حصول الفائدة والاجنبى غير المعين
لا يفيد ولان فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلق من الكلام وهو
الافهام لان فى تنكير تعمية اى استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على
الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع هذا الحديث كذا فى شرح الآداب
او تكن مخصصة اى قريبة من المعرفة فى حصول الفائدة فى الاخبار
عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلق وقد فى الاحتمال الجمهور
شرطوا التخصيص بشيء للافادة وهى تتوجد بدونه كما يكون
النقض الشائع وهو اشتراط غيرها واذ الشرط المحقق هو الخاص
ايا ما دونه واختاره البيضاوى حيث قال او تفيد بالموقع
لم يقل او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار الى
التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم فى الخاص ما قيل ان
مراد الجمهور ليس اشتراط بل الضبط افهامهم لما رأوا ان المبتدأ
لا يفيد فوقه بالتمييز بين المفيد فى الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا
امثلة لم يختلف عن الفائدة نحو قولك انا واحد منكم وخير منك
وشر منك

الكلام ابتدائى تعبدى محتمل لاداء توقيفى ضعيف تعبدى
وخير خير المبتدأ او شر كذلك بتغليب شر

والمراد به ما قيل يفيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بليل
شتى الهجير بما لغو افضل منك افضل منك افضل منك فان تقييد الجنس يحصل
منه الفائدة ولا اهتمام به بخلاف الجنس المطلق فانه الطبع والتفرقة
فيه حيوانا ناطق كذا الانسان كذا مع تساويهما بالذات كذا مع
اخصرية منه يجوز حذفه اى المبتدأ عند قيام القرينة نحو زيد في
جواب من القائم اى القائم زيد بقوينة السؤال والمرفوع الاول
من التسعة خبر المبتدأ وهو الجزء المعوامل اللفظية تذكر وقد
في المبتدأ وواحد للمسند به اى الذي هو الصفة الاسناد فاليا الا
وبه يتم الاسناد الجزء اشد من بالمبتدأ ذكر الفاضل
العصام في الرشحة خرج به النوع الاول للمبتدأ حلوان ذكر المسند
به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم زيد ومثل يقوم زيد ومثل
في مثل قائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند به في الاول
فعل وفي الاخرين معنا ولكن النسبة في الاول ناقصة وفي الثاني
وهو ليس بخبر بالجزء والجزء لا يكون فعلا ولا اصلا بل هو اما
جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات وما يجري مجراها فان الجزء ليس
مجردا بل مع موضوعا كما صرح في الامتحان وباقترانه اظهر ان الخبر
يجب ان يكون فعلا في تعريف الفعل لانه اذا اريد النسبة التامة

المسند وصف يجري به معناه على ما هو له او ما قام به
بالمسند او نائب الفاعل او ما قام
راجع الى الاول او الثاني
جميعا مرفوعا المسند فعلا وضعا
خبر مبتدأ المسند فعلا وضعا
الباء بمعنى الى الصاق او للتعدية
مضعوف على الالف الاخيرة
فيه راجع الى اللام الاخيرة

كما ذكر البعض ثم فسر بالهيئة الواقعة بعد الاستيفاء والنقص
والضمة المعرفة باللام مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به للمص
يتفق التعريض بمعنى يجيء قائم في المثال الثالث لانه يصدق
عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة
مع انه ليس بخبر كما صرح به المص في الامتحان في تعريف الجزء فيلزم
مما يدل عليها فيلزم منه معنا فيلزم ان لا يصدق في التعريف
على جزء اصلا فالتخصيص بما فسر به محكم لا يجيء نحو قائم في زيد
قائم ويكون تقديره اى الجزء لفظا بالاعتبار يغير تقدد المبتدأ
بجواز اجتماع الامر او الغير المتباينة في محل واحد نحو زيد
قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس في الامتحان زيد قائم حتى
وهو الاظهر بحكم الاعتبار العادة مذكورا في ازيد ويجوز زيد
ايضا وبين جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد بها بقي
ان الاصل في المبتدأ كونه معرفا ليوافق الركنان وليخصص
واسع قبول الربط ولكن قد يبين جملة وله بد في الخبر الكائن
جملة ثم عاد يريد بها الى المبتدأ لانها اذا حيث هي هي مستقلة لا
تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يبين اسم
اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار

ما عرفته وجميعا نحو قائم في نحو قائم
واما قائم زيد على وجه ومثل المنطلق
في زيد المنطلق لو نية لا يصدق عليه
انه نحو الفعل ومضاه لكونه مثل مضاه
على ما فسره البعض مما انه خبر
ان مثل قائم في مثل قائم
قائم وان لم يدل
على النسبة التامة بالنسبة الناقصة
الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة
الى المبتدا

والعموم الشامل للمبتدا نحو انه مزيق ويصير فان الله لا يضيع
اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد ويجب الفرق بينه
وبين الخالي عن تمام الجزء اي ما دام لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها
اذا كانت خبرا عنه لا يحتاج الى الربط لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها
عينه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للاول والثاني للثاني
ويجوز حذفه اي العائد لو ضمير القصة لا مع بقاء انه ليس
منها لقوته اذ لا حذف بدونه الا نسبيا ساذا كان
مجرورا بغير الجار المسمى ومبتدأ وهاجزء من الاول نحو الذي انت اكرمه
يستجب دربها اي من بقربه اي بابع البر لا يسعر غيره وسيما
في غير نحو فلم يصبر وغرابة ذلك لكونه عوضا عن الاصل اي ذكر
واصل اي الاصل في الجزء الاول ان يكون نكرة لكونه عمدة
للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدأ
عمدة للبيان فلذا كان اصل التعريف وقد يكون معرفة فان زيدا
لا ينافي الافادة لجواز ان لا نسبة بجملة عن الخاص تحققا
او تنزيلا فيفيد الاستاذ نحو زيد المنطلق لم يعرفهما فالمخبر
لا يعرف النسبة بينهما ونحو انك الآن تنزيلا منزلة من
يعرف النسبة بينهما لجزمه بها وقد يتعين عليه ويجوز ان يكون مثل

مشتهرا بالجزء والتعريف لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اي الجزء عند
قرينة نحو زيد قال ان بعد اما ام عمرو وان كان المبتدأ بعد اما
ويجب حذف الفعل في جزء في جميع الاوقات عاية لما في التزامها وهو
الاول للتنافي او للحكم به لا يجعل المتكلم وقته المرتبط بلزوم التنافي
للاول نحو اما زيد فمنطلق لا لقرينة الشعر اي في قولها اكفوله اي
اي الشاعر اما القتال لا القتال لا يكن والعائد هنا العموم المستفاد
على المبتدأ فان لا التي لجنس مع المعمول المذكور مفيد عكس لا رجل
في الدار لا فيها رجل وقائم ولكن سيأتي ان الكوفيين والمبرد اجازوا
القول الذي هو مدخول استفاقه بالبقول لقوله فاما الذين
اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم واذ كان اسما
اسما موصولا بفعل او ظرف او جملة فعلية او ظرفية سمي قسم
فهما لجواز تشبيه الكل باسم الجزء اي موصوفا به اي بالموصول المذكور
او نكرة موصوفة باحدهما اي بالفعل او الظرف او مضافا اليهما
اي الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما وقد قصر
الثالث فقد قصر او كالنفس كمضاف الى نكرة موصوفة بجزء
لا بجملة او بغير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في جزء لان كلا منها الا
كما كاداة الشرط وكاسم الصدر المتضمن لكونها فعلية او ظرفية حتى

وفي عدم جواز حذفه غير المصدر وفي كونه مضمرا ومظهرا وفي تعين
المضمر مستترا وبارزا الى آخر ما ذكره في بحث الفاعل والمرفوع الثاني
خبر باب اي لهم فرض الشبهة بالمفعول لظهوره وليس فقد ذكروا انه
اي حكمه كالمرفوع للابتداء وفي كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وشبهها
او محذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا لا بوجود الرابط وامتناع
الخلو فلا يرد انه ان اريد بيان ما يمتنع مع جواز ان يكون لا يجوز
تقديمه اي تقديم خبره على اسمه لانه باب لكونه فرع المفعول بما سبق
تحقيقه بوجوه الفرعية وهو تقدم المنصوب على المرفوع خطا لرتبة
مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة بينهما الا ان يبين فرقا فانه يجوز
تقديم المفعول لو عرف نحو في قولك ان البنا ايام ويجب ليكون نحو
انما في الدار زيد وقولهم انما البيان لسحبان وذكر لتوسعهم فيه مالا
يتوسع في غيره فالاكثر والشايع جزما لتوغل الجنس اي لشيوعه في حكمه وهو ما
الاسم الم يتجزء له الشبه بالمفعول بسبب وحكم ايضا حكم خبر المبتدا
كما ذكرنا في خبر باب لانه انما توسعوا فيه لكن لا يتقدم على اسمه ولو
لانه اضعف عملا لانه بالحمل عليها ازكاثر وكثر حذفه ولو علما ويجب
بنحو تيمان ذو اجله قرينة فيبقى ان يتعين فرد لذلك الكلي ايهاما فانهم نحو
للاظلم وكبعضنا والثامن هو الفضلة اسما ما والا الشبيهة بمفعول

اذ المصدر لم يوضع الا لما يوصف الفاعل بحصل هو الداخل
في مفهوم المشتق فنقول عليه انه ما فصل فاعل عامل مذكور وان
لم يذكر الفاعل سواء اريد به بفعل معنا الظاهر او القيام به او ضع
للجهول النسبة او وقع الى المفعول لا النسبة القيام على ما حقق
العصام وقال يصدق على مثل مررت بالضارب المذكور انه مما فصل فاعل
مذكور وان اريد بالفعل معنا الظاهر او المراد بالفاعل المعنوي لا
الاصطلاحي فلا حاجة الى التقدير في الظاهر واقول لكن الظاهر المتبادر
من ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا يتم
ما في القرخدة وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل
ما يوناسبه فانما هو على مراد القاضي ليتوجه العدول عن حد
ابن الحاجب الا انه لا يحتمل توجيها اخر حتى يراد ان يرد عليه ما
اورده ههنا ولذا اختار ههنا فانه يحتمل توجيها اخر
واصلح مما لا يحتمل حيث قال العامل بدل فعل فانه يحتاج الى ان
الحاصل ان يراد بما يوخذ المشتق والمشتق منه ليخرج ما عامله اسم
ولا تونية وهو تكلف خلاف الظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحي
فيما علق به الامتحان انه مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة عدم
صحة لفظ الا لحظ مخصوص بتبه ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب

ب اي اضرب او اخرج به عالم يذكر عامله اصله مثل الضرب
واقع وبزيادتها اندفع ما اورده في الامتحان على حد
ابن الحاجب انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يتم الحكم به
عدم التونية وهو تكلف لانها قيدت لقصد العموم بعمناه صفة تانية
لم او ملابس بحيث يعم ذلك الاسم ومعنى الملابسة استحقاقهما في معنى مدلول لهما
اما معنا فانها اكرمت به ضربا او متقدما كذلك كمررت بضربة او مختلفا
كمررت بضربا او ضربة ضربة ذكره في الامتحان وهذا ظاهر وان خفي
على الفاضل الباحث حيث اراد به شمول الكل على الجزء وهو مع كونه
خلاف الظاهر غير مقتض في النوع والعدد ومعنى المصدر والخاص
مراد القاضي على هذا وجعل من اسباب عدول ابن الحاجب واحتمال
لتوجيه حسن كما نقلنا عن البقي عامله انها تم انه خرج به مثل
تاديبا لان التاديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب
وسيلة كالشتم والتصفح وغير ذلك وذكر اهتز فرحت كراهة
اذ كما مفعولا به اذا المراد بالاشتراك في المدلول ان يقصد ما وجد
ما يقصد الاخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمضروب بل قصد تعلق به و
بالاسم المنصوب والتقدير او بالعامل ما يوخذ عامل فيه بقرينة ان كلا من
لبيان المنصوب وتعداده وتميز بعضه عن بعض بعد ما شك كونه مفعولا

العامل ومنصوبا به بيان جميع العوامل وكيفية اعمالها واعلم انها
واعلم ان الفعل وما يعمل عمله منصوب على انه مفعول به كثيرة فلم يرد بما
اورده غير انه لما كان عدم تمام حرفه الصلة على نحو ضربت وضربي شديد اذا
لم يسبق في كلامه هذا البيان فلا يراد فيما اريد في كلام المصنف ولذا
عدل القاضي في اللب فصدا غاية ما يشترط في هذا المقام والعلم بالحقيقة
عند الملكة العلوم نحو ضربت ضربا مثلا لما هو للتأكيد وضربة
بالكسر مثلا لما هو للنوع وضربة بالفتح مثلا لما هو للعدد ثم
ان تلك الثلاثة دائما تخلو الملفوظ فانها يغرد اكثر الاحوال
ولذا قال وقد يحذف العامل ما لم يتغير لفظا اي اذا لم يتغير فعله
او المفعول المطلق هذا هو الملازم للنائب ويجوز العكس
اما ما وقع نحو فقد تجلوسا او يا نحو انت انسانا تاء
وقد يحذف فعله الاصطلاحي او التخصيصي لا اصالة وكثرة لحذفه او
الدال عليه بقرينة ذكر الفاعل في التعريض والمفعول به هنا او كونه متكلما
عند عدمها والتنبيه على هذا المحل موكول الى اظهر ولم يكتف برجوع الضمير
الى كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة ان لا
حذف بدلا الا نسبا اما جوازا نحو ضربي مقدم لم قدم اي قدمت قدوما
حيث مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اي ما تم غلب في مقوم مثل

سبق ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق او تقديم ما فعله على عامله الا في التوكيد
او العدد او ما لزم التأكيد فلا يرد نحو ضربت ضربا اشد من ضربك اياه او ضربا
اي المفعول المطلق لعامل كما يلزم الفاعلية حيث لم يحذف بما نائب عنه
المصدر مع انها باعتبار كونها مقتضى النسبة التي هي داخلة في مفهوم
وبهذا غير المصدر وان فاعلية الفاعل على بقيام معناه به لازم العاقل اوضعا
على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل
فاقترقا لان اللازم مع فتي اللزوم يجوز تركه لا مساواته المذكور
رغم البعض ليكون ذكر الذكر اولى ليفيد فائدة زائدة والا كان ذكره عبثا
والمفعول الثاني للمفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل
المتعدي عليه بخلاف غيره وهو في اللغة الذي الصق بالفعل
نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام ذكره في الايضاح وفي الاصطلاح
اسم ما وقع عليه او تعلق به شيء وقع وهو في هذا المقام اولى
مجاز الكون صاريا بالقبول الاتهاء بكلا الحقيقة العرفية فيصح الاتهاء في
بالقوة بلا واسطة او بها بقوتين القسم فلا يراد انه لا يتأتى او امتنع
زيد اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه او لا سقوط لشيء على ما يدل
التعلق به بفعل الفاعل او حدثه القائم به والمراد بالفاعل ما يقوم المحذوف
وغيره وبالاسم المفعول والمراد به مثل زيد مضروبا وبما واجبا

الا مفتوحة ان لا مضمومة او مرفوعة الخلو الا يجيء عطف عاصم
عاملين واما عاملا واحدا فلا يجوز الا مقارنة معدين التلبس بالفعل والمشاركة فيه
ليست بشرط لعلمهم بسيبويه المأدبة بالخبزة اي ارتفع وبرت والنبل اذلا
في الخبزة ولا بر في النبل وابيت اللعن اي ارتفع اللعن اذ لا معنى للتأدي اي تناول
المأدبة في اللعن وبالثاني معنى الاتصال فيوجد المشاركة يسمى العطف
نحو جئت وزيدا ما لك وعمرا اي جئت انا وزيد او زيد ولا يجوز
بدون الفصل على عاملين فيه اشارة الى انه عامل عامل الفصل الواو لانه
ليس العوامل هو كما يظنه ما هو الرأي العجيب ولا المعنوي اذ
يستوي فيه المتقدم والمتأخر ولذا لم ينصب صيغة نحو زيدا وضربته ولا المعنوي
للفصل لا مقتضاه في الواو سبق الوضع ولا مع للفصل لانه اما عامل
او معنى غير منفوي وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكلاهما
لا يجوز تقدمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز تعدد مع لما مر
جواز تعلق الجار بن بمعنى واحد بعامل واحد وما فرع عن الفاعل يجب
فرع في الحقها بها فعلا والمنتهى اتساوي لها وهي ملحقة بالمفعول
فيه لوجود معنى فرعها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث
منصوب واقع بعد تمام العامل لمشابهته بالمفعول به ايضا من حيث انها
فضلة يتم كلام مع كونها اكثر منه وهي في اللحوم ما يحوي اي انعقت

ويفسر سمي بها النوع في لانقلاب صلوته وتغيره غالبا وقيل منها الحاجة
للفاعل للاولى والمسقط للثانية اجازة يكون الفاعل فاعلا والمفعول مفعولا
كما في الحال المرفوعة فجاز ما اشتبه فيه في التمييز فجاء ما اي سفور اسما
او جامد بينت جنسه القائم على المفعول به نحو الحلو فاليخرج مثل قدت
عمرا كريما فخرج به التمييز لانه بينت الذات باعتبار ما قام به المتعلق في
ضربت غلام زيد وجهت نهري فانه بينت جنسه العامل وما عرفت
للعلم لتعلقه بالاصل القائم للمفعول البتة جيء فيه لمن في الجنس فان
في اخراجه الى الفعلية لجنسيته الاتي وجه الاخراج البيت وهي لها
والكيفية اخرج الذي محققة او مقدرة مشاوية لها فاخلوا
خالدين اي مقدرين الخلود ويسمى الاولى محققة والثانية مقدرة
وان تقدم وهو حقيقة او حكما بان يتصف غالبا اولا تقدم
وتسمى الاولى دائمة ومنها الموكدة والثانية منتقلة ومنها تنتقل
بعيرنا وهو احوج الى المادة فالاولى نحو هذا في زيد والثمر طاب فانه
لها فيه وجد بها بتلبس الجامد على المقارنة بطلوع الثمر كذا
ذكره القاضي لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول
به لفظا بان يبني فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنى به بان يبني لحذ
في المبني وانما كان اللفظ اجزا او بسكانا في نائب الفاعل او مفعولا مطلقا

سواء كونه له باعتبار نفسه
او متعلقه نحو جاء في زيد راكبا وقائما ابوه
صحي

كضربت الضرب شديدا فانه يعني اذا ضربت الضرب شديدا او معه فانه
في المعنى ما فاعل او مفعول به نحو ستوى الماء والخشبة فانه في تقدير
قام زيد وعمرا الا ترى انه يحسن ان يقال ستوى الماء والخشبة وكذلك
قام ابوه زيدا وعمرا الا ترى انه يحسن ان يقال قام ابوه زيد وعمرو
فانه يجب ان يكون على تقدير اتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يكون الواو
في واو ويكون على تقدير اتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يكون الواو في
قولك قام زيد وعمرو واو مقطوع مصحوبة بالجملة مصحوبة بالجملة
مثل ضربت زيدا قائما اي حال كونه الفاعل او المفعول به المقدر وهذا زيد قائما
اي حال كونه اسما كما يجوز ان يرى الفاعل المقدر مثل الفاعل
لها والعامل في الحال معنى التنبيه والاشارة المتضمن من هذا وعاملها اي الحال الفعل
مطلقا اي شبهه كذكر او معنا وقد مر ما هو المراد منها وهذا توطئة
لبيان امتناع تقديمها على المنوي وجوازه عكس ما عزاه الامتناع تخصيص
الامتناع بدون شرطها ان يتضح نكرة لان الغرض منها وهو تقييد الحدث
المنسوب الاصاحبها وتوضيحها منتفي التعريف مثل ان الفاعل المضمر
الاظهر الاكثر في الحال التنكير كما مر في خبر المبتدأ فاستلزم التنكير وتاليهم
الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير بتزيد وتؤيد قولهم
في باب صاحبها معرفة غالبا ان المحكوم عليه في المعنى والمتعرض اصل
فيه فانه يفهم منه ان ينبغي التنكير اصالة فيها لكونها محكوما بها في المعنى فالاصل
فيهم التنكير والاستقدم اي حال فيما عدا استثنى بزيد قائما كما مر وقاعدا

الا ما عرض عدم تقديم معمول عليها
او ضعف في العامل كما مثل التقصير وما
صدر بما ينبع التصدير كما والا الا ستثناء
او التنبيه هذا ما ظهر لنا والله
ما فيقا

على العامل المعنوي لضعفه مع كونه تابعا في التقدير كالمفعول به الذي يجوز
تقديمه عليه كما مر وان لم يقل بجواز تقديم الظرف كما قال ابن الحاجب وان ظرفا
سيبويه مطلقا وهذا بخلاف المختص اذ لم يتقدم المبتدأ على الخبر فاما
في الدار وقائما في الدار واما الحال المتقدم عليها بانه تقدم عليها بعض
قائما في الدار وقد سبق وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه وجواز ابن
تقديم الحال الظرف العامل فيه ولا عامل ذي الحال ولقد احسن في هذه
الاشارة الذهبية بتنبيه فتح الحال الواقع في عبارة المكثرين المجرور بحرف الجر
او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم عليها فلا يتقدم
تابعه ايضا وزد بانه هذا انما يتصور من يجوز مشيرا كبا جالسا في زيد مع عدم
جواز تقديم ذي الحال فيه لكنه فاعل وانما يمنع عدم الجواز لانه هذا
المعنى يؤدي بالتقديم ايضا لكن لا يسمى فاعلا بل مبتدأ بخلاف
المجرور فان تقدم كما ذكره الفاضل المعاصر لكن يزد عليها بهذا انه يجوز
على المضاف اليه بالاضافة اللفظية جواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف
فقط اذ كما مفعول له يزول اسم الفاعل ايضا اذ كما فاعلا هو انهم
مروا بابنة الا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه نحو فانبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن التوفيق بانه الاضافة للمفعولية
اصلا واللفظية فرع فلم يجز ذكره في المفعولية وانما زال اسم المضاف اليه

Bibliotheca Alexandrina

منوع مطلقا عما صرح به الرضي والسيد عبد الله في شرح لبيا ايه
وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدماميني في شرح التسهيل انما يمنع
ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه
لكونه في تقدير الانفصال فلا يحتد به بما بينهما كما شاع الزيدون الا راكبا
فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا جائعا بخروج الثياب قاضيا بزيد هذا مذهب
سيبويه والكوفيين وهو المختار وعند المبرد يمتنع تقديم الحال في المضاف اليه
لان المضاف والمضاف اليه كالجزء من العامل لكونه معديا بالحاقه
من تمامه بالصفة والتصغير فالمجرور به في حكم المنعوت فاذا قلت مثلا
ذهبت راكبة هند فكانك قلت اذهبت هند وستدل لا
بقولهم ما رايت مثل راكبا للناس كافة وللقوم
به ولذا لحض التخصيص اذ القول بالتقييد لا يلزم ان يكون في حكم
كلام فيمتنع اخرية في المجرور بحب اللفظ اخر في خبرية تم العامل
بحب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفرق
والاية الكريمة مأولة لانصلح للاستدلال الجواز تقدير التقدير لا
ارسلناك الا للناس كافة بشاملة لهم في الكف فانهم اذا علمتهم
فقد كففتهم ان يخرج منهم احد او كونها حالا من الكاف او التاء للتاء
كما في شرحها لما تقرر ان الحال المخصوصة لا تتقدم فالمنع الاجماعي

لهم في الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض انما يكفه بعض جميع ليس بمحفوظ
مجموع قال ابن درستويه كل شيء جميعه فقد كففته ومنه حديث بحسن رد الرجل
كأبي هريرة فما ادري كيف يتوفى فعلى كونه بمعنى اي اجعلها احوله
فيكون الجهاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمهم الجمع وما يتلى في المعنى
لا كافة لهم عن الشر كافة وان كان الكبير بابا فقوله تعالى نذيرا او نذيرا
فالمعنى عليه ان يمكن ان يقال ان الامر في ليس لغلبة الناس كما لا يخفى
فلا يتم التقدير مثل الا الدعوة محالية كافة بل لانها
على الاجتماع والا لامتنع على النهية عما ذكر بعض الكل وكل سلم
عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضي فلا يرفع الابهام ولو كان المراد
بها افادة تاكيد عموم الناس لكان افهم ان يقال الا كافة الناس
بالاضافة وانه للحالية المخصوصة لانعدام مجيئ ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان
كلام الاصحاب ان تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظاهر وكونه
صاحبها نكرة محضة اي غير مخصصة جاز وسوغ التقديم ويجب تقديم
الحال عليه بشهادة الاستقراء وقيل لانه يلتبس بالصفة في ذي الحال
المنصوب تم قد مضت في سائر المواضع مرارا ان الباب ورد بانها ليست
ان يجب التقديم ايضا اذا وصفت بوصف يزيله لوجوب الاتباع ثم ان بعض
مع انه لا يجيء كما مر جوابه وتفنيده قوله مخصصة وقيل التخصص بالتقديم

يعني كما في نسخة
نقتضي
الاكافة صحيح

تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها تتميز لمة وردها
بمنزلة الظرف الزماني والمكاني الاجنبي عن الجملة اقول لعدم الفهم
مسلم واما في التمثيل الذي هو المقصود بها فلا فافهم وتفهم اي لها
لدلالتها على الهيئة كالمفرد وانما لا تكون الا صلا ان تتضمن معنى الحدث
خبرية لانشائية لانها بمعنى لم تجز ذيد الا وابوه قائم في فوق
الحكم على الانشاء لا يصح ان يحكم به على شيء وهما كالجملة مستقلة في
لا يفتقر ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة قلنا
يديها اي في حال الكتابة جملة ذو رابط يربطها الى صاحبها وهو
الضمير فقط في المضارع المثبت بدونا على اذا الكلام في الجواز ولا يجوز
دخول الواو على الشابهة اسم الفاعل المستغني عنه بكونه واردا على
لها لدلالة على الحدث والتجدد وقد انجرها في الاستقبال من التجرد عن
التي وتحقق احدهما دون الاخر وقوله لم تود ذيد وقد تعلق
ان رسولا ما لم يتقدم المبتدأ لوجوب الواو في الاول للعطف على
الفاء الفصيحة ولو جعلوا الحكم كثيرا لكان اقرب الى المطلوب ولو قيد
عاريا فذكان في التسهيل لم يحتج في التأويل الى ما ذكر ما ذيد
يركب او الضمير هو الواو او الواو وحده او الضمير وحده في غير
اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والمثبت والمنفي في الجملة الاسمية اما

تحرجاني راكبا رجل

نحوي
بدون مقاسة

اما الضمير فظاهر لانها الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد وانما الواو
فلاحتياج الجملة الحالية انه فضلة ربطا لا سيما الاسمية لكونها فضلة وقاصرة
في الاستقلال وقصدت بها الاحتياج مما فيجب في الاكتفاء بالحدهما او في الربط في
والورود مع الكل في الاكثر بهما لكون الغالب في الاسمية وفي حكمها
المصدرة بليس لكونها بمعنى الحال والاصل ان هو كذلك واخلت على الاسمية
اما الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم تعلق بذي الحال لانها لدلالتها
الثبوت يراد بها على اصل الحال اي عدم انجرارها فقد ان يجوز الرابط فيها في غاية
القوة واما بدونها لدلالتها على الربط في اول الامر فيكتفي بها دون
الضمير اجتماع الضمير والواو في الاسمية وانفرادها متقاربان في الكثرة
لكون اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل المصنف الضمير يربط الحال
بذي الحال والواو يغايرها بالحال بها لتقييده والربط في المفرد يحصل
وقد انتفى في الجملة فذكر الواو وبدونه لدلالتها على الحال التي باعتبارها
يربط الحال بالفاء التزمت فيما يوهم في الاستقبال كما تبدل السنا بها الضمير
وجيء بها فصلوا ضعيف لعدم الدلالة على الربط في اول الامر نحو جاء زيد
لا يركب الضمير وحده لو والا يركب به مع الواو ولا يركب بعمرو بالواو وحده
مثال المضارع المنفي او جاء زيد ركب الضمير وحده او ركب به مع الواو
او ركب بعمرو بالواو وحدها مثال المثبت او جاء زيد هو راكب

غالبا ما شبهها الحدث بالاسم الفاعل
وزنا ومعنا فجاليس بحق

وزيد حسن وجهاً جزء المشبهة وأفعل التفضيل نحو زيد
أفضل من عمرو وعماً من غير تضمنا أي في نسبة كائنة في إضافة نحو
أعجبني طيبه أباً وأبوة وداراً وعلماً وجهاً أو بهذا التمييز أي ما يرفع الإ
عن مقدرة فاعل في اللفظ حقيقة أو مجازاً كما تقرر في ما اثنين أي من هذه التمييز
لا يجب أن يكون عن الآلات المقدرة فحوها لله دره كما يجب في المذكورة بل يجب
اشتمالها على المحمول مثل العيون في قوله تعالى وفجرنا الأرض عيوناً فإن في
المعنى بمعنى الفاعل أي فجر عيون كما هي أو في حكم الفاعل
مجهولاً أي فجرت عيون كما في شرح التسهيل وفي قول اللص الأرض
مفجرت عيوناً إشارة إلى الاثنان وافهم فلذا أي ولأجل أنه
فاعل في المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل والكوفي [illegible] يجوز نحو
تقديمه على الفعل [illegible] ذلك قوله [illegible] في حكم [illegible]
نظر لأنه يقتضي تقديم الشيء على الإبهام وذا بناء في الغرض في التمييز
والإبهام أولاً والتفسير ثانياً والتمييز لا يوجد إلا كذلك بدليل [illegible]
وقيل إما [illegible] وعدم الاحتياج إلى التمييز فتدبر والمستثنى النوع
ما يلزم تحليله في [illegible] لفظ المستثنى [illegible]
الثاني [illegible] وعامل [illegible]
لفظياً [illegible] قسم أو القسمة [illegible]

لا يكون منها الكلام خاصة لا يمكن اجراؤها على الا بعد معرفة تبعض
فلا بد من بيان علامة متصل وهو اسم المخرج باعتبار الحكم والمراد عن
متعدد عام في حكمه باعتبار المفهوم إذ الإخراج عنه يستلزم الدخول
فيه قبل لأن استاد [illegible] نحو جاءني القوم إلا زيداً أولا
نحو اشتريت العبد إلا نصفه بإلا أو إحدى أخواتها لم يفسر كما كفى
بذكر [illegible] بعد [illegible] بعض الأقوال الفاضل
بما ليس من تمام الشيء [illegible] فلا بأس بالنقص وعدم التفريع
ومنقطع وهو المذكور بعدها أي إلا أو إحدى أخواتها حال كونه غير
مخرج من أداة متعدد العام بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم وكذا
القوم إلا حماراً أو نحو جاءني القوم إلا زيداً مشيراً إلى جماعة
عن زيد بعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كما لا
في الحكم بإلا أو إحدى في المتصل فكلاهما باعتبار الأول يلزم
القسمين والمستثنى مطلقاً ولذا الأظهر منصوب وجوباً
وقوله يجوز فيه النصب كأن بعد الأحسن إذ غير سوى وسوى
إذ لا ينصب بعدها بل يجر وخلا وعدا والسيد لا يوجد
فإن النصب بعدها غير مقيد بكونه موجباً تاماً بغير الصفة بيان
للواقع لئلا يتوهم إذ لا يكون بعدها المستثنى حتى تجعله

الاختيار فحكمه في الاتمام موجب اي مثبت لا نفي ولا ابهام فيه فلا يجب النصب في غير تام بل يجوز هو ونحو ما قام القوم الا زيد بالبدل تام اي مذكور قبل المستثنى منه اذ لولا تمامه لما امكن استثناء ما هو لا يتضح في الغالب الا قبله كما سيجيء قبيل باب حروف الجر فالنصب فيه منابه بالمفعول فيكون فضلة بحيث يتم الكلام وتعذر البدل الا البدل منه في حكم التنحية فيلزم في حكمه التفريغ وورد بالبدل منه ليس مطرحا بالكلية بحيث يفيد المعنى نحو ما قام القوم الا زيد بل هو في حكم التنحية وفي حكم ان البدل في قوة تكرير العامل فيلزم النصب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك يجوز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض وورد بالبدل مع بقاء النفي العارض على تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب نحو ما جاءني زيد لا عمرو في العطف مع ان في قوة تكرير العامل فظهر ان الوصف فيه لا يستقل نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدما على المستثنى منه عطف عليه خبر كان وهو في كلام موجب وبعد الا متعلق به قدم عليه ليشارك ولي في المعطوف عليه لام للمعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه لم يعد كما في نحو ما كان فيها احد الا زيد وعمرو الا يعد البدل نحو ما جاءني احد الا زيد او منقطعا وهو الاتي ما تمام الا فيه بحيث لو لم يذكر فيما بعد الا لم يحسن نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجيء قدم ما هو واجب النصب بعد الا ان المقصود الاصلي تبيان ما هو محكوم بالمفعولية لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او لكونه خبر ليس او ابن قد يجيء في مقام آخر وانما ذكرنا هنا التتميم بحث المستثنى والمنقطع وان بين في مقام آخر لكن قدم هنا ايضا لاشتراك ما يقدر في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جايز النصب مما ليس من ذكر المحكوم عليه اشعار الى ان النصب اذا كان بعد خلا وعدا لكونه مفعولا به فاعلم ان رفع الفاعل الفصل المتقدم او معدى الى بعضه فصاعدا او مطلوبه نحو جاءني القوم خلا او بعد زيد اي خلا او بعد المجيء منهم او مجيء بعضهم وبعضهم زيد او ما في محل النصب على الحالية ولم يظهر منهما قد اصلا والفاعل ليس بشيء الا وخلا في الاصل لازم يتعدى بنفسه فتشربا وصل الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التغيير في با الا ان ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي اتم البتة في الاكثر اي المستثنى منصوب بعدهما اذا وقعا فضلة في اكثر الاستعمال او بعد ملخلا او بعد ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيها مصدرية مختصة بالفعل فلا يلي محرورا بعدها اصلا وما حالا ان تاويل المصدر باسم الفاعل او قرنا بتقدير زيادة ما مضاف نحو جاءني القوم خلا زيدا او عدا زيدا او ما خلا زيدا او ما عدا زيدا او مجاوز الجاءني منهم

الاستثناء المفرغ هو الذي لم يذكر في المستثنى منه
فيقع الفعل الذي قبل الا مشغولا عنه بالمستثنى
المذكور بعد الا بعلامة نصبه

ابا طالب شيخ لا ابا لكم واكرم بكونه كان بزون ابا عصام زيد
اى كان بزون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه من
من التنافى ويمكن دفعه بقرينة فيعطى اعرابه المضاف اليه لفظا
مقام وهو اى اعطاء اعرابه بقدر الحذف القياس القائم نحو قوله
واسئل القرية اى اهلها وقد يبقى مجرورا على المحذوف وهو ليس بقياس
نحو قوله تعالى يريد الاخرة يعنى للاخرة عمل فرأة اى ثواب الاخرة
وقد يحذف المضاف اليه بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف عليها حالا بلا
ان يعطف عليه ما اضيف اليه المضاف المحذوف فيتنور كالمذكور ولو انه يعوض
عنه التنوين ولم يبين نحو قوله اما فرأى عارضا اربه بين زرعى
وجبرة الاسد اى زرعى الاسد وهما كوكبا بزدان بين لهما
القرد وجبرة الاسد اربعة انجم من منازله او كوكبة مضافا الى
مثل المحذوف نحو يا تيم يا تيم عدى فحذف المضاف اليه وهو
عدى بقرينة المذكور وبقى المضاف عليها حالا وذكر من عطف الخبر قد
ومذهب سيبويه ان مضافا الى عدى المحذوف وتيم الثانى تاكيد لفظى
فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجيء فيه النعم الكوفة منادى مفرد
معرفة ظاهرا وتقديرا ابا لكم فلا طيقتكم فى سوءة عمرو
قوم عمرو ابن الجأ وعدى اخوانهم والبيت لجرير يمدح ارادة التهى

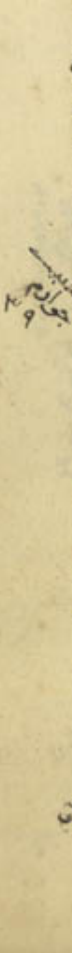

الشاعر انه يهجو فقد جرى خطابا للبنى يتم المنسوب الى عدى لا ابا لكم
اى انتم ضعفا لا ناصر لكم وانتم اولاد الزنا مستحقون بالبصاق تشتكون
عمر ان يهجو فما طيقتكم فى سوءة اى مكروه من قبل يهجو ربما ايتم والة
اى وان لم يعطف عليه يكون كذلك فقد يبقى بلا تنوين المضاف اى يعطى
التنوين بالعوض عنه اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور ثم
يكون المضاف غاية وهى جهات الست وقد سبقت فى بحث حرف
الجر وحينئذ يعطف عليه غاية ولا يجر وليس بمنون بها اى فى تلك الجهات
فى الغاية يجر بالمضاف اليه بلا عوض اذ لو منى الجر المضاف التنوين
بخربت نبيك اجبن من قيل ولد لئيم فخفكت قاله لعدى بن الرقاع
ح ولم يتعرض له بمنى المضاف فى كلامها لشبهه بالحرف فى الافتقار
على الفهم جبر المضاف باقيا على حاله وانما الخروج من قيام الاربعة
المؤول بالاضافة فقصل المضاف دخل احدى الجوازم المذكورة
سابقا فى بحث العامل فى المضارع فانه يجوز فى كلم المجازاة
حرفا او اسما وقد مر معناها تقتضى شرطا وجزاء لانها موضوعة
لتعليق امر بامر وتقول فيها الكم مبنى العلة لا اقتضاء كما فى الابتداء

لم ما مضى غير متقرنة وضارعه ما لا يخفى فلا يقع اى حينما او
كما لم تقرن ماضيا بمعنا مقرونة ظاهرة او مقدرة على ما نص عليه الرضى
بمعنا او مضارعا اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لانه لا قرينة
بالبين لان صيغة المضارع للجملة مقترن بالبين او شيء اولى
او ما ليس نصا على عدم تاثير الاداة للام الثلثة الاول لتقدم
الاستقبال ولا يخفى ما فيه فان الحدث الاستقبالي لا يتقدم الا
او جملة مقيدة وفيه اشارة الى ما اعتمدناه الفاء العصائي في وجه
انشائية كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر والنهيية اى
المنسوبة الى النهي الاستفهامية والتمنية والعرضية والتحضيضية
يجب فصلها الفاء فيه اى لجزاء العدم تاثير اداة لوجوده قبلها في البعض
بعدها في البعض فلم يجب التعلق للمعنى فاحتيج الى الفاء اللفظي فلا
جزم فيه لكن الفاء ما يخصه ولعدم صلاحية للحرفية البعض فافهم
نحو اضرب فانت مضروب مثال للامرية ونحو ايضا فمضروب مثال
فليس الا في مثال الاول الغير المقترنة من الافعال الناقصة فافهم
فعطف ان تكرهوا شيئا وهو غير لكم مثال الغير المقترنة من الافعال المقاربة
وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله الخ اشارة
فقدره اى ليرفع قبل مثال الماضي بمعنا اعلم ان رخصا يبقى

ثم قال الاشارة الى التعيين الخ حاصله ان وضع اسم الاشارة
والاسم العلم ايضا الى معين وقال العلامة التفتازاني
ما يتناول المعرفة ما وضع ليستقل بافادة شيء بعينه والنكرة
ما وضع ليستقل بافادة شيء لا بعينه فالتعيين وعدمه ان يؤخذ
بحسب دلالة اللفظ والاعتبار بحال الواضع ولا بحال السامع
ولا بحال المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يحكم ان يكون
الرجل معينا عند السامع وليس كذلك لانه ليس بحسب دلالة
اللفظ واختار ابن الحاجب الاول وجعل بعضهم منهم هذا التعريف
ما وضع ليستعمل في شيء معين واستبعده الفاضل العصام
وبعضهم ما وضع
للافادة شيء بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان تعريف ما يلزم
المعرفة ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والمراد
في هذه الحدود ولم نر لكن واختار في وضعها المكنى اختيار في النوعي
فيما نظر لانه لم يستعمل ما ذكر في الامثلة بالنظر الى الشخصي الذي
هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام العلامة اشكال من حيث قال
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لغير معين هذا اذا كان وضع لفرد ما
من الجنس كالرجل اي الوضع او لشيء لا ملتبس بتعيين اي وضع باعتبار تعيينه
اذ كما ان وضع لشيء لا بعينه كذلك وضع لشيء ملتبس بتعيين
وغيره
ويرجح الثاني بقسيميه في قسيمه قال الفاضل العصام والمعرفة تستلزم الوضع

بنوعيها والتبعية حاصله وذكر الواو في المجموع لارادة النوع من الجانبين
والا ريب كالا فرنهما الذكر والانثى والاول اي الوضع للمعرفة فالاولين من السبعة اي التعريف
والتنكير فقط دون تخصيص اي وضع حكم فاذا وضع لمعين فمعرفة والا فنكرة
الثواني الخمسة الضمائر كما مثل ابن مالك ابن الحاجب وتبعه في كلامه ذلك ان يقال
حد التعريف للمعلوم فيحتاج الى استظهار شديد بخلاف ما لو ركب
علامة او الوضع الواقع علامة ومعنى قوله التبعية حاصله
والنكرة والمؤنث والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث سبق بيانها غير ان
نحو جاءني الغلام اراد ان يشير بما دل على المعرفة وليه دره حيث لم يحوج
الى استظهار شديد كما ارتكبه الفاضل العصام قدمها مع ان بعض افراد
نوع النكرة كالنكرة المقرونة بقيد دون مفهومها موجود بالحضار ما اسم وضع
ومتلبسا اي كائنا لشيء ملتبس بعينه اي بداته للعينة نحو جاءني
غير زيد بالنكرة فان زيدا مثلا موضوع لمفهوم المعين نحو الغلام
لمعينة فالذي لا يلتفت من سماعي الى الذات المفهوم لا الى تعينه والرجل
موضوع لمفرد المفهوم نحو هذه لعينة فالذهن لا يلتفت اليه الى تعينها
ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسدي سبق ذكره
الفاضل العصام وفي الامثلة هذا الاتيان بالمعرف باللام والنداء والاضافة

بالمتكلم الواو للمضمرات فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها
معينة بالحكم كما مر فان الواضع [illegible] اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا
من حيث انه يحكم عن نفسه وعليه الرجوع آحاده ووضع لفظ انا بازاء كل
واحد منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه بها او رأى الحقيقة من
المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما يرى المتقدمين وقد مر الكلام
معرفة ما عدا انا وغيره من ضمائر المتكلم ليس فيها التباس سوى طلب الانتباه
في الجملة فانه يتعارف في المتكلم ثم الخطاب الوجود
لفظ يفتقر لكون هذا المعنى تارة وضع اليد عليه وسيأتي اقسامه
بالنظر الى ما فيه والى غيره الاول مرفوع محلا متصل وقد مر المرفوع
عرفا والاتي الضمائر الا بتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل
وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو سوى
هما للاستثناء ولذا ذكره بعد المؤديين ولم يذكر كذا لكونه ذكره
كما فعله غيره ولكاشتراكهما ما ذكر لجميعه بعده فقال هم عشرات
بالفتح انت بالكسر انتما انتم انتن انا نحن اما يبدأ بالغائب
لاسرة المرقى في بدأ المتكلم ثم المخاطب على اسرة الفعل والقسم الثالث مشترك
بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يتوقف بينهما الا بتعيين احدهما بالقصد فانه
كونه بجار فمجرور وان نصبا فمنصوب وان بمشبه فبشرة ولذا اختلفت في

في ضمير الغائبة قبل مجرور مضاف اليه قبل منصوب منصوب بعد الاجتماع
لم يجعل الاشتراك كما جعل المخرج بهم هم بهما هم بهن هما هن بهم هن بهن
هن بكم بكما هن بكم بكن هن بهم هن بهما هن بهن والحاصل ان الكاف
كالكم كالكن في الساكن والقسم الرابع منفصل وهو اياه اياها اياهما
اياهم اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي اياما او اياما والنوع الثاني
من الستة العلم وهو ما الا بتداء وايضا بوضع واحد بحسب تركه ما في الا
النحو استعمل مفردا لخبر فيه الا ان يدعى ان تثنية الاعلام تجاز بحيث
عدم الوقوع في الاستعمال منها وبين اسد فللوقوع ما قال ابن الحاجب والرضي
من ان تعريفها تقديري كتعريف الامور المعنوية مثل امتناع اللام
وضع اللفظ وهو ما يعلم شخص بحذيه بحيث يعلم جنس عينا او معنى نحو
انثى وسيجان نحما الحقيقة التسبيح على رأي قدمنا اسما الاشارة لكونه
لا يعرف فيها الا بمراجعة متعين بحيث لا يشاركه ايا ما تم في وضعا واستعمالا
بخلافها فانه لا تعين لها في وضعا بل استعمالا والنوع الثالث والستة
اسما الاشارة وما دل الاسم على المحدث كتفي به والاشارة حقيقة في
الحاضرة فيخرج للمتضمن وسائر المعاني لان اشارتها تضمنية وبخلاف الحيثية
وذكر الله مجاز لغاية الظهور وكالمحسوس مشاهد قدمها على المعقول
وذي اللام لانه لا يعرف منها الا بمعرفتها بالغيب فقط بخلافها فانها بالعين

يكون جعل تابعا للاسم الاشارة لتنبيه المخاطب وجعل القصد بالمنبه واسم
الاشارة ايضا وقيل للاستغراق وقيح الظاهر مقامها ومنع مستند المحذوف
وليس بلازم فيه دليل الاهمية وهو الاستلذاذ ويخفى انه هذا كلام على السنن الواجب
اتباعه المقدمة المحذوفة وذلك نحو انثى للمذكر المفرد ذاك بالفتح وذى
للمفرد ذاك بالكسر وفى تثنيتهما ذاكا وذى للمذكر ذاكم وذى للمؤنث
اما تعرف بعد التعرف وهو ان لم يعرف لكونه على صورة الاسم وعدم
تعرفه وكذا اى مثل ما ذكر لو لفظ ذا فى تعرفه فحذف الالف للتعويض آخره
الهاء فقط ذان الى ذانك الخ وتاكم الخ وتانك الخ والذكر
فيصير خمسة وعشرين اذ حرف لخطاب ثمانية انتى تنبيه باشتراك التثنيتين وكذا
اسم الاشارة المستعمل مع حرف لخطاب انبئ بالمخبر تحصيل ما ذكر
وقال ايضا وجاز افرادهما مطلقا ويجمع بينهما اى حرف التنبيه وكاف
الخطاب لعدم المانع مع عدم لفظ الخبر وما اخر الاخبر نحو هذا كذا دعاك اى يتوجل
تلك فى ولوالكاف اولا بالمد بالام مع حرف ايا لالتقاء الساكنين
فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية وهو جائز نظما لا نثرا وقيل ويحتمل ان يبقى
بقية الالف وحذف اللام تخفيفا لكثرة قيل ولم يحتج الى الفرق بين ذكر
لحضرة بكسر اللام عما يراد الاصلى بتحريك الثانى وذا لكذا وتا لتلك مشددة
اذ لحقتها الكاف وحاصل ذلك نحو ذهن الحكماء الاربع للبعيد لان زيادة الحروف

ايضا وهى مبتدأ جزء محذوف قد اثبت اخبره الذكى المفرد او للاشارة الى
وجوب ان يجعل ما بعده اثنانيا بتقديرهما اخبرا والمذكر حالا لازم فلعل الاظهر
او الحكمى لجمع جنبى لاولى ولاء اى المذكر جمعه مقدم ليعم الضمير
اقرب الى المرجع ذان رفعا بتدأ موخر او تا بتقديرهما لذا وذين نصبا
وجرا وللمؤنث للمفرد تا بقلب الالف الذى للمذكر تلا ان العاشر فى الفرق
بينهما والجمع اصل السائر ذكر الفا لهما او ذى بقلب الالف ياء
فرقا بينها وبين الياء التى هى علامة التأنيث فى تقريبين قيل ولا اصل لكونها
بارزا واولى ما يقلب الالف بها لغة فى الفوقية وذه بقلب الالف هاء
وسكونا فى الوقف والوصل اجرا لمجرى اولى وبكرها بلا ياء وتى وذى
بوصل الياء وذه الهاء بذكرها لغة اولاء اى للمؤنث تان وتين قال
الا محفا وهنا بدل كل من الكل اتا او لجمعها اى للمؤنث وللمذكر اولا مد او قصر
فيكتب بالياء الفارقة بينهما الا الذى يرسم الواو ولا يلتبس بالى حرف جر وحرف
عين للممدود ويلحق اولائكما اى فيكتب اسم الاشارة حرف التنبيه للتنبيه
على الاشارة ويقترن ذكرى وهو بالاشتهار اعم قصدا اما والا بالجعل بالعلم يلحق
اواخرها اللام فلا يقال هاذا ذكر وهاتا لكل لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعيد مخل بالغرض
فلا يحتمل الحكم هنا وتتصل بها او اخرها كاف لخطاب تنبيها على حال المخاطب
الذكورة والتأنيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يكون

تدل بحرف زيادة للمثنى قيل التشديد يغني عن زيادة الالف الخ قد يقال المفرد
وايضا الوزن وحسن الادماج ورده الفاضل المحشي بانه ينبغي ان يبنى
للمتكلم بالتخفيف ثم قال قد يقال انه لم يجعل النون بدلا من اللام
ثم يجعل المشدد للبعيد بل لمجرد تثنية البعيد سواء في الترتيب
والبعد والتشديد يفيد البعد في افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام في
الله واختصاصا افادة البعد باللام ممنوع وقال المحشي لا الالف او ان
لكل جعل اللام نونا والنون ورده ايضا بانه لا اثر للادغام يجعل
مثل الثاني وههنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع لان مثل اطرد واوجع
انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علما مع انه قد يتوهم
الغيبة وبانه الادغام مع سكون الثاني فغير فان اللام ساكنة تحركت
لالتقاء الساكنين ولا ساكن هذا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول
اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فتسلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام
بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز مثل كي يحل انه يحل الا ترى ان اللام
مكسورة عندهما هذا الوضع وايضا الادماج ورده ايضا بانه لو كان
بدلا عن اللام لم يصح هذا مع انه يصح حاذا الكوفة
جاؤا في الجمع لعدم الالتباس لفظا فيجوز ان يجتمع الدالان واما
لم يجتمع للبدلية وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين

بين نون التثنية والالف باللام وانه لا اصل لدخول بعد تمام الكلمة وقد
جاؤا ليكونا بالدال النون بإبدال واما تخ بالتي وهنا بالفعل و
وبهنا وبهذا لزم الفرق وانما ينفع لو جرد ما يعم اولا فليفرد هنا
بالتي والتثنية يجعل الكوفيين الكرد وبها الكوفيون فالمحقق لا
لاستعمال غيره الا جارا والثاني للقرب وتساووا للبعيد والنوع الرابع
من الانواع الستة الموصول بغيره وهو منه الاسمي وانما للموصول
بغيره فمعنى لم يذكره الفاضلان وهو في الاصل كما لا يخفى جزء الاسم
وعلامة جزئيته لازمة البعد المبتدأ لاستلزام التدوير ما يفيد لم عرف بعدم
صيرورته جزءا في الاستقلال واحتياج الجزء مرة الاصل في معرفة الا
تحصيلا بالتعداد قد معنى المعرف باللام مع انهما سواء المناسبة
لاسماء اشارة كونه فرد المبهمات والبقاء اي الموصول فيه جزئية فرجع
ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود معنوي بين المتكلم والسامع على ما
وصف والبعد بما يقول لجملة خبرية معلومة للسامع فانتفاء المتكلم
ليس معنى بل لكونها معلوم الوقوع قبل التكلم بها والحكم في الطرفين
ايراد ولو كانا الخبرية غير معلومة لا ينبغي ان تورد صلة وبما ذكرنا اندفع
ما قيل ان الموصول لو كان معرفة بالصلة كما ذكر الموصوفة بالجملة معرفة
بها فيلزم عدم التفرقة في مثل بين ان يقول موصولا او موصوفا في مثل

فضلا عن المعهود بين المتكلم

زيد او يجوز حذفه اى الضمير كثيرا لو منصوبا او قليلا لو مبتدأ او مجرورا
عند قرينة اذ الحذف بدونها لم يسبق او لبس ويجئ بها لو منصوبا لكونه خبرا
فى الاصل وهو اى ضمير الغائب الذى هو الواحد المذكر والالف الاخرى تؤنيث
بالجر اريت لمؤنث وصف المؤنث كوصفها بالمذكر فانه فى حكم الضمائر
المشتقة فى وضع الاصل شرطها لا يبين معرفة بدئ او نكرة ثنى
اصلية كما ايا عند البصريين وفى اوتى عند الكوفيين لتفصيل بين الاولى
والذال النساء التى ذوى لو صل ثم كثرت واشبعت قال الفاء العصا بها
مما يحمل منا فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بالياء اذ الالف
ليست بخبرة منه بل كما تبرأ بها لكن عدل عنه هذا لتبقى لها منزلة الجزء
منه للزوم ما وليت اى الواو الذال دفعا والذين نصبا وجرا
ذكرت فيه بلا ميم للفرق بينه وبين الجمع وجمعه الذاء والتاء والجمع
المذكر وقيده الشهيل بالعقل الا ترى فى لما حوال الثلث من الوضع و
الجر والتاء كالذى للواحدة المؤنث ولك اها اى الواو الثنائية دفعا
والتين نصبا وجرا وجمعها اللوائى وجائز اللوا بحذف
الياء معادا اللائى بالهمزة والياء واللاى بالياء فقط ساكنة او
واللائى بالتاء والياء واللاء بحذفهما اكتفاء بالكسرة والذى بالهمزة
والياء فاعلم ان الاشهر فى الخبر فى لبيك الفاظ نهذا واللوائى

قوله لغيبة ثم ضربته اما الدفع للملزوم فظاهر واما الدفع اللازم فلان
من اللازم بحسب الوضع لغيبة الاسم المعهود بكونه مفردا بالذكر وهو معنى الثانى لغيبة
انثاه مفردة بالذكر وفى تخصيص لكنه ليس بمرضى والتفصيل يطلب من الاصل والله
شرح التسهيل هذا ايما ما يأتى نحو وقالت الدعامير والعهود غيبا ان سبل يوسعا
وقد يرد بحسب اصلية لغيبة كقوله تعالى لكن الذين يتقون ربهم لهم غرف وقد
يزيد القصد الى التعظيم نحو الكوثر لكونه الشائع فانه استطاع اغنى واما تعلب
فمن الذى لا يعتصر منها اى الجمة ضمير يبدأ به الموصول المربوط بخفية الضمير
لغيبته واصالة وذا صاحب التسهيل او خلفه اى الضمير وقال الدماميني 2 شرح
به الخط كقولك ايارب لعلى انتهى وكل موصول والذى رجحه ابن الناظم
اى فى رجحه لكن قال ابو حيان منعه لا يجوزه وقال بعضهم يجوز بسيبويه والجمهور
فتى القصة اى فتى هذه الزمان والاقحام العام كما تقدم للشهيل
وقال الفاء العصا والالف الضمير غائبا لان الظواهر بارزة حاضرة فقد يؤتى
عنه اذ كان الموصول او صوفه خبرا لمبتدأ محذوف نحو واتلى عليهم نبأ الذى
ستميمة اى جيد ومخوات الذى قلت وانما اتى كالعلم منها لخبر اخذه
باسمها او شبهها به فلا يجوز الا لغيبة نحو الذى قال ابوه اما ترى الرجل
قلت اغنى لانه غائبا بانا انت ويجوز الا تمام الذى هو حال ثانية وانا
اذا وجد ضمير ربط الصلة عائد على ما منها نحو فلان الذى مررت به انت ومررت زيد

الاسماء التي فسرت الا الذين الذي او في نحو بعض الافراد دون تعيين
فيسمى لام الفرد المنتهي نحو اردت الشراء فاشتر اللحم حيث لا عهد والفرق بحرف
المد اذا قصد به معين نحو يا رجلا اقبل فكرة نحو يا رجلا والمقصود من لم
يذكروه لم يجعلوا في الفرق بالام اذا اصل يا رجل مشتوبا اتبعوا الضم الضم
لم يسلكه مسلكهم لكونه تخلفا والنوع الخامس من الستة المضافة الى احد هؤلاء
الخمسة بالذات او بالواسطة مما يتبع الاضافة اليها ليدل بذلك على صحة الا
اضافة المعنوية بما فلا يرد انه لا يصح الا في المعرف بالمد وما اضافة معنوية
اي لم يتخلف الابهام كمثل غير فقد سبق انه للصفة لا يفيد تعريفا نحو غلام
زيد او زيد غلاما او تعريف مساو لتعريف المضاف اليه عند المحقق والتابع الثاني
من المعطوف بالحرف اي المعطوف باحد حروف معلوم كونه بالواو لكونه مستقلا
لفظا وهو فلان ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السابق كما يجيء وللاتباع
بدخول الواو بخلاف الضمة بتوجه الحق بالاتصال بها كما يجيء في التأكيد وتركب
تعريف انها لتعدد مصدقه في غير الواو والفاء وثم بخلاف الاتكلف اركته
البعض والكتي بما يلزم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة التي للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة مع
الواو لزيادة المعطوف كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
عادي والتأكيد الواردة بالفاء او ثم لمجرد الترتيب والارتقاء نحو ما له

والمعطوف على الذي الواحدة بعد ما الكافة للاستوام نحو ما صنعت
اما بعمرو اما الذي فالرفع اي وجوبا ليخلص السؤال والكرماء السمين وجوبا
النصب بتقدير الفعل المذكور او اي شيء فالنصب كذلك يجب ليخلص السؤال
ايضا في كل ما فصلتين ويجب الرفع عما انه جيء بعد ذي العلم
الذي يتحمد وما الجنسية في الخاص والصفات ذي العلم والجنس ما يستوي
فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كذا ذكره ابن الحاجب
العطف او ذي للذكر وذاتية للمؤنث والالف اللام اي مجموعهما علما
في شرح المفتاح للتعريف والتفاتا الى الام وهو عما ما هو لهذا
في حرف التعريف فعلما هذا فالوجه ان يقول الكلمة ذكره في الاتحاف
لكن هذا لما سبق ولعله مشى في احد الوضعين على احد الرأيين
وفي الخزعبالات الاثنين في اسم الفاعل والمفعول والمنعوت بهذي الذي
المذكر والتي في المؤنث والنوع الخامس من الستة المعرف باللام سوا
كان للعهد الخارجي عما ما هو المتبادر عند الاطلاق او الذهني اذا اشير بها
حصة معينة من ماهية من حيث هي فلها اما فرد او افراد او نحو فالم رجل
فاكرمت الرجل المعهود المذكور او الجنس اذا اشير بها الى نفس حيث
هو هو فيسمى لام حقيقة نحو الرجل اي جنس حيوان المرأة اي جنسها او
فرد حيث وجوده في ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان

بسم الله وبالله ثم والله ولى المعطوف عليه الصفة نحو
جاءنى زيد العالم والشاعر والكاتب ونحوه نحو مررت كيف ولو كان المذكور
لا يستحق الرفع مرتين وجعل الرفع الواجب للكلام المقتضين
وجعل الاحد ما والعشرين الاخر لما لم يقل بها احد وهى اى تلك العشرة
واحد احسن فى نحوها هذا وابن كما اخر الجحد فى نحو قام الانطلاق
الطويل الواو للجمع مطلقا والفاء لمع الترتيب بلا مهلة وثم
فيهن للتعقيب وثم للترتيب مهما وحتى لم معها ايضا لكنها فى
وهى فيه غاية للخارجة كما فى والمعطوف به جزء قوى او ضعيف من
المتبوع ليفيد قوة او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل
بالحمل ويدل انتهاء الفعل اليه على ان جميع اجزاء المحمول اتصلت
حتى الاخير وقدم المجاز حتى المتأخر فانه للتأخير الذى يستحق
الاول ولا يغير الاشياء عما هى به لاستحقاق الناس بوجودهم وتقدم
تدعم كريما يجاز على حالهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك واو
واما دام لاحد الامرين او الامور بها يفهمون عند المتكلم وبينا
للجمع المشترك بين الثلثة والا فالاولى تجيئا للتفصيل والاباحة
فى الجمعين عند بخلاف ام وام المتصل لازمة للهمزة ولو تقديرا
يليها احد المستويين والافراد ام وبحاء بتعيين احدهما او ابهامها

نسخة وقال

او نفيهما لا يتم الا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند
فيطلب المتكلم الاخر الا قد مع الشك فلما تأتى فيستحيل فى غيرهما
لا يام شاء فى الاستفهام نحو اذيد عندكم عمرو ولا النفى ايضا لان نحو
جاءنى زيد لا عمرو ونى لا زيد الا يجاء الا فى زيد بالمجرور واما
مع النفى فلحكم النفى عن الاول وجعل الحكم بضده نحو ما قام زيد لا عمرو
على اخر فلكن فى عطف المفرد للاثبات بعد النفى كما قام زيد لكن عمرو اى قام
عمرو فيه بخلاف الواو فى عطف الجملة للاثبات بعد النفى والعكس فهو نظير بل نحو
جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو وقد جاءنى بل للاضراب
واذا عطف اى العطف بالحرف او وقع العطف على الضمير المرفوع المتصل
بارز او مستتر احتاج الى تأكيده او منفصل ما لم يكن شرط العطف عليها
يجب التأكيد بمنفصل ويصح تركه يعنى ان شرط العطف عليها التأكيد
به فالجزء شرط الشرط بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء الذى
الجزاء شرط الوجود فى الجزاء وبين سببية الشرط يجب الذى هو وقد
يغير الشرط فى مثله بالارادة كقولك اذا اقتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم واذا لم يقيد قوله يجب التأكيد بالواو كذا حققه الفاضل
واما اوهم قوله يجب المجىء اذ كونه التأكيد ما حزم العطف مع انه ليس
كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت انا وزيد يجوز نصب زيد بوهما

وجب الوجوب ان الفاصل المنفصل كالجزء من الفعل فيتوقع كما المعطوف
عليه بعض حروف الكلمة فيتأكد بتكرارها منفصلة من حيث الحقيقة والا يجوز
العطف على التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يتوقع المعطوف
تأكيد الضمير ليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف
كقولك ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اي تركك التأكيد بلا قبح مع
امكانه لان يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المحقق
نظرا الى ان فائدة الفصل قد يقع بحرف واحد كالواو في الآية المتقدمة
يحصل الطول بحيث يتوقع الواو فالاولى ان يقال اما اولا فلان
الاختصار انما ذكروه لكونه خلاف الاصل فكيف يعارض الواو فصلا وقع الترجيح
واما ثانيا فلان الفصل كلا او بعضا فائدة التأكيد لما كما يكون ما ذكر
في التأكيد قد لا يفيد انتفاءها الوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيد
ليحصل به التفصي في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض قرينة
على متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب استقلال المتبوع بسبب
وفي الفصل بالتأكيد فائدة اخرى وهي ايذانه باستقلال المتبوع بسبب
لكفاية الفصل به او فصل من يقوم مقامه فلو قال وانا عطف
على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال السيد وهي الكاف
اخصر واسب وافيد تدبر وانما جاز التأكيد والبيان بلا فصل

ترك تقريد وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي
بأن يذكر بعد الأول ما يدل على التأكيد اكتفاء بدلالة السياق عليه ثم
ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الأصلي وقد يجعل ذريعة
الى دفع الجحود او السهو او عدم الشمول كما يشعر به كلام ابن الحاجب
والمقصود من البيان والتبعية كما لا يخفى لا التقرير وان لزمه ومن
التوكيدية مثل نفخة واحدة والمراد باثنين تقرير جزء
المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التأكيد عليها وهو تمام لفظي سمي
لانه يقرر لفظ المتبوع لخلوه عن المعنوي كما يجيء وهو تكرير اللفظ
الأول لما بعينه او بجوانبه مع اتفاقهما في فرع الجنس او مرادفة
في المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ كلها اسما او فعلا
او حرفا او مركبا قال المصنف وهذا ايضا يظهر لك الحال في تقريف
ابن الحاجب وان امكن الجواب باستناد ارجاع الضمير الى التكرير مطلقا
لا الى التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويبقى المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
مخصوصة كالمعنوي ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيد
او حسن بسن وضربت انت وضرب زيدا لا او نعم
نعم في جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوي لانه يقوي معناه

فقد هو مخصوص بالمعارف ثم الاسم الجزئي كالمضمر في الالفاظ
كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما
يفيد العموم اذا كان معلوم المقدار نحو درهم درهم ودينار دينار
ربما لا دراهم ودنانير والمعنوي نفس وعين بمعنى ذات ويجيء لجزئية
ذي قيمة ودون غيرها نحو جاءني زيد نفسه بخلاف عينه كذا في التسهيل وقد
يؤكد بهما الواو والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول جاءني زيد نفسه وعينه
والزيدان او الهندات انفسهما او الزيدون انفسهم او الهندات انفسهن وكذا
عينه وكلا اسما المذكر وكلتا اسما المؤنث يؤكد بهما المثنى كذا مثنى للمضمر
كما في الرجلان كلا اسماء وكلتا اسماء وكلا يؤكد به الواو والجمع مطلقا بالمضمر
المضمر كقولك الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري
كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالهمزة او بالجيم كلها بجعل الجميع
الواو والجيم باختلاف الصيغ كما حكاه الكسائي اجمع والله اشتريت الجارية جمعاء
وجاءني القوم اجمعون والنساء جمع وكذا الواو ولا يؤكد بجمع وما عطف عليه
الا ما يفترق اجزاؤه حسا او كلا يعم المثنى الكلية والاجتماعية لا يستعمل
الا في اجزاء المتبوع بحيث اذا فرقها لم يكن في التأكيد بها فائدة وهي الشمول
لعدم تحققه ولا النهاية في الجمعية اتبع بجمع بتبع بالجيم بجمع بتابع للجميع بالجيم

فان لا فعال جمع فاعل يختلف فيه ذكر الفاضل العصام الاجمع للظروف
دلالة عليه يقال تبعد اذا مشى خلفه او مر به فخضرموه فقوله والاستقدم
بهذه الثلثة تعليل اى اجمع اذا اجتمعت معه وقوله دلالة تذكير بدونه تأخذ
وفيها بالخفض لما مر في التفسير وفيه تذكير بدون عطف تفسير لان محمية
وبيان معنى الاتباع قال الاول ناظر الى الاول والثاني للثاني وفي نسخ الكتاب
بالفاء بدل الواو وفي تغييرية وتفصيلية واذا اكد المضمر المرفوع المنفصل
بارز او مستكن بالنفس او العين اى باحدهما اكدا ولا يؤكد منفصل وجوبا
دفعا للبس لما في المستكن وجاز في البارز قال الفاضل العصام ويبطله
انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تأكيدين فلا يتصور اللبس واقول لو لم
يذكرا لالتبس لان المراد بهما ذكر المعنى فهما تأكيد او يجوز فيهما ما علمت
فافهم واما اذا اكد بغيرهما فلوجود اللبس في الجملة بخلاف تركيد نفسك
وعينك نفسك فكذا اكد بغيرهما لان اجمع ولغوية تستعمل لغير التأكيد
وكلا وكلتا المضافتان الى الضمير لا يقعان غير تأكيد الا مبتدأ فلا يرد نحو
هو يضرب هو نفسه اجمعين وهو بت انت نفسك او عينك كما لم يذكر
هذا مستفاد بيانا للنفس والعين مع انهما كهما وهو موجز واجتزأ الا مختصا
في الكلام ج بالاضمار لان الكلام السابق في بيان ذوات المؤكدات
فلو ذكر هذا استطرادا به يحصل الفصل بين المعطوف بين العصام وبينها

بنسبة اى زيد بالى مقصورة
ونسبة الى الجامع

منها وقدم عليه نون الثلثة المذكورة اتباعا لما جمع وما يتفرع عليه
عكس ما في الكتاب فتفصيل بيانا لحكم بيان الذوات والاتفاق للفصل بينهما كما
في الاول فافهم والرابع البدلي في اللغة لمطلق الغلط ظاهرة وهو
في اصطلاح المقصود بالنسبة والواقعة على عطف البيان على ما في
الكتاب وهو بما يناسب الى المتبوع لكنه آلى التكلف كما ان الاولى
حيث قال اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما يناسب الى المتبوع اقتفى البيان
انه ليس مقصودا بما يناسبه كالمجيء في مثل جاءني زيد اخوك فان المقصود
به ليس اخوك فقال الفاضل العصام وبعبارة نقول انه نسبة الى الاخ ليست
مقصودة من ضم اليه فلا يتقرر زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع
النسبة اليه كما في بدل الغلط او الى النسبة من التقرر والتمكن في
الذهن كما في البدل في فرح البدل منه عن نحو اضربه زيد نحو
اذ لا يقصد بغير انه بما يقصد النسبة اليه بنسبة ما يناسب المتبوع بما
يقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه الى شيء وما افتى المعرفة قوله بالنسبة
عاصره الفاضل العصام دونه اى المتبوع في جر ما عدا المعطوف بحرف
الاضراب فيخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود للمتكلم ابتداء ثم يقيد
فيعرض فيه ويقصد للمعطوف فكلاهما مقصود وهذا سهو لان الاضراب
في معنى الامر بهو الاحياء الذي وقع في المتكلم ولم يكن بطريق القصد

ولما ذكر بعض بيانها قال والبدل الغلط ثلثة اقسام ذكر البيان منه بعض ما ذكره
ثم بيانها الغلط وشرطه ان يتوخى ثم الاخر الى الاخير ويسمى بدل بداء نحو
بدر شمل وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول جاءني زيد فسبق لسانك الى رجل
وسيأتي القصد وسبق اللسان الخبر ثم تذكرت الزيد فتركت الاخير
في كلام الفصحاء وان وقع في كلامهم شيء قليل من الاضراب للغلط فيسمى نظم الكلام
لا فرق بين الاضراب او تسمى بدل الغلط لانوجب اذكرناه الفصحاء يرون
بانه يصير بدل كل والاول اشتمال فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان
يقعان في كلام الفصحاء الكن لم يعبروا عنهما والاول يبدو لي والوجه ان
يزيد بدل الغلط اذا لم يتحاش وينقض الغرض بصفة اتحد بها واتى وبهذا
في ايها الرجل وايا هذا الرجل وايا اتهذا الرجل فانها المقصود بالنسبة
دون ما كالا يخفى وفي الغلط اقسام اربعة بالاستقراء بدل الكل اي
بدل هو الكل من الكل وهو الجيد من اضرب الى البدل الذي يطلق عليه الكل
عالم واحد وان لم يكن تاما وبين او متساويين نحو جاءني زيد اخوك
وبدل البعض اي بدل هو البعض من الكل اي كان مدلول البدل جزء
مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال اي بدل
غير ما يبلغ اشتماله على المبدل منه عبارة عما كان بينهما تعلق ملابسة
بغير ما اي الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الاخر ليس

ليس بشرط بل يكفي التعلق بكون الاطلاع عليه بحيث ينتظر النفس اي
تفعل السامع بعد ذكر الاول وهو البدل منه ويتشوق الى الثاني وهو البدل
نحو سلب زيد ثوبه فانك اذا قلت سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر
ما يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل يحوي ويحتوي نحو الثوب وغيره وهذا هو المعنى
ولما اقتضى ان لكل من الاربعة ما يغايره اقتضى ان يفصح عما وقع غلطا
في جاءني زيد غلاما بدل الاشتمال ولم يذكر ما يدل على بدل الغلط وبدل الغلط
اي بدل مسبوق بان تكلم بالمبدل منه غلطا صريحا او غيره فيتمكن اقسامه
الاربعة اذ لم يخل الغلط اما ان يكون بالمفرد او الجملة والاول اما ان يقع
الى ان يرجع ضميره الى المبدل منه مطلقا او يقع القسم الاول في كلامهم كما
اعترف به نفسه او لا يرجع الى ما وقع الغلط صريحا بقرينة المقام بان يقع
الاخير مهملا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالاخير يحتمل كونه البيضاء وكونها
شاملة لها بلا تكلف كما صرح به فلا يصح ان يخبر بانه اخبر بوجوب احدهما او لا يقع
في كلام الفصحاء ان يورد دون بيان ويجب وصف النكرة المحضة للبدلية من
المعرفة تنزيلا الى انه لا يلزم ان يفيد البدل منه تعريفا وتنكيرا كما في ربما
يجاء برجل غلام زيد بدل الكل فلا يتحقق غير وصع المبدل منه ولا يعرفه تماما
فيها البتة كالجاهل الذي يعرف النكارة ولا يعرف المقصود بتعريفه غير
وكل جمع نحو قوله تعالى ناصية كاذبة ولا يبدل الظرف للضمير

قد سقط من هذه الصفحة ما يقارب ثلث الصفحة

ذكرها بعده وبالجمع المكسر مذكرا ومؤنثا وهو ما فقد ثبنا واحد
الجمعية احتر ز بجمع السالم مذكرا ومؤنثا اذ اعرب الاول بالحروف
والثاني بالحركات فقط للسنة فانه للمختار وبيانه وما خرج منهما وهو
احدهما فيحتاج اليهما كما سيجيء احتر ز به عن جمع المذكر فانه اعرب بالحروف
في الاحوال الستة المقابلة للغير المتكلم فانه للمتكلم فيها ما فصر وعن
المعرب بالحروف كما سيجيء نحو جاءني رجلون ورأيت رجلين ومررت
برجلين بجاءني اثنا فقط للاعراب بالحركتين فقط وهو ما فوق الاول
ما بقي للمفرد كما في الكسرة وانما اتى به ليقول اما بالفتحة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فهو اي ما فقد الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المتمكن
نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وسيجيء تركا الكسرة فيما عمل
فيه النصب المناسبة بينهما وتوى بها على ما فوق الفتحة مجانسة في الرفع فانه على الواو
والثاني ما بقي للمفرد كما في الفتحة وهو ما تا ليتقوى واما بالفتحة رفعا
والكسرة نصبا وجرا وهو اي ما بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم
وجمع تكسير الجمع لبقي جمع وتية اصلية وهو جمع المذكر السالم عما سيجيء
نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات اما الثاني وهو ما بالحروف
الخمسة ايضا اي كالحركات الخمس اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة
في الاحوال الستة عما سيجيء اصلا كما في الاعراب المكرر بالواو رفعا والالف

والالف نصبا والياء جرا فهو اي كل تام الاعراب بالحروف الخمسة الاسماء
الستة المضافة اذ يعرب بالحركة لا غير بأن المتكلم اذا اضاف اليها بالحركة تقدر
كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجيء للغرفة اذ للتنوين جمع المذكر السالم عما
اعربها بالحروف فلكمها ليس بتام في الاعراب وليوافق المكرر بالحركة بالحركة
اذ للصفة بالحركة كما بالحروف نحو جاءني ابو مررت بأبيه ورأيت ابا وانما جعل
اعرابها بالحروف في كلتا اسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة فيما عدا ياء المتكلم
دم محذوفة نسيا في حال الافراد ويجيء في العصا فانها شبهت الاثبة فانه
جعلها علامة كالواو في الثنية والجمع والالف عضة للحركة فانقلبت الى ما قبلها
بسبب العلم وقد علم ان اصل الحذف دون الحركة يحتاج الى دم اذ
الاثبات اصل في الحروف والحركات قد يحذف العين اخت الحذف للام كما يحذف اللام نسيا
ويجذف في العصا للام لم يحذف نسيا اصلا فلم يثبت الواو ثم قلبت الفا فيها
جزء محض ما كلمة والحركات وصف فنسانيا وما لزم التحريك في التصغير
بسبب يجيء باعادة الى اصلها الحركة ذكره في الامتحان واما ما فقد الاعراب بالحروف
اما ما الواو رفعا فهو الاصلية كالتي والالف فرع لياء المفردة
والنظر الى هذا قدم جمع المثنى عكس ما في الكتاب والباب والياء نصبا وجرا
فهو اي ما فقد الاعراب بالحروف جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير
بناء
واحد الجمعية والتثنية في نحو مسلمين ومسلمين وعشرين وثلاثين وقلبت في
الثنية

وان يعز وان يرو وان يحنى ولم يعز ولم يرم ولم يغش
والرابع وهو ما بالواو مع نون التوكيد لا يكون الا فعل المؤنث وهو
اي الرابع الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير الواو
الذي هو للجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل به لكان مبنيا
كما لو اتصل به نون التاكيد كما سياتي وفوه بالنون ونفس وجمعه
بحذفه لان الضمير المرفوع المتحرك بديل عن اخر متحرك وهو
جعلوا المؤنث بحيث لو لم يتحمل الالف والواو لحركوا جعلوا المؤنث
بالنون لعدم امكان حذف العلة فحذفوا ما يحذف حتى تحركه وحملوا النصب
عليه دون الرفع لان الجر بعد الجزم والنصب نائب عنهما
وكونه اعلا في الفضلة فلا يحمل كما يجر دون الرفع في الاسماء
فناسب ان يحمل عليه في الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون
ويرميان ويرمون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن
ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا
فالجموع اثنا عشر الاعراب الحاصل به التقسيم بحسب الجمل ستة
ستة منها باصالة كلمة الاولى والثانية والتمام الاعراب وناقصه المنقسم
الى قسمين وانتازعها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع
والماذكر فيما سبق للشروع في تعيين المشروح والكلام اخرا بدء

فرقا المصنف الخ بيانها فقوله فلم اندرج الا اصطلاح بالمشروح سمي بكونه
مرفوعا الخ بيان لما استتم الكلام اولا وبحسب الاتيان بما الفعل بالنسبة او
لغيره بخلاف الجر والتنوين اولا ذيا به قوله لاصالة اولان مفهوم ويدل
ما اي اسم دخل الجر بالكسر نيابة لاصالة كالبس والتنوين لعدم مشابهته
بالفعل وبهذا الاعتبار عد المعرب بالحروف ويغير المشروح سمي به لعدم ما
ذكر في المشروح اسم مفعول بمعنى فاعل اي يغير المعرب بالحروف لان الشيء انما يتصور فيما شانه
التحول فيزول ذلك وسيجيء ما يصح به ان لا يتحقق لا يدخل الجر بالكسر قد يتبين
على انه منع بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين للتمكن لان ما
الفعل في تحقق النوعيتين اذ الفعل في الاسم في الاشتقاق والافادة
وكل علة توقع شيء ممنع من الفعل لغير الكسر والتنوين وما كان
المقصود من التنوين معرفة المفرد الجري عليها الاحكام وهذه المقاصد يتغير بعض
انواعها بالجمع فتجبر العلل وشرائطها تاثيره وهي لما تيسر الا بالتفصيل الذي
يدل الجمع وزن الفعل منها محتاجا الى التتبع للموارد مع انا نذكر العلة
التقريبية ويحمل التوقيف كما صرح به في الامتحان تركنا توقيفه واكتفى
بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل به نوع معرفة وضبط للافراد بالتوقيف
على الاستقراء في الجملة واما تمام المعرفة الى التفصيل الآتي فهو امر غير
المشروح فعلى ان يكون الاول سهلا وهو ما ليتوقف فهمه على خصوصي السماع ولا
يمكن

ان يذكر فيه قاعدة كلية من ضرب ما يخص من احاد ومزجه وثناه
ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع قال الزجاج مسموعة انفاقا او قو
في الشعر فصلا لاشتراك الكوفيين يقتضي عليه بما وقع الى العشر
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع
بلا سماع بل للتسوي مع ما النسبة نحو خماسي الخ تسامح بهذا قال الفاضل العصام
انما لم يكتف بالتسامح في عشرة مع وجوده في العشرة لانه لا ينفع في مفعول والة
في الاسم ولم يجعل ايضا تابعا مع اليادين على السماع لجواز ان يكون النسبة لغير
كما تقدم او ليضيف مفعل وجعل ابن مالك خماسي مخمس سداسي مسدس الخ
معدولا عن العدد المكرر اذ في معنى كررو ثم اصل تكرير اللفظ اضافة احاد
الى الموضع احادا او موحد احادا واحدا واحدا كذا قيل واخر جمع اخرى
مؤنث اخر وبوا سم تفضيل لا ينصرف للزوم منع الصرف اصالة ثم نقل الى معنى
وقيل الزمخشري ان الالف واللام او الاضافة وحيث لم يستحق ابوحيان منعه لعدم
مراعاتها فقيل انه معدول عما هو مزيل فقيل للعدول عن التنكير
وقيل عما لا يزيل فقيل للوصف افراد وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
ولم يذهب الى كونه معدولا عما هو اضافة لانها توجب التنوين او
النون او الاضافة اخرى مثلها كما مر وليس في اخر شيء من ذلك وقيل الفاضل
العصام انما لم يذهب الى ان ضعيفة لانه يرد القاعدة في تقدير الاضافة

لانه قد ضاف الى العدد لفظ ويرد ما يدون بعيد والوجه الوجيه ان يجاب
ان ما ذكر اولا ما يتصور ذكر الاضافة فيه بالنظر الى ما يضاف اليه
وحكم بانه معدول عن احد الصورتين متى ذكر الاضافة او مثلها ان كان لهما
اذ لو كان معدولا عما لم يذكر مرفتضى الاكثر انه العدد بهذا التكلف لم يفد
بردا الوارد وصحة الصرف لقيام العدد الاصلي العلمية لكنها
في ما نحن فيه والسبب كلها العدد التحقيقي والوصفية اذا العادل
اصليا في العدد الاصلي في ضمن نحو جمع وكنع وتسع وبصع جموعا
فاجمع جمعا مؤنث الجمع وقيا التكبير فعل اصفة فعول اسما فيها
فهو معدول عن احدها واجمعوا اي تمام الجمع في الاصل فعل تعقيبا
شاة وقيل عليه البواقي والسبب فيها العدد التحقيقي والوصفية اما الاصلي فلا يضر
الغلبة الاسمية وقيل الصرف ايضا للعلة بتقدير جمعهم حيث لا يذكر بها
الحمر وعدم ملاءمة لها والاصل في الصرف لا يستلزم عدم ملاءمة تقديرها
وقيل الصرف الوصفية والتعريف بلا اداة فهي شبه العلمية وليهذا الا
لم يقيدها بالصفات كما قالوا اداة انما قيد بجمع لانها لو كانت مفردة بان
اعلما نحو كاسر ونحو عمر وزفر وزحل اسم يخم من النحو قرن احم
جبل فمزدلف ان كان علما كما قالوا فالعدد التقديري والعلمية ولو بلا ثان لم ينصرف بل لاه

ولو لم تكن اعلاما بالامكان لما عرفت لبقائها اعلاما بعد زوال الحدث و
التالي قياسي وهو ظاهر لا يتوقف على خصوص صيغ السماع بل يمكن ان يقيد
فيه قاعدة كلية وهي كل ما يختص بكذا يغير اليه باء النسب لكن في قوله
وهو كل اسم بني او زنة اي هيئة مخصوصة بالبعض في الوضع الاول فائدة جديدة
في الاسم لما سنذكره الفعل او الحرف كمن سيجيء لكن ثم مشددة العين
علم الزمن المجازي معناه في الاصل السرعة في الشر وبقرينة المجاز انتقل
واتبع وكتمي وغيرها كرم او زنة الحماية في السداسي معلقة او المجهول وكذا
في علم المجهول او في محل اداء الوزن او مجاز بالحلول لاحد هذين والمضاف
الى احدها نوع اختصاص بدي حرفا يتبين محل الكل ذكر الوزن غير قابل
للتاء المحركة للتأنيث لانها في باب يخرجها عن كونها وزنة الفعل لا
بالاسم فوزن معها غير مشعر في العلمية والتأنيث كجعلة وارملة
اذ اسمي بهما فيدخلها في قوله كلهم فيتأتى التأنيث لا لوزن الفعل كما
ليخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والسبحلية ووزنه الفعل وكجعل
افعل التفضيل والصفة اي كلاهما عاما وزن افعل موضوعا للتفضيل
والوزن والصفة نحو افضل التفضيل وابيض للصفة والسبحلي صفة
ولم يقيدها بعدم قبول التاء لان كلا منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة
لبس لهما ان يقبلا التاء بعده فتقع اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثاني

مطلب
علوة الكلام

مطلب
شرط العلمية

في فعلاء وكل اسم العلمية غير عرفي في الاصل استعمل في اول نقل الى
المرتجل سواء كان ثمة في العلم ايضا او اشتهر بنقل بعدها فظهر بطلان
ما عبارة الكافية قال شرطها ان توقع علما في العلمية وما قيل ثم العلم
الحقيقي وهو كل ما جميع بين الحقيقة والمجاز والاقوى انه هو والا يجب
ان يقال ان التاء تلحق بالاول دلالة للاشتراك في العلمية لكون الشرط
ظهور العلمية للكل وفي وجوده نها حثا لا يخفى كذا لا يتم اذ يجب
بقاء العلم مجازا بها وظهوره بها اذ لو لم يكن كذلك لم يفرق في العرف بين دخول
اللام والاضافة والترخيم والتصغير فيرجع الكل الى لفظ العلم في مقصد
الدوتوثر وهو اي دخول التاء ذكر الا يخفى تأثيره في على الاحرف
الثلاثة اي متحركها او ساكنها فالاول كما في فاء الروم اسم جنس بمعنى
الجيد ثم نقل علما للاثر وانافع لجودة قرأته قدمه للتنبيه على ان
بلا تكلف وابراهيم ساكنا للاثر كما الثلاثة الاول للثاني والثاني
للاول او شتر وسقر فتح مسقر اعلم ان هنا ثلثة مذاهب الاول
جعل العجمي كالتأنيث المعنوي بدليل اعتبار علمية ما وجوب ترجيحه
في نوح الا ترى كيف هند فيما لم يختر وقدر نحو باء التأنيث
امر حقيقي وعلامة تظهر في بعض المفردات والعجمة امر اضافي
لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو عند اعتبار العجمة

في نوح واعتبارها في مخرجة المقوية لا استقلال السببية واذ لم
يسمع قطاع العرب في مثالها عند الناعدم اعتبار تحرك
الاول في المجرد اصلا بخلاف التاء لاعتبار في التأنيث لقيام مقام
الرابع القائم التأنيث في المجرد وبهذا لا يعقل في
اذ لا معنى تسيد شيء ولا وجه للمقوية بخلاف الزيادة فانها كثر
المجرد الفعل والاسم والحرف بل الاول في الخفيفة ويكثر بها
في كلامهم فمقوية الزيادة المجرد معقولة وبمجرد زيادة حركة لا يوجب
طولا مؤديا الى الثقلة في نحو العرب الا ترى الى كثرة نحو جعفر في
وبهذا السيوطي وكثرة الفعل وايضا الوسطى التاء اعتبار بدليل منع
سقر وشتر وبهذا لا يرد نحو هند ويرد بانها اسما بقعة وقطعة
وانما لم يظهر التمرة في نحو بلكاسم رجل ولم يسمع منه ذكره في الاسماء
ويتبع ابنها في هذه الوشاء وكلا مؤنث سماعا الولا بالالف مقصورة
كانت او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لاما ويقابلها الصحيحة
بالفتح المؤنث بالمدودة بلا علامة السببية وانما نحو حمراء فيها
انما قامت مقام العلتين للزوم الكلمة وضعا مثلا لا يقال حمراوان
بخلاف التاء فانها لا تزال تزحف بعارض كالعجز ويرد للصوابة
الزائدة نحو السليق في التأنيث فتقوض نحو ظلم اذ لا يقال ظلم بمعنا

يا وان الزائدة اسبق الحروف فكذا الانفتاح نحو ذكرى وضراء وان
الزائدة للجمع التأنيث مطرد او في بعض المشتقات فكل المقصورة وافعل
التفضيل والممدودة في اصل الصفة الا ان يدعى عدم تعين الصفة
والكثرة ولكن ليس بقوي الا ان ينظم اليه قلب التاء او وي ورضي
معدوم فغلبت مغالبة التأنيث بندرة مفاد الالف فلكل الغالب والنادر
كالمعدوم وكل جمع وتاء التأنيث لفظا او تقديرا او تقديرا او تقديرا
الاول او الثاني او الخامس فصاعدا او تقديرا انما شرطهم العلة ليجبر
لان نحو الاعلام محفوظ فتنوع التغيير بقدر الامكان وانها وضع تأنيث
التأخر عن الاحاد بعد اسم كاحوص عن فيلزم ويبوأ في الاعلام
العلم الذي فيه التأنيث تقديرا نحو دعد في على الحرف الثلاثة تعلم الوقف
او الجوز بشاد هو محترك الاوسط حملا على المؤنث نحو قدم اسم
امرأة ويشفي ان يقول الجمع ليشمل مثلثا ويجوز وجه بهذا الاشتراك
ضعف التأنيث فلم يتقو على قوة للحفوظ الا بقيام شيء في اللفظ
مقامها او لن بالكون والحرف فالذي قام مقامها بدليل عدم خلوها عن
عوض مع وجوبه في مثل قديرة وهو كون الوسط قائم مقام الرابع بدليل
وجوب تحركه في مثل جعفر مع جواز مثل جعلى والجمع وان لم تكن موجبة
في الثلاثي الساكن الاوسط فهي الجمع فلا اقل من تقوية التأنيث وضعف عن

اول البيت
عن علي رضي الله تعالى عنه
ان فاطمة قالت جئن توفي
رسول صلى الله عليه وسلم
قبضت قبضة من تراب النبي عليه
فوضعتها على انفها فبكت وقالت رض شعراً ماذا على من شم
تربة احمد ان لا يشم مدى زمان غوالياً صبت علي مصائب
لو انها صبت على الايام صرن لياليا

في آخره الا ان يتركه كما في الاقوال ياء مكسور ما قبلها او آخره كما في حذف
لالتقاء الساكنين فانه كما للفظ المكنى مقدر لا منسيا حتى يبقى اعرابه
لفظيا كما في بيقاضي كما في ذلك الضرب اسما فوقه وتحته تقديري
الزوم تسكين الياء المذكورة لاشتغال المحل بالكسرة عليها واما
فلفظ الحمة التحتية علامة للجر في القاضي وقاضي البلدة واذ
كما فعل فرفعه فقط دون نصبه وجره اذ ما لفظيا تقديري
لاشتغال المحل عليها بحركة الفتح اذ لم يلحق بآخره ضمير مرفوع
لحق به فانه كما في نحو جمع المؤنث يكون محليا وان يجر يبقى لفظيا
في الاحوال الثلث نحو يرميان او يرميون وترمين ولن يرميا
ولم يرميا الى نحو يرمي يرمو وترمو انت اويي وارمي انا ونرمي
نحن والياس منها فعل الخ واو مضموم ما قبلها اذ لم يوجد
اسم كذلك فرفعه فقط دون نصبه وجره اذ ما لفظيا ايضا اي
كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها تقديري لمثل ما مر من اشتغال المحل
على الواو المذكورة اذ لم يلحق بآخره ضمير مذكور اذ لحق به يبقى
لفظيا او محليا كما مر نحو يعفو هو وتعفو انت اويي واعفو
انا ونعفو نحن والياء منها اسم معرب اعرابه الجر في محل الاسكان
بعد اي كلمة او انها بعض وصيا تغير الساكن فانها تسقط عند الملاقاة

قاة فيجتمع الساكنان فيجذف حرف العلة فانه كما مر ذكر الاسم من
الاسماء الستة المذكورة من المفردة المكبرة المضاف الى غير الياء
فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري لعدم ظهوره في اللفظ لما مر
نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان
جمع المذكر السالم فانه كما مر فيه حرف العلة واو مفتوح ما قبلها نحو مصطفون
ومصطفين بفتح النون في النصب والجر فتحذف الواو ويدغم الساكنين
بالفتح نحو جاءني مصطفو القوم ورأيت مصطفي القوم ومررت بمصطفي القوم
في الاحوال الثلث لظهوره في لفظ نحو جاءني مصطفو القوم بضم الواو
ورأيت مصطفي القوم ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما فانه
لم يكن ما قبل حرف العلة مفتوحا حينئذ فاي الواو والياء
الساكنين فيهن اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني مضاربو
القوم ورأيت مضاربي القوم ومررت بمضاربي القوم وان كان ذلك
الاسم تثنية فرفعه تقديري لحذف الف التثنية الساكنين وفي نصبه وجره بحركة
الياء الساكنين بالكسر نحو جاءني مصطفيا القوم ورأيت مصطفيهما القوم
على ما مر بحذف الالف ورأيت غلامي ابنك ومررت بغلامي ابنك
بكسر الياء فيهما والموضع السابع من المواضع السبعة المعرب بالحروف
اي الذي قضت عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه معاملا اعرابه

اي كلمة او شبهها باحد الاحوال

الاعراب ما كان تركيبه وكونه اوحركته اخره وسكونه بعامل اى بسببه
بوساطة او بدونها فيشمل ما دخول الجار او اضافة ونحو ما لا يتعلق
عليه ما ينشعر به تكثير على ما فهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين
للمبنى والمعرب بالفعل مع انهما مذكوران في الاقسام للاشارة الى
ان اعتبار تلبسه بالطرف بعد جعل الشئ شاملا وهو اذا لا كتفاء بذكره
في الاقسام او انه لو اراد الشمول لهما وقال وحركة بعد سكونة فيهما لصدق
تعريف المبنى على المعرب بالعكس وعلى تقدير تسليم تباينهما فجعل
الاول للاعم والثاني للاخص حتى يباين تعريفه تعريف المبنى فيجعل
الاول شاملا والثاني غير شامل فيه ليتم المقصود كما في المعرب
عما لا يخفى انما ذكر تعريف المبنى اولا لعدم حصول الغرض الاصلي من التعريف
بهما وهو معرفة الاعراب لاجل الاحكام عليها وبهذا لا تحصل الا بعد معرفة
جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب وما يخفى ان تقديمه لا يفيد انه
مع اختلال الاضافة الى اصالة المركب وارادة جزئه او المركب مع
الغير تركيبا يحقق معه علم وارادة بالمتابعة للنية المنافية لتوجيب الثاني
دون جزئه تحتاج الى تعميم على جميع انواع المبنيات وارادة بنية الاصل
لغرض والحاق الغير بغير الاعم دون بحث وكلا ذكر لا فائدة يعتد بها
بعد تعريف المبنى لتحصيل نوع معرفة وضبطه بما لا وقوف عليه الا استعلاء
مجرد واحد تام على تعصيل المبنيات وما عداه تعريفي بحسب نوعي ما لا

الحاق في الاخر فقط وهو ما اشتغل بالحكاية والمفعولية
ثالث بالعلمية بجعله الحاق في يا زيد ورب رجل ضارب
زيد فانه البناء لكونه مدخول الجار او لمضاهاته الحاق في نفس
اللفظ لان في الاخر عين فرظهر النصب بغاية تمامه في الباب ان
ذلك الحاق اوجب في الاخر بناء اخر لكن التشبيه بالحكم
باعتبار الحاق الاول دون الاخر فلذا اول الاول وبقي الثاني
صالحا لاعراب تقدير بالمحل نائبا مناب المعرب الحقيقي او ضاكلا معه
فهو اى المبني عارضيا او اصليا بالاستقراء ما كلية - كل حركة
وسكونة اى حركة اخره وسكونه لا بعامل اى لا بسببه ولو دخل
عليه بل بانه الاصل في البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب اخف
كما سيجئ وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع
انها معربة عند جمهور النحاة عند مذهب الاخفش وهو
كونها اسماء موقوفة مرتجلة بناء على انها تتلى بعامل ولو دخل
عليها جلس او ملبسا بحلة المعرب فانه ليس كذلك وهو في اعرابه اى
او ضمة ظاهرة فالمعرب محل اظهار العامل او محل للظهر
اعني الاعراب او محل الشئ محل لوصفه فهو اى المعرب مطلقا
وهذا كما يجئ تفصيل احكامه عطف بالفاء لانه مرتب عليه بوجه بنية

فانه اكثر ما يوافق الحجازيين في بنائه لانهم اخر صيغ الامالة الكسرة
في ذوات الواو للصحيح لها كسرة فالتزموها وقيل لان الالف منقلبة
في فرح كالكسر فاختير فيه البناء لانه انضاف نسوكر عليه وحده ١ سهل
في نسوكر عليه ثم خففوه وقال اللغويون انه يستفيض احيانا الخ وفيها
انها يقتضيا عدم اختصاص البناء في مناسبة الاول وانه صحيح اما ذكره
الحجازيون للغالب ما ذكره والكفاية انه ان يقولوا بوضيف لا يبلغ درجة
الايجاب الا انه يفهم ما ذكرنا والحصر الادون الخفيف والاصوات وهو
اي الصوت في عرف النحاة لفظ حكي به صوت اي لفظ غير موضوع للمعنى
بدلالة تشكيله واحتيج اليه اللفظ سواء كان للحيوان ناطقا او للجماد او كيفما
والحكاية اما بنفس المحكي عنه كدوي غاق او نحو اوه او اوه وامابمثاليه
نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب وقلت غاق قاصدا اصداء
صوت الغراب من غير تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني
وهو استغنى بالكلام عنه وكلامي والغرض الاصلي من النحو معرفة التركيب فاخرج
ووقع فيها وادخل ما لم يقع عن معقولي مع انه لم يخص البناء في غير الغايات
اعم للاسم وهو المحكي وبعد الاعتبار عدم اقتسام الاسم وغيره الكلي وهو ما
للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار يتوقف اسمية الاصوات والتعليل بانها
بعض القسم اقتسامي واحد اسهو لان الثاني نفس صوت والثاني في الاول حكاية

فيها ذكره والتعليل بانه ليس باسم لان الصوت
بعض اسم الوول مردود بان الصوت

الى اسما الافعال فلانها المذكورة اسما اسم كان خلا وزن فعال
حال كونه مصدرا من فجر كنصر اي بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو يا
وياخباث بمعنى فاسقة ويا خبيثة او كما للمؤنث نحو جذام اسم امرأة
قيل بنا على الكسر لشبهها في التأنيث ولما لم تعمل الفعل بمعنى اللام
في تلغيق بتأثيره لم تكن كذلك بل بمعنى المشابهة بمختلفا فلا يتجه قياس
بخلاف ما ذكره في بناء الماضي للفرق كما سيجيء فانه قيل لم يعتبر العدل
في جهة التأنيث كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة ان ينتج باعتبار العدل
المخلف فيه قلت لما لم يرضه بالترجيح قال انه بنى اسما الافعال
انه لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن نوع الفعلية الى
الاسمية انتهى اي بل ادرج المعدول عنه في هذا الاسم فلا يرد عليه ما اورده الفاضل
العصام بانه خرج فعال عن الفعلية الى الحرفية في ثلث وثلث من
التركيب الى الافراد اذ هو لا يدرج كما لا يخفى ثم قال فانه بهذه الثلثة العدل
المحقق فالدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عند الجواز تزاد في
لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن اللفظ الاخر فانه ادعى العدل
المعدول لاضطرار وجود هما بينهما المذكور كما في ضيغم مرفوعا ولا دليل
على ان الاصل المحمول عليه معدول الا كما ترى وان تقدير فيه ايضا فهو تكلف على
عند اهل الحجاز قيد للاخير وهو مقتضى بني تميم الا ما في اخره راء فانه

مزبكة عنقها اى دقها وحضرموت اسم بلد وقبيلة وهى اسم مبنى لان
جعلوا واحدا وهو الشين لان كلام العرب حرف متحرك لتعذر الحركة عليها من
حيث هى حركة وان كانا فتحتين نحو معدى كرب فى غير المنصرف لعلمية والتركيب والتانيث
لان التعريف غير منصرف انما هو الجموع الثانى فقط لكون ملكا الاول والتانيث ظاهرين فيه واخره
بمنزلة الجموع عن بهاتا او يجوز اعطاء الفتحة المقتضية ستعلن بالبنا والاول اعنى
عنها فيعرب الاول اعنى بها بالمضاف حيث سقط تنوينه بالتركيب فيجرى الاول اعنى
لفظا او تقديرا لعامل العامل فيليه يجرى فى مثل معدى كرب فتى الياء واسكان
النون فيه ويعرب الثانى ايضا تنزيلا بالمضاف اليه الصورة فيجرى مع منع الصرف
لرأى ان قدر انه اسم المؤنث كما اذا قدر انه كرب اسم لكوبة وبكر اسم للبقعة
فيكون بكر اسم للبقعة فيكون بعلبك ومرتجيعلبك ملحقا بكما فى الثلث فى اللام
وفتح الكاف فى الاحوال الثلث مع الصرف فيجرى اذا قدر انه اسم للذكر كما اذا قدر انه
كرب اسم للحرف وبكر اسم لكما او هما حى البلد فيكون الكاف فى الاحوال الثلث
وبنى الثانى ايضا على الفتح لتنزيلها بخمسة عشر وجعدهم فصاعدا بين اللغة تركبا مزجيا
شبيها بحالة ليس بضاربا بتركيب اضافى فى غير الصورة وجعل كل واحد من جزئيى الحقيقيين
كلمة دلالة على المعنى فى الاصل الا ان التنزيل بخمسة عشر فى وقوع الثانى عقيب الاول

لشيء صالح للسببية للبنا اذ المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وانما
عشر مبنيين وان تباينا كلسا وأعشر مبنيتين فيه كما مر وانما يجعلوه اى الكلمتين
اسما واحدا ولكن يقتضى الثانى حرفا لفظا او تقديرا فان لم يكن الاول
لفظ اشين بنيا اى لفظا او لجز ان يخلفا اما الاول فوقوع
فى وسط الكلمة الذى ليس محل الاعراب واما الثانى فلمقتضى الحرف وقال الحلى
وفيه انه لم يحك بناء الاول اذ لا يجوز اللفظ باعجاز للفظ واجيب بان عدم
احكام بناء الاول مع وجود بنائه والمقتضى للجزئين معا
فلا بناء الاول على سكون فى حال من حالاته مسلكا مجهودا على الفتح ان كان
آخرهما حرفا صحيحا او على السكون ان كان آخرهما حرفا علة نحو احد عشر واحدى عشرة وثلث عشر وثلثة عشر وحادى
عشر وحادية عشرة والى ايهما منتهيا الى تسع عشر وتاسوعشرة يريد به
ما دون العشرين وفى العشرة سواء اريد العدد وهو القسم الاول
او الوعاء وهو الثانى والمقتضى فى الاول للبنا الثانى اذ ليس المفرد
حادى عشر فجرى ان الياء بين المفرد العدد اسما على صيغة
الفاعل مشتقا من ذكر العدد وهو يتيسر ذلك فى احد عشر واخواتها فاضطر
الحاء ليوافق صورة اسم الفاعل بها او الجزئين اليوذن من اول الامر
ان المراد المفرد من العدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على الاول صورة

وبعض الظروف لانه جميعها ليس بمبني والمراد بها اسم الزمان والمكان
لانها العشرة التي الظرفية لحدوم صحة فيها منه ومنذ وذكر الفاضل العصام الكفوي
المتأخر وقال المصنف ذكرهما للتنبيه بهما بالقرينة الدالة على الزمان ثم المراد
به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذي للحال والصفة وانما ذكر
الحال والمعطوف عليه في بعض ذكر الشيء في نائب مناب نحو اسمن بني لتضمنه
معنى حرف التقرير ولذا يصح ايضا معه وعلى الكسر للاجتماع الساكنين وكونه اصلا في
تحريك الساكنين وفتحه لبنغي الفاء وضم الطا للشدة في اشهر اللغات وقد
تخفف الطا للضرورة وقد يضم الفاء لاتباع الضم الطا وقد يسكن
الطا مع ضم الفاء كلها اللوقت الماضي فعل مثل ما رأيته فقط
اي ابدا وبنا للخفة الذي وضعها وضع لحرف المشددة للتحليل
وقيل اسم بمعنى حرف للانه معنى الى هذا الآن وقيل اشبهها بالحرف
لانها مثل الى لاستغراق النفي وعوض بفتح العين وضم الضاد وفي
المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل للنفي فعل نحو
لا اراه عوض اي ابدا وبنا وعلى الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل وبعد لزوما مع الحذف عوض العاملين اي دهر الداهرين ما بقي على
الارض وعند وبنا وهما لموافقتها اياهما حرفين ولكونهما
عوضا عن الاضافة كقبل وبعد بنيا على الضم لاجتماع الساكنين وفي النقل على

على السكون لعدم اجتماعهما وذا التي الساكن يعم اخوات الالف او الف
اصلية بدليل انه لو سمي به يصرف كما سيذكر فيكتب على المنار وتدغم فيها
اختها التي تحرك كما في اصلها نحو منذ اليوم وقد يحذف كما منذ نار وقيل ان بنا
على وضع حرف منذ نحو مذ وقال الفاضل العصام لو ثبت هذا
ان منذ ليس اصلا له والا كيف يرد اصله في البسائط يعني يعيد والله غالب
في الاسم ومنذ ظرف يأتي لما مضى من الزمان مع تيقن الحذف لانه لا يحتج
ولا يستعمل في ذلك كما لا يخفى عليك ان في مستعد واذ اتي مستعد واذ اتي للزوم
اضافة الجملة وما اضيف اليها فهو في تحقيقه معنى الى معنى ما وهو غير مذكور
صريحا فكان محذوفا وكان التقاء الساكنين على الضم لان الالف لا يحتمل
واذ بنيا تردد في وضعه لحرف فبناه على السكون سواء يقتضي
العلة الاولى الضم فعلى قول الفاضل العصام نشر مشوش لوقوع
ثم لوقوع غير بحيث يرى وقوع الثاني مع الاول وهيئت المسيء يقتضي
فيلزم من ذلك الحال زمانها وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة
الى ان الزمان محذوف وانه ظرف بمعنى حين ردهم ابن خروف بما
اسلفه من الحجة واجيب بانه ممنوع بما ابن مثل لو
محتمل لانه مثل في الحذف مع عدم الخلف في الظرفية وقال ابن مالك
انه بمعنى اذ وتعسفه ابن هشام بانه يحتاج للحذف والاضافة الى الجملة

ث على السكون لانها غير النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة في البناء
حال الدرج دون الوقف بانها في نية الطرح فيها منه والمعتبر هو الحال
الثاني بان
المحذوف لعلة لا ينسى فيرجع ذكرها في لدن بضم الدال دون غيره وان رفع
الساكنين
المحذوف في الوقف لكن جرى هنا على ذكر حذف النون في لدن بلا علة
اشتهر قيل بنيت لوضعها على حرفين وهو ضعيف وقيل البناء على السكون
بان الواضع اراد بضع حرف كما يقال ان بين في التركيب منبئا عن
بالحرف ان الواضع وضع حرفا لا يصلح ان يبنى عليه البناء والغاء العضاه
لا يجوز تقديم بنائها لما يلحقها بالتعريف فانه وجد بعد بنائها
كما هو الظاهر قال الرضي للاستراحة الا بتدا الذي هو موقوف فقال
الفاء العضاه والظاهر ان يقال لتقف عليه فيوقف فيوجد دخول لام تاكيد
فعلى هذا لا حاجة الى تقدير ما اذ لم يذكر كما قدره الرضي والكاف
الذي بمعنى مثل نحو يخلق من نمر كما البرد المنهم اي من استاء مثل البرد
الذي اصابه فتاء وما بمعنى فوق نحو مر عليه وعن بمعنى الباء نحو رمى
عن يميني الاسمية صفة للنشئة الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول
حرف الجر عليها لاستياء دخولها على حرف الجر وغيره اللازم من التنوين عن
ارتفاع الاول اما اي ايتم مطلقا قطع عن الاضافة تجذف
اليه بلا عوض اذ لا عوض هنا فكان لم يقطع عنها فيقرء وهو غير

مطلب
مبنى عن الكاف

قوى العوض بالظرفية ولعل سبيل الخلاص لما ذكر حيث قرنه معنى وهو
البناء ما مر ومتى استغنى ما اثر طرحها للزومها والى استغنى ما
اوثر طرحها للمكان وجه البناء فيها انتقصتها اياما واياك استغنى ما الزمان
وكيف مستغنى ما للحال وجه البناء فيها انتقصتها اياما واياك كان يعيد اسم
فهو خبره نحو كيف انت وان كان فعلا يغير ما يتلى نحو كيف جئت حيث
للمكان للبهم يضاف الى الجمل اكثر ما وجه البناء فيها مر فاذا اولى
بالبعض مقصورة فالاصح لا وجه لبنائها لانها بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق
ثم قال الفراء يعامل معاملة الفتى والى يثبت مع الظ وينقلب باء
مع المضمر غالبا وقد يكون سببا يتوقع قوله لدا كعصا وقال الاكثر
ولا يضاف الى المضمر مقصورا لان اصل الالف سوى هذه الثلثة
وليست بغية اللام وضم الدال وسكن النون وهو اصلها للغات
وقد يتبع في باء كاف العين المخفف كانه عضد فيتلقى الساكنان
ويدغم بفتحة او كسرة او كسر النون او ضمها ان اليه يعود ولد بفتح اللام
وسكون الدال وقد يتبع في بنقل الضمة الى الفاء فيصير لا للتقاء كسر النون
او حذفه فيقال لد اولد وربما يتصرف فيه بحذف النون مع بقاء سكون
الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال مهموز ثمانية لغات وعبارة
بعضها يعلم مما مضى قال الفاء العضاه والمعنى ان الثلثة الاخيرة مبنيات

لدى ج ١
وفيها لدى لدن لد لدن لدن
لد لده لده

غاية البيان
طولا بمعنى
غاية

والبنى على الضم ولم يلحق باخره الف ولا ياول لام وياسلمان مثال
المعرفة يعرب والمبنى على الالف قبل الف ولا لام ويا سلمى مثال المعرفة
والمبنى على الواو بدونها وبالواو فى ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على انه ليس
المراد بالمفرد ما يقابل الشئ والجمع بل ما يقابل المضاف وشبهه وبغير
اليه قولنا ازكام المثال ومعناه او مشابهها ايما يتصل به شئ من تمامه
لم ينعت ليجئ او ظرف او مسطوف عليه مثال يا زيد ويا رجلا
ليتم معين بانه اريد فى يا ثم نعت اى رجلا او نحو باخره اى اخر المنادى
المفرد
المعرفة الف مذكور بنى على الضم لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيد
وانما قيل بالف لام مذكور بحيث لانها لام بجز التخصيص بالالف على ان
خصوص بين امثال يا الدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على الالف ولا تعطف
بغير يا نحو يا الله كما تقدم والشائع تكرير المعطوف ولا يستعمل منها الا يا الله كونها اشهر
واما العرب فيها لضعف لمشابهة الحرف بعض يا اخا الاسم نحو يا زيد
فى مقام الاستغاثة او التعجب فى التهديد ولم يذكر المستغاث له لانه
لو ذكر لم يحتمل اخويه ولم يجز الحكم الآتى فى التوابع كلها بالرفع
ولم يجز فيها هو جائز مطلقا بالرفع بعضها قيد عين التابع للجائز فيه
الحكم وخرج بالقيد فيما هو محتاج اليه فعالى والبدل من المنادى المبنى
على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه المخلى عن اللام اذ لحكم الآتى
الا يجوز فى غيره حكم اى حكم كان واحد منها حكم المنادى المستقل
الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لانه البدل هو المقصود بالذكر

المرفوع المضاف ويجئ امر زيد مثال المضاف وامر تمام معمول له
ومثال ما تمامه جملة او ظرف نحو يا طيلما لا يجلى ويا يخلع فرد
عزما تجلد او زيد ظريفا مثال ما تمامه معطوف عليه على انه كونا اسما
واحد نحو يا اثنى عشر وثالث عدد الوحدان نحو يا زيد عمرو ويا رجلا
المفرد
لغير معين بانه اريد فى يا ثم نعت اى رجلا او نحو باخره اى اخر المنادى
المعرفة الف مذكور بنى على الضم لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيد
وانما قيل بالف لام مذكور بحيث لانها لام بجز التخصيص بالالف على ان
خصوص بين امثال يا الدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على الالف ولا تعطف
بغير يا نحو يا الله كما تقدم والشائع تكرير المعطوف ولا يستعمل منها الا يا الله كونها اشهر
واما العرب فيها لضعف لمشابهة الحرف بعض يا اخا الاسم نحو يا زيد
فى مقام الاستغاثة او التعجب فى التهديد ولم يذكر المستغاث له لانه
لو ذكر لم يحتمل اخويه ولم يجز الحكم الآتى فى التوابع كلها بالرفع
ولم يجز فيها هو جائز مطلقا بالرفع بعضها قيد عين التابع للجائز فيه
الحكم وخرج بالقيد فيما هو محتاج اليه فعالى والبدل من المنادى المبنى
على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه المخلى عن اللام اذ لحكم الآتى
الا يجوز فى غيره حكم اى حكم كان واحد منها حكم المنادى المستقل
الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لانه البدل هو المقصود بالذكر

والاول كالمتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في
الحقيقة وانما منع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشر كلامها
فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة والثاني نحو يا زيد ويا
وكذلك نحو يا زيد يا عمرو او واحدا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا
جبلا او وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا
في النكرة انما لم يتعرض هنا لبنائه على ما حكم به فيما مر من التوابع كما تعرض
ابن الحاجب والبيضاوي لكون الكلام في التوابع مساقا لبيان احكام المبنية في كونها تابعة لمحل
متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع حملا على لفظ ليس بجيد اذ
يلزم منه ان لا يبنى اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه
لا يجوز منه والتقويم الحقيقي والحكمي جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه
انه الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا
بناء كالجر بحروف جر في بنية الاسماء فلا وجه لتخصيص هذا البناء بحث
المنادى المبني كالمنفي بلا التي كما في النكرة في النداء مبتدأ خبره محذوف يا
وما عطف عليه قد تكون اشهر ولذا لا يستعمل في الاستغاثة
والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك
يا زيد للبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب
والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعي

حتى يستلزم استحضار النفس واستبعاد الهمام المحقق جدير
وعلاكه قال الزمخشري وقال ابن الحاجب هذا دليل اقناعي لا يفيد
فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب الي من حبل
الوريد فاين من الاستحضار استعجاب البعيد كذا في التسهيل وشرحه
للدماميني فظهر ان الاختصاص بالبعيد وايا وهيا بهما للبعيد
لمناسبتهما ايا للوجوه فيها وقدم الاول لما انه الاصل ثم لان الهمزة من اقصى
الحلق والهاء مما بعده وآي بالمد بهما للبعيد ايضا كما في التسهيل
واي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لمناسبة ايا في كونه مجاورا فيه
والهمزة للقريب ووا لمعدوم لان الحي عندك المندوب
من المنادى كالمصروف في الاستغاثة هو محتضر بالمدينة لا يستعمل في غيرها
بخلاف اخواتها وغيرها كما سبق والثالث اسهلا التي لتنبيه المخاطب
اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا بل كان معربا
منصوبا او الا اضافة مع جواز الاسمية نكرة متصلة بلا او ذو كان
معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء
والتكرير حالي كونها غير مكررة اذ حكم المكررة سيجيء نحو لا رجل
في الدار ولا رجلين فيها ولا امرأة ولا امرأتين فيها انما بني لتضمنه
معنى الاستغاثة لان جواب الطالب مرجل مثلا فكما ينصب ليتوفى

على الاصل المذكور والعطف معرفا وجعل بتقدير الخبر الاول
ورفعهما على الابتدا ليطابق السؤال لانه جواب لمن قال ما هو ولما
ونصب الاول على الحال المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ الاول
او محله القريب ضمنا للاعراب ورفعه عطفا على محله البعيد ولا
ثمرة فيهما وهو بالجر عطف على النصب ورفع الاول بالرفع على
انه لا يعني ليس واعلم ان الفاظ المعنى بالتكرير مع فتح الثاني على الاصل
المذكور وبهذا الوجه خمسة اوجه يجوز في اسما امثالها اي امثال
لا العوامل فوق الثلاثة شيء لا مكررة متصلا بها اسما مفردا
نكرة لا مثل لا رجل ولا امرأة فيها وصفة اسم لا عطف على
لفظه وضمنا او اسم لا المبني صفة لاسم لا احترازا عن المعرب فانه صفة
يجوز بناؤها اصلا بل يعرب قطعا رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل
ظريف او ظريفا للمفردة المتصلة بها اي لا اسم صفتها للصفة
احترازا عن الفاصلة للصفة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن
الوجه وبالثاني للمفصولة عن لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤها
كذلك اصلا بل تعرب رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها اي الصفة المذكورة
على الفتح حملا على المركب للاتحاد بينهما والاتصال وتوجد الثلاثة
اليها حقيقة نحو لا اباة شرا نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز

آخرها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه او محله
القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوف
نكرة بلا تكرير لا يرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه
او محله البعيد ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف
ولذا لم يتعرض له لانه كالآتي في جواز البناء وانما لم يتعرض لحكم
سائر التوابع ايضا لانه لا نص عنهم فيه بل يفهم انه نقل
عن الاندلسي انه ما عدا اسما من التوابع للمنادى فتدفع القول
عن تسويد بشرة الاطهار الا سرار بوجوه المكر العين الغفار
على ايدي اضعف الورى الشيخ مصطفى في الحفيرة الكبرى

من يوم الاربعا السابع والعشرين من رمضان
المبارك من سنة خمس وثمانين والف
١٠٨٥

ثم فرغ من تحرير هذه الشيخ محمد بن مصطفى عليه رحمة الاعلى في سنة

سبع وثمانين والف

ثم فاك العنق الى الله الفتاح الجبار فتدفع بتسويد بشرة اظهار الاسرار
المسمى بشائع الافكار من يوم الثلث السابع عشر من ربيع الآخر نصف النهار
عن يد عمر بن سليمان المحتاج الى الرحمة الغفار في سنة اربع وثمانين وماية
والف بعد هجرة النبي المختار ستر الله عيوبهما وجميع المسلمين اجمعين
فانه كريم ستار اللهم اغفر لنا
وقرأ ودعا كاتبه امين
يا معين

بسم الله الرحمن الرحيم

الالفات في كلام العرب اثنا وعشرين الفا
الف الاصل والف الفصل والف القطع
والف الضمير والف التثنية والف الواسط
والف التفضل والف التعجب والف الاستفهام
والف التقدير والف الاستقبال والف
التعرية والف الوقف والف الاعراب
والف النداء والف البدل والف الزيادة
والف التانيث والف التنكير والف الصفر
والف جمع والف الوصل الف الاصل
مثل ابى يابى والف الوصل مثل انصر واكتب
والف الفصل مثل ابصر والف القطع مثل

مثل اكبر واكرم وانعم والف الضمير مثل وكتبا والف
بالتثنية مثل زيدان والمران والف الواسطة فقولك
اء نزرتهم زيد والفضل من الدور والف التعجب
مثل احسن زيد والف الاستفهام مثل الله اذن
والالف الابادا مثل قوله تعالى اتعدون بعلا وتزرون
احسن الخالقين والالف التقدير مثل الف بركم
قالوا بلى والف الاستقبال مثل انصر والف النداء
مثل ازيد الف الفدية والفدية مثل وازيداه
وامن حفر بئرا فمزماه والف الوقف رايته
زيدا والف الاعراب مثل رايت اخاكا واكرمت
ابكا والف البدل مثل الف باع وقال والف
الزيادة مثل الف حمار والف التصغير مثل الف
احمر واصفر والف التنكير مقابر ومساجد
والف الجمع مثل الف مسلمات ومؤمنات الباء
على خمسة اوجه الباء الاصل وباء الوصل
وباء البدل من الميم وباء الهتم وباء الثمن
فباء الاصل مثل باء الكعب والمقرب وباء الوصل

مثل مررت بزيد نعم وباء البدل عن الميم شفتان رجع راسه
سبوا اسبه معناه بمدداء رجع راسبه وباء القسم
مثل الله وباء المتمم مثل اغترت بدرهم التاء على اربعة
اوجه ايضا تاء الزيادة وتاء البدل عن الواو وتاء الخطاب
وتاء الضمير للتكلم وتاء التانيث فتاء الوصل مثل ثبت ثبت
وتاء الزيادة مثل افتجبر وتاء البدل عن الواو مثل تالله
وتاء الخطاب مثل نصرت انت وتاء الضمير للتكلم مثل نصرت وتاء
التاء التانيث مثل نصرت التاء على اوجه واحد تاء الاصل
مثل عبث الجيم على وجهين جيم الاصل وجيم البدل فجيم البدل
من التاء مثل قول الشاعر يارب لا كنت ملت حجج خلا تزال
شاح يه باه تيكدح الحاء على وجه واحد جاء الاصل مثل
فرح الحاء على وجه واحد حاء الاصل مثل خرج والدال
على ثلثة اوجه دال الاصل ودال البدل عن الذال فالاصل مثل
وعد ودال البدل عن التاء مثل اوذجر ودال البدل عن الذال
مثل اذكر الذال على وجه واحد الاصل مثل اذكر الراء على
واحد كالاصل مثل ضمر الزاء على وجهين زاء الاصل
وزاء البدل عن اسين مثل قوله تعالى مثل همز وزاء
البدل عن اسين مثل قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم

سين

سين المستين على خمسة اوجه سين الاصل وسين البدل عن الصاد
وسين الطلب مثل استغفر وسين سوف مثل يضرب
السين على وجهين شين الاصل وشين البدل عن الكاف مثل عليك وبك
الصاد وجه واحد صاد الاصل مثل صير الضاد وجه واحد مثل مرض
الطاء طاء الاصل والطاء البدل عن التاء مثل اصطبر والاصل
الظاء على واحد مثل ظهر العين على وجهين عين الاصل والبدل
عن الهمزة مثل قول الشاعر لما رعيب مع الصاد وجه الغيب ان طلع البدال
ويقال الرايت والعين مثل غرد والفاء على ثلثة اوجه فاء الاصل مثل غفر
وفاء العطف مثل قوله تعالى ثم سهل فيجعل لعنة الله وفاء الجزاء ان اسى
فاكرمك والقاف على وجه واحد قاف الاصل مثل قهر والكاف على خمسة
اوجه كاف الاصل مثل كسر وكاف الزيادة مثل قوله تعالى كتراب فيقول اللام
على اربعة عشر وجها لام الاصل ولام الزيادة ولام الابتداء ولام عرض ولام
كى ولام الاستغاثة ولام الجنس هما اشتريت المتمم مثل الرجل والفرس ولام
الامر مثل ليضرب ولام التاكيد لاعلمين لغاورسلى ولام الابتداء مثل لزيد
خارج ولام كى مثل لام العرض ولام العلة مثل صيله لانتفاء التعقيب ولام المستقبل
مثل يالبكر ولا النجح مثل يالثم الميم على اربعة اوجه ميم الاصل وميم الزيادة
وميم البدل عن النون وميم الجمع فيم الاصل مثل زعم وميم الزيادة وميم البدل
عن النون مثل عمرو قرشى وقنبر وميم الجمع مثل انتم النون على ثمانية اوجه
نون الاصل ونون الزيادة العوض ونون الاستقبال ونون المخرج عن نفسه ونون الباء كبر ونون
الجمع النساء ونون الاثر ونون الاصل مثل نصر ونون الزيادة مثل انقطع ونون العوض

من منصفي من اسرت ما عدهم خير ام
ذكروا جدودهم عظامهم كالكلب يقنع بالعظامي

مثل نون مسلمان ونون الاستقبال مثل ينصرون نون الجمع عوض نضيه مثل نصرنا ومن التاكيد لاعلين
انا وسلى ونون الجمع الفاء مثل نضرت ونون الاعراب مثل جاءني زيدان والواو على اربعة عشر وجها
واو الاصل واو القصل واو الزيادة وواو العوض وواو الجمع وواو الضمير وواو الحال وواو الكاب
وواو القسم وواو الاستيناف وواو الفديه وواو اب تحول الاصل مثل نحو وواو الفصل عمرو
واو الزيادة مثل موسى وواو الجمع مثل مسلمون وواو الضمير مثل اكرموا وواو الحال مثل قول الشاعر
مثل تستبين ياذة والت مليت وواحسن باايت العرب حينئذ القاصينا وواو الجواب
مثل ايتيتني واكرمك وواو القسم مثل والله وواو الاشباع عليهم وواو الفديه
مثل واو عمرو واودب مثل قول الشاعر ديلم ويعيده ابيان معناه ودب لطه
ثمانية اوجه هاء الاصل وهاء الزيادة وهاء الكناية وهاء العلامة وهاء البدلة وهاء
الخيمة وهاء البدينة وهاء الوقف فهاء الاصل مثل هرب وهاء الزيادة اماره وهاء
الخيمة مثل حمامة وهاء التيدح مثل محمده مثل قاعده اللام الالف على وجهين
لام الف الاصل والالف لنهى فالم الف الاصل مثل ولام الالف النهى لا ينعر لما
الياء على اثنى عشر وجها ياء الاصل وياء الزيادة البدل عنها الواو وياء النداء وياء
الاشباع وياء الاستباع وياء الاضافة وياء التصغير وياء النسبة وياء التثنية وياء
الجمع فياء الاصل مثل ارحى يرمى وياء الزيادة مثل التهديد وياء البدل عن الواو
مثل سيد وميت وياء النداء مثل يازيد وياء الضمير انصرني وياء الاستقبال مثل ينصر وياء
الاشباع مثل عليس وياء الاضافة مثل غلامي وياء التصغير مثل قبيلة وقدير وياء
النسبة مثل قريشي مسلمين وياء الجمع مثل راءيت المسلمين تمت بحول الله تعالى

زيد كالاسد

مشبه — مشبه به — وجه تشبيه — آلة تشبيه — غرض تشبيه

الشبه الكامل كالملح في الطعام

فعلك كالتمر على الماء
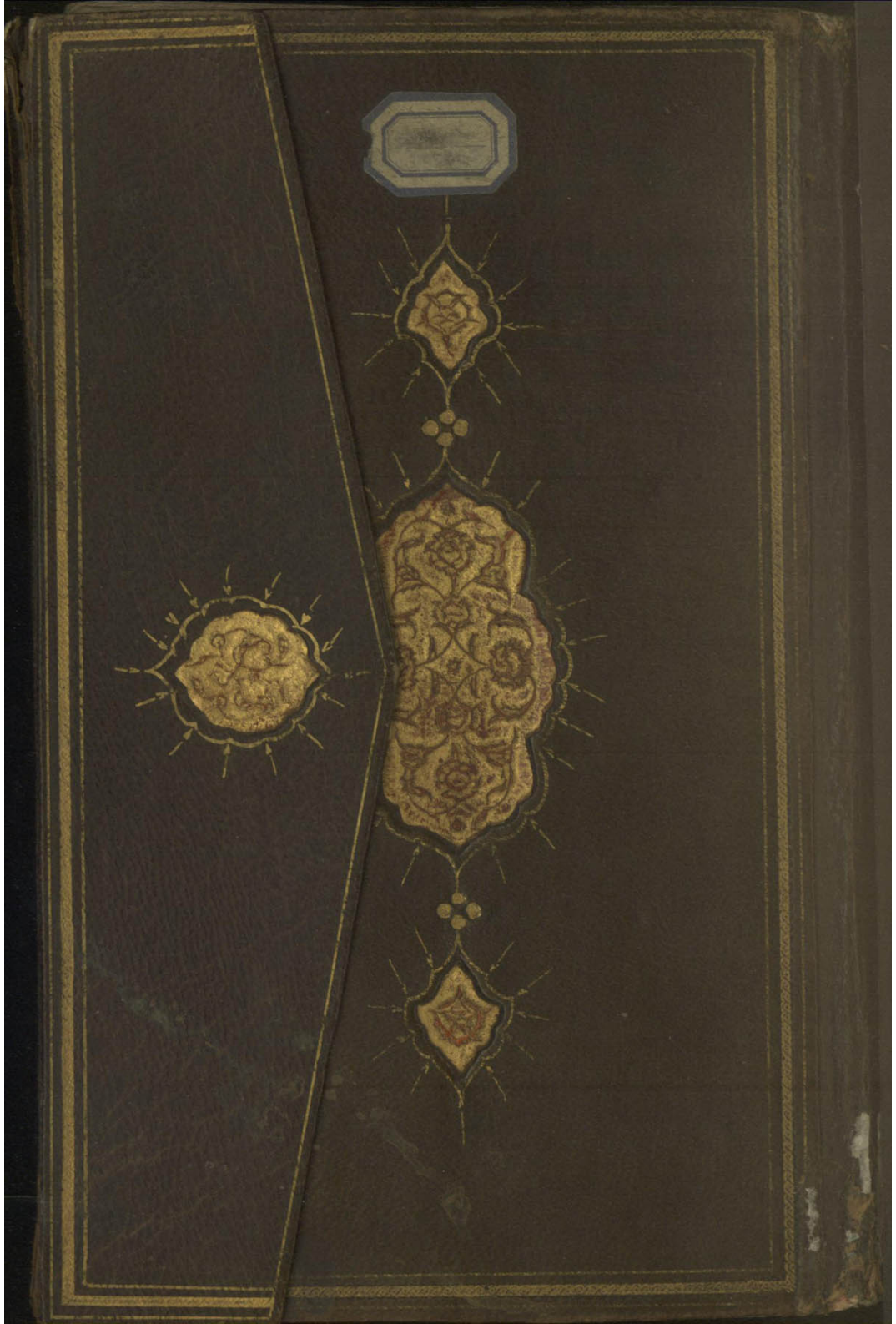
مجلس شورا ملی
تاسیس ۱۳۰۲
کتابخانه